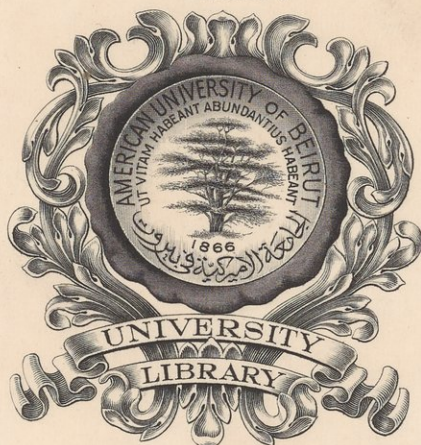


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



المجلس الكبير للآيالة التونسية

« القسم التونسي »

الحماية الافرنسية
الاىالة التونسية

تقارير القسم التونسي

من

المجلس الكبير للاىالة التونسية

« الدورة التاسعة عشر »

اكتوبر - نوفمبر ١٩٤٣

- أ - جريدة اعضاء المجلس الكبير بالعمالة التونسية
ب - تقارير
ت - الاقترحات المقدمة اثناء الدور التاسع عشر من جلسات المجلس الكبير
ث - فهرس

فيما يتعلق بالنصوص الاساسية وجلسات فتح وختم دور الحلسات
وتقرير اللجنة التحكيمية والاوراق الاضافية يراجع مجموع
تقارير القسم الفرنسي

الجهة الثالثة (الكاف)

السادة : عبد العزيز الباجي - بالكاف
علي بن الحاج - بشارع روسطان عدد ١١ بتونس
عبد الجليل الباجي - بالكاف

الجهة الرابعة (سوسة)

السادة : محمد بن رمضان - بنهج الصادقة بناية « لانا صيونال » درج عدد ١ بتونس
عمر العواني - بالقيروان
الشاذلي بن رمضان - بشارع باب منارة بتونس

الجهة الخامسة (صفاقس)

السادة : الطاهر بن علي بن الطاهر - بالمطوية (قابس)
عبد الرحمن اللوز - بصفاقس

.....

نواب الحجرية التجارية التونسية بالحاضرة

السادة : سعيد الحننوس - بنهج البلار عدد ٤٧ بنونس
محمد ماجول - بنهج الدباغين عدد ٢١ بتونس
احمد بن مامي - سوق البركة بنونس
مامو جبرار - شارع قرطاج عدد ٤٩ بتونس

.....

.....

نواب الحجرة الفلاحية التونسية بشمال المملكة التونسية

السادة : محمد الاخضر بن عطية - بنهج الواد زنقة فليس عدد ١٣ بنونس

الخطاب بوحجة - بنهج سمدي الجلزي بتونس

المختار القرطي - بنهج الحرة عدد ٦ بنونس

ابو بكر بن عمر دبش - بمكتر

علاله بن الاخضر العشي - بسوق الخميس

نواب الحجرة المختلطة لوسط الايالة

السادة : اريست وزان - بشارع مونجو بسوسة

حامد عكاشه - بطحاء بيشون عدد ٥ بسوسة

شارل كوهين - بشارع جول فيري عدد ٢٦ بسوسة

نواب الحجرة المختلطة جنوب الايالة

السادة : مروك بالقروي - بصفاقس

صالح بن قاسم حنوس - بجربة

الفريد كوهين - بجربة

نائب الجالية الاسرائيلية بالحاضرة

مسيو نسيم نطاف - بسوق الوزر عدد ٣٠ بتونس

نائب الجالية الاسرائيلية بالجهات

مسيو فيكتور قاز - بصفاقس

نائب القراة العسكري بجنوب المملكة

السادة : الجلبدي بن احمد العماري - بمدنين

عبد الرحمن الكليش - بجزيس

تقارير

المجلس الكبير للولاية التونسية

« القسم التونسي »

المجلس الكبير

القسم التونسي

الدورة التاسعة عشرة

اكتوبر ١٩٤٣

الجلسة الاولى العامة - ١١ اكتوبر ١٩٤٣ - افتتحت على الساعة الحادية عشرة والنصف .

عقد القسم التونسي بالمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشوري بتونس يوم ١١ اكتوبر على الساعة الحادية عشرة والنصف تحت رئاسة م . قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد الصادق التلاتي واكبر الاعضاء سنا والسيد عبد الحليل الباجي اضفهم سنا .

حضر الجلسة السادة :

المنصف العقبي	مامو جرار
البيير بسيس	الخطاب بوحجبه
الطاهر بن عمار	المختار القرطبي
الصادق التلاتي	ابوبكر بن عمر ديش
محمد الملو	ارنيست ايزان
عبد العزيز الباجي	حامد عكاشه

شارل كوهين

محمد بن رمضان

نسيم نطاف

عمر العواني

الفريد كوهين

الشاذلي بن رمضان

مبروك بن قروي

الطاهر بن طاهر

صالح بن فاسم حنتوس

عبد الرحمن اللوز

فيكتور قاز

سعيد الحنتوس

عبد الرحمن الكليش

محمد ماجول

عبد الجليل الباحي

احمد بن مامي

علي بن الحاج

غاب السيد علالة بن الاخضر العشي الذي اعذر عن مغيبه والسيد الجيلاني

ابن احمد العماري

وحضر ايضا بالجلسة

م. دبوي نائبا عن مدير المال

م. سيكالدي نائبا عن مدير الاعانة والصحة العموميين .

م. سولمانيون هنري نائبا عن مدير الاقتصاد العام .

م. موط مستشار الايالة .

م. كريب مرافب عام نائبا عن مدير الشؤون السياسية .

ثم اعلن الرئيس بافتتاح الجلسة العامة الاولى للقسم التونسي قائلا : اوجه اولا تحيي عند ما افتتح هاته الجلسة الى اميركم المعظم صاحب المملكة التونسية الذي بودي ان اؤكد له اخلاصنا المقترن بالاحترام ونعلقنا بجلالته

لا اريد استئناف ما كان تولى القيام به جناب المقيم العام رثاء زملائكم التونسيين الذين اختطفهم يد المنون والذين اصبنا بفقدهم اليوم ولكن اريد ان احي ذكرهم واذكر اسماءهم في هاته الجلسة الاولى وهم السادة :

محمد الرصاع - البشير المكري - محمد المقدم - حمدة بن الشيخ - عثمان
ابن عبد الرحمان بن النوري .

فهؤلاء لا يمكنهم واسفاه ان يشاركوا في السرور الحاصل لنا من استئناف
جلسة هي رمز كما قال منذ هنية جناب الجنرال ماست بحرية القول التي تسترجعها
البلاد التونسية ولا اريد زيادة البسط في الكلام بدون ان اعترف بالجميل في آن
واحد لمن ضحوا بانفسهم وقضوا نحبهم لتمكيننا من استرجاع حرية القول هنا
والمثل الاعلى الذي تصبوا اليه فرنسا والايالة التونسية .

سادتي :

اني اتيقن ان الاشغال التي ستتولى انجازها جميعا اثناء هاته الدورة يقع
اجراؤها في جو ملؤه التفهم المتبادل محسب بل ملؤه التفهم المبني على اتحاد القلوب
والتعاضد المتين واني اتمنى من صميم المآود ان تكون هاته الاشغال مطبوعة بطابع
ثقتكم وثقتكم هذه اعتبرها اعظم مقابل لما اشعر به نحوكم من العطف الذي لا يمكنكم
ان تشكوا فيه نظرا لما لي من الاصدقاء الكثيرين في الاوساط الاسلامية ونظرا
للكفاح الذي قمت به شخصيا ضد مبدا تفوق الاجناس بعضها على بعض طيلة عامين
قضايا تحت كل شكل الاضطهاد .

سادتي :

حيث ان هذا المجلس يتقرر بالحكم في مفاوضاته وفي برنامج عمله اطلب
منكم ان تعينوا الساعة التي يمكن ان نجتمع فيها بعد الزوال لتشكيل المكتب
ولتعيين اعضاء اللجان ايضا اذ وسعنا الوقت .

وفضت الجلسة وستعقد جلسة عامة اخرى على الساعة الثالثة بعد الزوال ليقع
تخاب المكتب وتعيين اللجنة المالية ولجنة الجهاز الاقتصادي .

الجلسة الثانية العامة

جلسة ١١ اكتوبر ١٩٤٣ بعد الزوال

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشوري يوم ١١ اكتوبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة بعد الزوال تحت رئاسة جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد الصادق التلاتي الذي هو اكبر الاعضاء سنا والسيد عبد العزيز الباجي الذي هو اصغرهم سنا .

حضر الجلسة السادة :

المنصف العقبي	الخطاب بوحججه
البيير بسيس	احمد بن مامي
الطاهر بن عمار	مامو حيرار
الصادق التلاتي	المختار القرطبي
محمد الملوحي	ابوبكر بن عمر ديش
عبد العزيز الباجي	ارنست وزان
علي ابن الحاج	حامد عكاشه
عبد الحليل الباجي	شارل كوهين
محمد بن رمضان	مبروك بن القروي
عمر العواني	صالح الحنتوس
الشاذلي بن رمضان	الفريد كوهين
الطاهر بن علي بن الطاهر	نسيم ناطاف
عبد الرحمان اللوز	فيكتور قيز

سعيد الحنتوس
محمد ماجول
عمد الرحمان الكليش
الجليدي بن احمد العماري

محمد الاخضر بن عطيه

تغيب عن الجلسة السيد علالة بن الاخضر العشي

وحضر ايضا الجلسة :

م. موط مستشار الايالة

م. كرير المراقب المدني نائبا عن مدير الامور السياسية

م. ديموي نائبا عن مدير المال

م. كابنتوس ممثل ديوان البريد

م. سولمانون هنري نائبا عن مدير الاقتصاد العام

صرح جناب الكاتب العام للحكومة م. قرومان قائلا : يجب على المجلس ان
يشرع في انتخاب اعضاء المكتب وتعيين اعضاء لجنة المالية والجهاز الاقتصادي .

تركب المكتب من :

كاهية رئيس : السيد الطاهر بن عمار

وكاهية رئيس نائب : السيد عبد العزيز الباجي

وكاتب نائب : نسيم نطاف

فجلس السيد الطاهر بن عمار وم. كوهين الفريد كل واحد في مقعدة حذو
الرئيس ثم شرع المجلس في تعيين اعضاء اللجنتين المالية والجهاز الاقتصادي بطريق
الاجماع علما .

تركبت اللجنة المالية من السادة :

محمد بن رمضان

المخضار القرطبي

البيرو بسميس

محمد بن عطية

الطاهر بن علي	الخطاب بوحجة
علي بن الحاج	شارل كوهين
نطاف نسيم	سعيد الخنوس
فكتور قيز	محمد جول

وتركبت لجنة الجهاز الاقتصادي من السادة

الشاذلي بن رمضان	ابوبكر ديش
عبد الرحمن كلش	جرار مامو
عبد الرحمن اللوز	حامد عكاشه
عمر العواني	وزان ارنست
محمد الملوحي	احمد بن مامي
صالح الخنوس	مبروك بن القروي

ثم القى السيد الطاهر بن عمار كاهية الرئيس بالقسم التونسي بالمجلس الكبير
الخطاب الآتي :

زملائي الاعزاء

اني اشكركم على ما ابدتموه نحوي من مراسم الثقة والتبجيل عندما بواتموني
مقعد رئيس للقسم التونسي بالمجلس الكبير واني شاعر بما للعمل الذي ايطبعه
من الاهمية واتساع النطاق ولكنني مقدم عليه بعزم وثبات لاني اتحقق انكم ستشبدون
كلكم ازري وان جميع اعضاء القسم سيعملون هذا المجلس في دائرة اتحادتين ولي
الحرص في ان يكون اول واجب يفرضه علي خطتي ان احيا بكامل التاثير ذكرى
زملائي الراحلين وهم الحكيم التلاتي والمحامى المقدم والسادة البشير البكري
وحدة ابن الشيخ ومحمد الرصاع وعثمان بن رحيم الذين حرم القسم التونسي من
مساعدهم ومعرفهم الفنية اللتان كانت لهما على الاخص قيمة نفيسة لدى المجلس

واني اطلب من الله ان يعجل بشفاء زميلنا علاء بن العشي من مرض عضال
جعله الان نائيا عنا

زملائي الاعزاء

سيدي الرئيس

سادتي

لقد اجتازت بلادنا اشد ازمة في حياتها وان بوادينا التي كانت ترفرف عليها
اجنحة السلم صارت حقا ميادين قتال وخربت ديارنا بالبادية واتلفت اغنامنا والكثير
منا اصابه الموت فالبعض لم يعثر على اثره والبعض الاخر شوهدت خلقته تلك هي
النتيجة المحزنة التي انتجرت لنا من امتلاك العدو لبلادنا طيلة ستة اشهر وكانت هناك
دعابة حاذقة جدا اغنمت فرصة ما اصابنا من الكوارث والمحن متعهدة في ذلك غالبا
على تايد الذين كان اولى لهم حسب واجهم ان يكونوا قدوة لنا وحاولت تلك الدعاية
ان تزعزع اركان تعلقنا بالدولة الحامية .

ومن حسن الحظ جاءت الجيوش الافرنسية والجموش الخليفة في الوقت المناسب
لتحرير البلاد التونسية ولكن التونسيين قد حملوا باجهم مسؤولية حوادث متفرقة
تسبب فيها بعض من ضل عن الطريق المستقيم وهذا من جراء ارشادات واهية وفكرة
الغضب الذي يلزم في غالب الاحيان عصور التاريخ المضطربة وقد شاهدنا تدابير
زجرية نالت جميع الطبقات واتخذت غالبا بمزيد المغالاة كما تحملنا السجن الاداري
والخطايا المفروضة في بعض الاعمال على جميع السكان فنحتج على جميع هاته التدابير
وتمنى ان يطلق سراح اولئك الذين لم يقوموا باعمال تستحق الزجر وان يقع
توزيع محصول ما وظف من الخطايا على جميع المنكوبين بعدالة وبدون اي ميز .

وعلمنا ان نعرف على كل حال بان جناب المقيم العام لما بلغته هاته الحوادث
اصدر من حسن الحظ التعليمات اللازمة لوضع حد لتلك التصرفات التي لم يكن
لها سرور بالمرّة وقد تمنى لنا الجنرال دقول عند زيارته بتونس عيشا مملوءا بالنفاهم
والاتحاد والرفاهة فذلك ما نتوق اليه ونرجو ان يحقق مقيمنا العام تلك العاية

بتكوين جو يعلوه تالف القلوب والنوادد والصدقة وذلك بفضل اقواله وافعاله التي قد انت شعارها ان دماء مواطنينا الذين ازهقت ارواحهم في مختلف ميادين القتال اثناء دفاعهم جنباً لجنب مع رفقاءهم الفرنسيين عن ما تصبو اليه فرنسا من المثل العليا وان الاعنداءات والآلام التي لم نزل نقاسيها اسرايا التونسيون كل ذلك نتمنى ان يتحقق فضله قارب القلوب واتحاد الافكار لصالح الجميع .

وان ذلك التقارب والاتحاد لا يمكن تحقيقهما الا بازالة ما نشاهده من نوع العداء الكامن نحو التونسي من جهة وتحقيق رغائنا الشرعية من جهة اخرى كما صرح بذلك تصريحاً مبيناً مليكنا المعظم في خطابه بمناسبة عيد الفطر والبلاد التونسية كانت الميدان الحربي الذي اصيب باعظم النكبات في كامل الامبراطورية وقد تضررت طرقنا ومراسينا ومدننا وبوادينا ضرراً ذا خطورة لا عهد لها .

ولس في وسعنا ان نصلح تلك الاضرار لانها عبأ لس في مقدور ولا من واجب الميزانية التونسية تحمله .

ولا يسعني عند الاطلاع على ميزاننا الان اعترف بما يخالجننا من التخوف الفعلي الذي من شأنه ان يبعث فينا التشاؤم واحباط العزيمة لان الواجب يفرض على اليوم الاعراب عن ما تكنه ضمائرهم وعن الحاجات الشرعية للامة التي تنوبها والتي لم تقأ تظهر انقطاعنا بكل نزاهة في سبيلها فاننا نشاهد من جهة ميزانة في تقاوم مستمر منظمته زيادة متواصلة في المصاريف الادارية والمقادير اللازمة لتسييد عجز السكك الحديدية ومن جهة اخرى اعتمادات قليلة الاهمية معدة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ذلك النهوض الذي نعتمد عليه في تحسين حظ امة يربو عددها عن المليونين والنصف مصابة بالجمود في مقدرة انتاجها وتطورها .

ولا بد حقيقة ان نعترف باننا اذا تمادينا على ما هو جار الان من استعمال موارد ميزانيتنا لتصير الاصلاحات الاساسية للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا صعبة ان لم نقل مستحيلة

ولا شيء مفيد يمكن انجازة قبل حل هاتين المشكلتين اللتين تعطلان اقتصاد البلاد الا وهما اولاً المصاريف الادارية ثانياً عجز السكك الحديدية تملكها المسالتان اللتان طالما احنجننا في شأنهما بدون فائدة

واني على علم من ان اعتدال ميزانية عام ١٩٤٣ وقع المحصيل عليه بدون احداث ضرائب جديدة تقريباً ولكن هذا التوازن امكن الحصول عليه بغاية السهولة ان وقعت اقامة مبلغ قدره مائتان وخمسون مليوناً ككرة واحدة من مدخرات القباضة . وان وقعت المفاوضة على هاته المصاريف فما سيكون عملنا في السنة المقبلة اي في ظرف ثلاثة اشهر في شان ميزانية عام ١٩٤٤

وان اعتدال ميزائنا يجب ان نمح عنه وان نقره على اساس متين لا على امكانيات عرضية لا نمحقق اصلاً رجوعها من جديد وينبغي الا نغفل اثناء مفاوضاتنا وتصوبتنا عن واجبنا في جعل حاجتنا ملائمة بمقدرتنا على دفع الاداءات . وهذه الحقائق الجوهرية نصدهم بها بكل اخلاص واستقلال كما هي عادتنا بدون اي فكرة معادية نحو اي شخص كان .

ولكن لما كنا على يقين من انه لا توجد صغرة سحرية تسمح بارجاع الامور الا عاربها هاته البلاد بدون تكاتف الجميع وجهود الجميع وتضحية الجميع فاناعلمن على رؤوس الاشهاد وجوب اتباع سياسة مشاركة اساسها حسن النية والولاء مبنية على العدل دون الامتيازات .

ان سياسة نقضي بتشريكنا تشريكا فعاليا في تسيير شؤون بلادنا لهي من التدابير التي ياكدا انجازها كل الذاكيد .

لكن نشاهد بكل الاسف ان حقوقنا اليوم صارت اضعف من ذي قبل بعد بقائنا منذ عام ١٩٣٩ بدون ان يكون لنا حق الاشراف على الميزانية ومن ذلك انه حرم علينا انتقاد ميزانية الكتابة العامة والمناقشة فيها ومن ذلك ايضا ما فوجئنا به من تخوير في نظام تراب الابالة تسبب عنه احداث ثلاثمائة خطة وقع تسديدها باعوان غالبهم من الفرنسيين فهذه التدابير الاخيرة قلبت راسا عن عقب نظاما مر عليه

ما يزيد عن السنين سنة وهذا النظام مع ما كان يقضيه من الاصلاح قد اتي بالنتيجة المحمودة .

فهل هذا الوقت هو الذي ينبغي ان يجري فيه هاته التغييرات العظيمة التي لم تسترشد في شأنها اية هيئة من الهيئات الممثلة لسكان الولاية ولا شك انها لو ابدت رايها في ذلك لما وافقت على تلك التغييرات .

وفي هذه المناسبة فاني ممنون شايد من الجنرال كاترو المكلف بتنسيق الشؤون الاسلامية حيث فبالا بالتصريحات الالية اثناء محادثة دارت بينه وبين محرر « لمجلة تام » :

« انه ينبغي ان يلاحظ ان الصفة الوقتية للجمعية تمنعها من احداث تغييرات عظيمة في السياسة الالهية وان نعين كيفية حل المسائل الجزائية هو من خصائص الحكومة التي سبقت تشكيلها بفرنسا .

« ان عصر السيطرة الاستعمارية قد انقضى او انه كما مضت العصور التي تعبر فيها بعض الاجناس عاجزة وبعض الشعوب قاصرة على الدوام .

« ان مدنيتنا هي عنصر اولي والافكار الرئيسية التي تنال منها طمنتها تطبع بطابعها الشعوب التي تكلفنا بشؤونها وهاته الشعوب تستيقظ من لاساتها وتفكر في حالها وتشعر بذاتيتها .

« وان الافراد المتركة منها تلك الشعوب اخذوا ينطلقون الى جزء قليل من الحرية والى تنمية مواهبهم تنمية كافية والى استعمال نشاطهم وما اكتسبوه من المعارف وذلك في ميادين الحياة العامة .

وتظهر سياسة المشاركة اليوم ضرورة مع نوع من الحرية في العمل من الطرفين فتهدب الدخابات الالهنة بتراب ما وراء البحار وقبولها في تسيير شؤون بلادها وشؤون الامبراطورية وتغريكمها فيما بعد في تدبير مصالح فرنسا وذلك باعتبار اصنافها والضمانات اللازمة واحداث فكرة التضامن والثقة بهاته الوسائل كل ذلك من المبادي التي اشار الى قيمتها الادبية والسياسية ذلك الرجل العظيم لدولة

فرانسا الذي تقدمه اليوم مثلاً لمن يحاول حرماننا من الوسائل التي تؤهلنا للمشاركة في تدبير تراث البلاد التونسية واستغلاله والارتفاع بشمرته .

ون لنا الثقة التامة في المستقبل لما تبقنا ان هاته السياسة قد صرح بتتبعها .
ماسقلي كاتب الدولة للشؤون الخارجية عند زيارته لهاته البلاد والجنرال كاترو ومقيمنا العام الجنرال ماست .

وانا تؤكد هاته الماسية اعتمادنا التام على الرجل العظيم الذي يدير امور البلاد التونسية ونكبر خصاله ومنافيه التي تجعله في اعننا احسن عامل للتقارب بين فرنسا والبلاد التونسية .

وفي الختام نوجه مراسم احترام منا الى الجنرال دي قول والجنرال جيرو العاملان في سبيل النصر الفرنسي والى ملكنا المعظم سيدنا ومولانا محمد الامين باشا باي دام له العز والبقاء . والى الجنرال كاترو والى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي يترقب منها السكان التونسيون بفارغ صبر وبكل ثقة انجاز رغائهم .
الشرعة المتأكدة .

وبقى لنا واجب يلذ لنا القيام به الا وهو الترحيب برئيسنا الهمام م . قروميان الكاتب العام للحكومة التونسية ولنا اليقين في ان مشاركتنا مع جنابه ستكون مبنية دائماً على الثقة والاخلاص رائقة المنهج غزيرة النتائج .

زملائي الاعزاء ان كرسিকা التي هي قطعة من فرنسا قد تم تحريرها بعد شمال افريقيا واني اتيقن ان اكون معبرا عن احساسكم جميعا عندما اتمنى تحرير كامل تراب فرنسا بدورها في القريب العاجل لنرى فرنسا العزيزة تسترجع المسكنة التي تستحقها بين الدول العظام .

ثم القى م . الفريد كوهين كاتب المكسب الخطاب الاتي :

زملائي الاعزاء

لقد شرفتموني باسنادكم لي خطة كاتب القسم النوسي بالمجلس الكبير التي كان يمكن لكثير من زملائي ان يترشحوا لها ولكن مجلسكم اراد بانتخابي لهذا

المنصب ان يقيم الدليل الواضح على الوفاق المام والتآخي الموجود بين عنصرى الشعب النونسي المركب من مسلمين واسرائيليين .

وبالرغم عن دعاية مطلقة العنان وقوانين تبين على سوء النية واحلال هذا القطر من طرف جنود المحور مدة سنة اشهر فان سياسة المسلم نحو مواطنه اليهودي لم يعثرها بغير او لمس في ذلك حجة اخرى ان كانت هناك حاجة للدلاء على ان اغلبية سكان هذه البلاد لم يردوا بالمرّة قبول المشاركة مع العدو اثر بن احترام تقاليدهم ومبادئهم الدينية في آن واحد ثم بعد هذا سادى لا اسى ان مصالحا جمعها مشتركة وانه ينحزم علمنا ان نتوخى المشاركة التامة مع رئيسنا الهمام في سلاك سياسة تونسية حسنة او بالاحرى ان نشرع في خدمة الميزانية على احسن ما يرام .

هذا وان النفوق بكلمات غير مفيدة لمن شأنه ان يضع عنكم وقنكم النفس ولكن اسمحوا لي ان اضم صوتي لصوت كاهيتنا العزيز بالقسم النونسي لاتمنى تحرير ا عاجلا لكامل تراب فرانسا وارحب بم . قرومان الكاتب العام للحكومة الذي تفضل بقوله في الخطاب الذي القاه صبيحة الموم انه لم يزل من انصار المشاركة بين الفرنسيين والتونسيين ومن اعداء القوانين المفارقة بين الاجناس .

وفي الختام صرح جناب الكاتب العام للحكومة م . قرومان :

سادتى :

لا يسعني الوقت لابين لكم كما كنت اود الطريقة التي يعول جناب المقيم العام ومعاونوه وانا من حملتهم على اتباعها لمشارككم فى العمل فى جو ملؤه الوثام الذى اشار اليه منذ هنية السيد الطاهر بن عمار .

وسانتهز الفرصة اثناء الجلسة المقبلة لاشرح لكم باطناب وبكل اخلاص ما كنت اريد ان اصرح به لكم .

واني اشكر السيد الطاهر بن عمار على ما تفضل به علي من التمنيات واني ارحب به وبسائر اعضاء المكتب وهم السادة :

• عمد العزيز الماحي •

• الفرید کوهین •

• نسیم نطاف •

كما اجدد ترحابي لهم ببيوتهم هذا المقعد وكذلك الى اعضاء المكتب الذي سيشرع في الاشغال اثناء هاته الدورة.

وفيل انفضاض الجلسة افوه بكلمتين مرسوميتين باقمتنا وسنكونان غالقتين
بائنا اثناء كامل هاته الدورة واثناء اشغالكم الا وهما : تونس وفرنسا
تصفيق

وفضت الجلسة على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال

الجلسة العامة الثالثة

المنعقدة في غرة نوفمبر سنة ١٩٤٣ على الساعة الرابعة بعد الزوال

(نبذة مستخرجة من محضر الجلسة)

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة في غرة نوفمبر عام ١٩٤٣ على الساعة الرابعة مساءً لتعيين نائب عنه بالمجلس الشوري الوقتي بعاصمة الجزائر .
وكان برأس الجلسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاوضة السيد الطاهر ابن عمر كاهية رئيس القسم التونسي وم. الفريد كوهين كاتب القسم المذكور .
وحضر الجلسة المذكورة كافة أعضاء المجلس ما عدى السادة :

المنصف العقبي

وسعيد الحنتوس

وصالح الحنوس

ومروك القروي

وعلاله العش

وحضر الجلسة ايضا :

م. حامي مدير الاقتصاد العام

وم. سومياني المتفقد العام للمصالح الادارية

وم. سيكالدي نائبا عن مدير الاعانة والصحة العموميتين

وم. دوبوي نائبا عن مدير المالبة

ثم تلا رئيس الجلسة نص الاذن الصادر في ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٣ في شان

تأسيس مجلس شوري وقفي .

وبين على الاخص انه يجب على القسم التونسي المجلس الكبير ان ينتخب نائبا عنه بالمجلس الشوري المذكور طبق احكام الفصل التاسع عشر من الاذن المشار اليه . وهذا الانتخاب يجب ان يقع بطريقة سرية . وبعد توقف الجلسة برهة من الزمان شرع في الانتخاب المذكور الذي اسفر عن النتيجة الآتية :

عدد الناجحين ٢٧

حصل السيد الطاهر بن عمار على ١٧ صوتا

والسيد محمد بن رمضان على ١٠ اصوات

ثم اعلن الرئيس انتخاب السيد الطاهر بن عمار بحقه نائب عن القسم التونسي بالمجلس الكبير بالمجلس الشوري الوقتي .

فتفوه السيد الطاهر بن عمار بما ياتي :

اني متأثر جدا وان ذلك لدليل على ما تضمروني من البود والعطف الامر الذي انا ممتنون به لكم غاية الامتنان وزبادة على ذلك ان تلك الظاهرة الصادرة من طرفكم لها اعتبار خاص في الظروف الصعبة التي نجتازها ونظرا لما عسى ان يطرأ من الحوادث الخطيرة .

زملائي الاعزاء

تحققوا اني ساستمد من الثقة التي تفضلتم بوضعها في اليوم من جديد كامل ما يلزمي من القوة والاخلاص للقيام دائما ياواحيات الجديدة التي ترومون اناطتها بعهدتي وسابذل جهدي لاكون جديرا بعطفكم .

م . قرومان :

اعتقد اني ساكون ترجان هذا المجلس الذي اتشرف برئاسته ان وجهت لكم تهاني لما حظيتم به من هذا الانتخاب .

ستتوجهون بصفة عضو بالمجلس الشوري للحكومة الفرنسية واطن ايها
السادة ان في ذلك رمزا عظيما بليغا للمشاركة في العمل بين الفرنسيين والتونسيين
ويعذلي ان اقول انه لأول مرة يتوجه تونسي للعاصمة ليتبوأ مقعدا بالمجلس الشوري
الفرنسي للحكومة الفرنسية .

يا سيدي الطاهر بن عمار ستتوجهون وستقومون بمهمكم بفضل ما لكم من
التجربة ومن الحاصل الحميدة الامر الذي مكنكم من تبوأ منصب كاهية رئيس القسم
التونسي كما انكم تتمتعون بعطف زملائكم التونسيين وبعطف زملائكم الفرنسيين
وكذلك بعطف الذين يشاركون مثلي في تدبير شؤون الحماية بالايالة التونسية .

واني اوجه لكم اصالاة عن نفسي ونمابة عن زملائكم عبارات التهاني من
صميم القواد .

السيد الطاهر بن عمار :

ان عبارات التهاني التي تفضلتم بتوجيهها الي قد حلت مني كما ذكرته آنفا موقع
الاحساس واؤمل ان لا يعثريني الفشل في القيام بواجبي .

امضاء الكاتب :

ا. كوهين

امضاء الرئيس :

قرومان

الجلسة العامة الرابعة

في ٤ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة يوم الخميس في ٤ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة العاشرة تحت رئاسة م. قرءان الكاتب العام للحكومة بمساعدة السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية الرئيس وم. الفريد كوهين الكاتب .

وحضر هاته الجلسة :

السادة : البر بسمس - الصادق التلاتي - محمد بن محمد الملوحي - عبد العزيز الباجي - علي بن الحاج - عبد الجليل الباجي - محمد بن رمضان - عمر العواني الشاذلي بن رمضان - الطاهر بن علي بن الطاهر - عبد الرحمن اللوز - سعيد الحنتوس - محمد ماجول - احمد بن مامي - مامو جرار - محمد الاخضر بن عطمة الخطاب بوحجة - المختار القرطي - ابو بكر بن عمر ديش - ارنست ايزان حامد عكاشة - شارل كوهين - مبروك بن القروي - صالح بن قاسم حنتوس - الفريد كوهين - نسيم نطاف - فيكتور فاز - الجليدي بن احمد العماري - عبد الرحمن الكليش .

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار - علالة بن الاخضر العشي - المنصف العقبي .

وحضر ايضا هاته الجلسة م. م. :

بريناش نائبا عن مدير الاشغال العامة

سولمانيون نائبا عن مدير الاقتصاد العام

سيكالي نائبا عن مدير الصحة والاعانة العموميتين

ديوي نائبا عن مدير المال

بارون المعتمد لدى القسم الاول

بيرو نائبا عن المعتمد لدى العدلية التونسية

بوني رئيس مصلحة بالكمانة العامة للحكومة

فوقع تبادل آراء بين السادة محمد بن رمضان والصادق الملاتي وعلي بن الحاج والمر سيمس فيما يتعلق بمسألة التقريرين العامين تقرير اللجنة المالية وتقرير اللجنة الاقتصادية هل انه سنقع المناقشة في شانها بابا بعد باب بعد الانتهاء من قراءة كل منهما ام انه سنقع تلاوة كل باب ثم المناقشة فيه .

فقرر المجلس ان يسمع كامل قراءة التقريرين وان يناقش بعد في مقدرات الميزانية بابا بابا .

فاعطى م . قرومان الكلمة لم . البير سيمس ليتولى قراءة تقريره العام .

التقرير المالي العام لميتر البير سيمس (المقرر العام)

سادتي

بعد مضي اربع سنوات قضيناها في سنة من النوم نجد انفسنا اليوم عاقدين جلسة عامة بالقسم التونسي المجلس الكبير ولا فائدة في تذكير ما انطوت عليه تلك السنوات من الحوادث .

ان ارام الهدنة والمدة التي قضيناها تحت حكومة فيشي ونزول الحلفاء بافريقيا الشمالية واحتلال جنود المحور للابالة التونسية وتحرر ترابها في شهر ماي تلك هي الحوادث التي تبين اسباب السكوت الطويل الذي فرض علينا ولكن بدون ان نجد فيها ما يبرر ذلك السكوت .

وحيث انه لم يقع استدعاء مجلسنا الا في شهر اكتوبر سنة ١٩٤٣ للنظر في لائحة ميزان سنة ١٩٤٣ وانه سيجتمع من جديد في ديسمبر المقبل للتأمل من لائحة

ميزان سنة ١٩٤٤ هل بعضهم يظنون انه ربما كان الاولى انتظار لشهر ديسمبر المقبل للنظر لا في لائحة ميزانية سنة ١٩٤٣ بل في كيفية وقوع العمل بها وفي لائحة ميزانية عام ١٩٤٤ في آن واحد .

ولكن خلافا لما يظنه هؤلاء نحن نرى انه من واجبا شكر جناب المقيم العام الجنرال ماست على ما قرره من عدم تاخير اجتماعنا هذا الاول لان في نظرنا دلالة على ما لرجال الدولة من الرغبة الاكيدة لارجاع حرية مؤسساتنا الى صاحبها عملا بالمبادئ الديمقراطية التي سنسير فرانسا بمقتضاها بعد تحرير ترابها .

سادتي :

ان قسمنا خولني شرفا عظيما في هذا العام مثل السنين السابقة بتعييني مقرررا عاما للجنة المالية فاني اشكره على ذلك واؤمل ان التقرير الذي ساعرضه عليكم والذي يتضمن بدقة ما قررته لجنبتكم اثناء جلساتها سيحضى من طرفكم بحسن القبول وان التقرير العام للجنة المالية له صفة خاصة في هذا العام حيث انه هو التقرير الوحيد الذي تقدمه لكم اللجنة المذكورة .

وكنا عنا باديء بدء مقررا خاصا لكل باب من ابواب الميزانية ولكن بعدد امعان النظر في هاته الميزانيات وجدنا انفسنا ازاء ارقام تعذر علينا المناقشة فيها لما صايناه لكم من الاسباب ولذا فقد راينا ان التقرير العام لعام ١٩٤٣ يمكن ان يقوم مقام التقارير الخاصة هذا ولم يستقر رايانا على ذلك الا منذ بضعة ايام وقد جمعز ملائي الوثائق والحجج المفيدة لتحرير تقاريرهم ونظرا للمصلحة العامة لم يترددوا في العدول عن عملهم الخاص وفضلوا علي بتمكيني من الاستفادة منها فاشكر اذا زملائي السادة علي بن الحاج والخطاب بوحجة ومحمد ماجول والحكيم القرطبي وسعيد الحنتوس ومحمد الاخضر بن عطية والطاهر بن علي وم. م. فيكتور قيز وشارل كوهين على ما امدوني به من الاعانة وما استقر عليه الراي من تقديم تقرير واحد لمصلحة الجميع قد صير مهمتي اعظم عبء من ذي قبل واني اشعر بوطأتها وخطرها واقدم لكم سلفا المعذرة عما تقفون عليه في عملي هذا من القصور والنقص .

وبما أننا لم نعقد اجتماعاً منذ شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ الذي نظرنا أثناءه في لائحة الميزانية المتعلقة بعام ١٩٤٠ فلم نشاهد حينئذ تنفيذ ميزانية عام ١٩٤٠ وهي الأخيرة التي نظرنا فيها ولم نطلع أيضاً على اللائحة التي راجعنا لعامي ١٩٤١ و١٩٤٢ ولا على إجراء العمل بهما كما أزيد على ذلك أننا لم نقف على لائحة ميزانية عام ١٩٤٣ التي اجتمع مجلسنا هذا بقصد النظر فيها .

فكيف تتسنى لنا أن نسمي ذلك لائحة وهي في الحقيقة ميزانية انجزت مداخلها وانفقت مصاريفها على ستة عشرة جزءاً من اثني عشر جزءاً ووقع الت في الاداءات المرسومة بها وتم نشرها والحمل بها فاحصرت المسألة حينئذ في مشاهدة ما مر وانقضى وفي المصادقة ليس الا على ما وقع من الاعمال .

وكان في وسعنا في ظرف اخرى ان نخرج ضد هذه الطريقة التي تقضي على حقوقنا ولكن تقرير جناب المقدم العام فيما يتعلق باللائحة الملحقة لميزانية عام ١٩٤٣ تضمن جميع الطمينات في هذا الموضوع حيث جاء فيه ما يلي :

« اني ارجب من المجلس ان يوافق على ميزانية سنة ١٩٤٣ وعلى ملحقاتها وبذلك يصادق على التدابير التي اتخذتها واتخذها اسلافه من قبل نظراً للظروف واني « ساعرض على المجلس قبل اآخر هذا العام لائحة الميزانية المقبلة واحقق له من الان « انه يمكنه التأمل مما تعرضه الحكومة في المستقبل من المقترحات وذلك بكامل « ميزانيته التي ارجعت اليه » .

سادتي :

ما هي لائحة الميزانية المعروضة علينا اليوم وما هي العبر التي نستمد منها ؟

ان ميزانية عام ١٩٤٣ كانت تبلغ مداخلها

١٣١٢٥١٤٥٠٠

ومصاريفها

١٣١٠٠٤٠٩٠٠

١٣١٠٠٤٠٩٠٠	فاذا اضعفنا الى مقدار
١٨٩٤٨٠٠٠٠	المرسوم باللائحة مبلغا قدره
١٤٩٩٥٢٠٩٠٠	الذي تضمنته اللائحة المضافة للميزانية نحصل على مصاريف جملتها
١٨٩٤٨٠٠٠٠	ولكن في الوقت الذي كان يجري فيه تقدير زيادة في
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	المصاريف مبلغها
٣٨٩٤٨٠٠٠٠	لوحظ ان هناك نقص في مداخيل الميزانية يقدر فيما يظهر
	ان كامل العجز يبلغ

وازاء هذا المبلغ من المصاريف الذي قدره فرنكات ١٤٩٩٥٢٠٠٠٠ يحصل لنا نوع من الاسفراب اذا فكرنا ان ميزانية عام ١٩٤٠ اي الميزانية الاخيرة التي وافقنا عليها كانت تتضمن من المصاريف ما قدره ٨١١٠٠٠٠٠٠ فرنك وهذا المقدار كان اذاك في نظرنا عظيما جدا

وخلال ثلاثة اعوام حدثت زيادة نسبتها تقرب من مائة في المائة فيما يتعلق بالمصاريف وهاته الزيادة الواقعة دفعة واحدة لعظمة التأثير علينا فيما يظهر لا سيما اننا لم تمكن من اجتياز مرحلتى عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٢ شيئا فشيئا

فمن ابن حصل هذا التفاقم المستمر في المصاريف ومن اين اتت ايضا هاته الزيادة المسترسلة في المداخيل الا فيما يتعلق بميزانية عام ١٩٤٣ الاخيرة التي يظهر فيها ما كان للظروف الاستثنائية التي اجتزناها في زمن احتلال جنود المحور لبلادنا من التأثير المباشر على مداخيل الميزانية المذكورة

فاذا امعنا النظر في لائحة ميزانية عام ١٩٤٣ واللائحة الملحق بها اللتين وقع عرضهما علينا وجدنا ثلاثة اسباب اصلية لهاته الزيادة الفاحشة في المصاريف :

(١) زيادة في المصاريف الراجعة للموظفين

(٢) زيادة في المصاريف المتعلقة بالمواد

٣) السحوير الاداري الذي احدث زيادة مصاريف اخرى للموظفين والمواد هذا وكانت جلساتنا الاولى له اثناء الدورة يعلو جوها نوع ما من التشاؤم ازاء هذا التفاقم الجديد للمصاريف الادارية والحال اننا كنا نطلب في كل سنة من الادارة التقيص من هاته المصاريف مسندلين لديها بالارقام ومبينين لها انه لا يمكن ابدا للقطر ان يحرز على تحسين في حاله الاقتصادية والاجتماعية ما دامت احسن متوجاهه والجانب الاوفر من ميزانيته تلتهمها المصاريف الادارية من جهة وعجز السكك الحديدية من جهة اخرى

وكانت المصاريف المتعلقة بالادارة والمواد تبلغ ما يقرب من ٤٠٠ مليون من ميزانية قدرها ٨٨٠ مليون لعام ١٩٤٠

وسنة ١٩٤٣ تتضمن الميزانية المحررة في اول الامر

والتي قدرها ١٣١٠ مليون مبلغا من المصاريف الادارية ٥٤٥٠٠٠٠٠٠

ومن مصاريف المواد ما قدره ١١٥٠٠٠٠٠٠

٦٦٠٠٠٠٠٠٠

وفي ملحق قدره ٢٠٤ مليون بلغت مصاريف الموظفين ٩٧٧٠٠٠٠٠٠

ومصاريف المواد الادارية ٢٦٢٥٠٠٠٠٠

٧٨٣٩٥٠٠٠٠٠ الجملية

لكن ينبغي ان تصاف لهذه الارقام مختلف المصاريف الاخرى الراجعة للموظفين والتي يمكن ان نجدها في مصاريف الدائرة السنية وفي عجز السكك الحديدية وفي الراجعة للمصالح الاعتيادية وفي مصاريف القيام بشؤون الطرقات وغيرها

وزيادة على ذلك ينبغي ان نلاحظ ان المصاريف المتعلقة بمواد الخدمة لزم النقيص منها في هذا العام اذ كان من المستحيل اشتراؤها لفقد جميعها بالايلة التونسية

فيمكن لنا حينئذ ان نؤكد بدون ان نخشى اي معارضة ان المصاريف الادارية تلهم بنسبة ٧٠ في المائة على سبيل التقريب من ميزانية المملكة

واما عجز شركة السكك الحديدية الذي امكنا تسديده في عام ١٩٤٢ بفصل ما اتخذناه من الاقتصاد في المصاريف والزيادة في التعريفات واستعمال اموال الخزينة غير ان ذلك العجز رجع الى الوجود بمبلغ ستين مليوناً مع اعتبار ما يجب طرحه من مدخول الاداءات

ولكن ايها السادة ان ما توقعناه واوجسنا خيفة زال بفضل ما جاد به على قسمنا جناب الجنرال ماست المقيم العام لفرنسا بتونس من التصريحات في ١٨ اكتوبر تلك التصريحات التي اتلو عليكم منها مرة اخرى ما بهم ميزانية الولاية :

سادتي :

اني افهم جيداً ما لكم من الاهتمام كما اني افهم كل الفهم ما يحسونه من تعاضل عبء الهيكل الاداري وبكون لكم الحق في ذلك لو كانت لنظام المراقبة صبغة الدوام والاستمرار ولكن ليس من ذلك شيء وهذا الطور للمراقبة المبينة ينقضي بعد امد ليس في الامكان تعيينه ولكن اقتضاؤه آت لا محالة وبعد ذلك تتصدى البلاد التونسية للعمل مع مراقبة اخف وطأة وتشاهدون اذ ذلك حصول النقص في عدد المراقبات المدنية وحينئذ تخفيفاً في مصاريف الميزانية .

ولعلكم تظنون بلا شك ان ذلك انما هو عبارة على آمال تعلق على المستقبل ولكنها مواعيد قطعها جناب المقيم العام نفسه وبما انها صدرت لها منه بصفة رسمية فانه يحق لنا ان نعتبر انه امتداء من ميزانية ١٩٤٤ التي ستعرض علينا لائحتها في ظرف شهر سنشهد انجاز اصلاح اداري يفضي الى تنقص في عدد الموظفين وتخفيف في نظام المراقبات المدنية وانخراط التونسيين انخراطاً منزائداً في سلك ادارة قطرههم ومراقبة سيره .

وبعد بيان هاته الاعنـارات ذات الصبغة العامة يحسن بنا ان نعوص في التأمل من نفس الميزانية المعروضة علينا .

هذا واني باتفاق مع لجننتكم المالية لا اتعطل للمجادلة في شان ارقام قليلة الاهمية وذلك بزداد وضوحا ما ساعرضه عليكم واني ارسد فقط النظر فيما عرضته علينا الادارة من طلب الاعتمادات بابا بابا وان البحث عن اسباب زيادة المصارف في كل من تلك الابواب وعما ادخل من التعمرات في عدد اعوان كل ادارة كما اريد ان ابدي في شان الارقام عند الاقتضاء ملاحظات لا يمكن ان تؤثر كما لا يخفى علينا اي تأثير على لائحة ميزانية المعروضة علينا حيث انه قد وقع العمل بها كما ذكره لكم غمر ان تلك الملاحظات ستبين للادارة ما ترمي اليه رغائبنا الصريحة من الاقتصاد وذلك لتجنب رفض ما عسى ان عرض علينا بالميزانية المقيلة من الاعتمادات الراجعة للمصارف الادارية .

الباب الاول - ادارة المال

بتضمن هذا الباب مصاريف جملتها ٦٧٨٠٩٧٢٠٠ فرنك بزيادة ٥ في المائة

بالنسبة لعام ١٩٤٠

لا شيء يستحق الذكر في شان ميزانيتي الدائرة السنوية للحضرة العلية دام عزها وعلاها والسفارة العامة اللتين لاتتضمنان الا زبادات اعتيادية والنسبة للمصالح الملحقه بالسفارة العامة فان المصاريف بعد ما كانت قدرها ١٥٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠ بلغت في عام ١٩٤٣ ٩٠٠٠٠٠٠٠ اي بزيادة ٧٥ مليوناً ولكن يجب ان يطرح من ذلك ٧٠ مليوناً المتعلقة بالمخزن والتي تحملتها الدولة الفرنسية يعني ان نلاحظ لكم فقط ان عدد متوطني المراقبات المدنية اصبح ١٧٢ بعد ان كان ١٥٠ والاحظ لكم ايضا هذه الزيادة بالخصر لا سيما انه كما ستشاهدونه فيما بعد يوجد في ملحق الميزانية رسم زيادة جديدة في منوطني المراقبات المدنية وهذه الزيادة معتبرة اذ انها تتعلق بثلاث وتسعين خطة بالنسبة للجهات وبخمس وخمسين خطة بادارة الشؤون السياسية .

غير ان قسمنا لم يفتأ منذ زمن طويل يستلفت انظار الحكومة في امكان انجاز الاقتصاد سواء في مصاريف الاعمال او في مصاريف المراقبات المدنية وهذا التوفير الممكن التحصيل عليه والذي يمنة الجميع كان بينا بمجرد اجراء مقارنة بين مختلف جهات البلاد التونسية فينما يوجد في الجهة الرابعة مراقبة مدنية لمائتي الف من السكان وفي الجهة الخامسة مراقبة مدنية لمائة الف من السكان نرى بالجهات الاخرى مراقبة مدنية لستين او سبعين الفا من السكان وبظهر انه يمكن تحويل النظام على قاعدة تشبه على الاقل القاعدة المتخذة بالنسبة للجهة الخامسة ان لم تكن تماثل القاعدة المتخذة بالنسبة للجهة الرابعة وان هذا التحويل يبدو سهل الانجاز خصوصا وان وسائل النقل الحالية تسمح لرئيس من الرؤساء ان يتنقل بسهولة اكثر من ذي قبل وهناك مجال لاغتنام الوقت بصفة معتبرة ولاجراء مراقبة ايسر واسرع من ذي قبل اذا نظرنا بين وسائل التنقل على متن الحيل في اوابل الحماية وبين وسائل النقل الحالية كالارنات والسيارات والطائرات .

ان ادارة مصالح التشريع وسن القوانين التي كانت في عام ١٩٤٠ مرسومة بالباب الثاني من الميزانية اعني بالكتابة العامة قد رسمت الان بالباب الاول وبعد ان كانت مصاريف العدلية الفرنسية تبلغ فرنكات ٧٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠ صارت تبلغ فرنكات ١١٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ واصبح عدد موظفيها ٢٢٠ بعد ان كان ١٩٢ والزيادة في كلا هذين الرقمين يمررها احداث دائرة الاستئناف ومحكمتي صفاقس والكاف هذا وان مجلسكم لا يقوم باي احتجاج في هذا الموضوع ولكنه يأسف فقط لعدم التفكير في اكمال الهيئات العدلية بالايلة بتأسيس دائرة استئناف لنوازل المجلس المختلط واني ارى من واجبي تقديم اقترح مجلسنا مرة اخرى وان ميزانية المجلس المختلط بعد ان كانت مقدرتها تبلغ ١٢٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٠ تجاوزت بقليل ثلاثة ملايين في عام ١٩٤٣ وعدد اعوان المجلس المذكور بعد ان كان ٤٦ صار ٩٤ .

سادتي : ان لجنسكم توافق على هذه الزيادة في عدد الموظفين تلك الزيادة من شأنها ان تساعد انتشار تسجيل الاراضي اي تطهر النظام العقاري بهذه الدار

وكل ما سيجري في هذا الصدد يحضى على ما نظن بموافقة مجلسنا فافرار بظامنا
العقاري واعطاؤه اكثر قيمة من ذي قبل ليحصل على القروض وتمكين جميع
المالكين وعلى الاخص اهل البادية منهم من النجاة من مخالف المراكين كل ذلك هو
عبارة عن تقدم حقيقي من فائدة النونسيين ان يؤيدوه .

اما الوسائل المراد اتخاذها لفائدة المتوظفين فانه سبق درستها في آخر التقرير
غير اني لاحظ لكم من الآن ان هذا الفصل المشتمل على الاجراءات التي اتخذت
لفائدة جميع المتوظفين لا توجد في المستقبل على هذه الصيغة بميزانية ١٩٤٤ اذ هذه المصاريف
سبق توزيعها على جميع الابواب وستظهر في مصاريف كل ادارة على نسبة عدد اعوانها
وما حصل من الزيادة في الدين العمري الذي صار قدره ٣٩ مليوناً في عام
١٩٤٣ بعد ان كان ٢٢ مليوناً في عام ١٩٤٠ اي على نسبة ٨٢ في المائة بعد الى :

(١) الى تحسين حالة المتوظفين المحليين على التقاعد .

(٢) الى ان المتوظفين معاونين الذين بلغوا سن التقاعد ولم تكن لهم اي منحة
تقاعد يتمتعون بها الى حد الآن خولت لهم جراحة عمرية وكان من فلة الانصاف ان
يطرد اناس قاموا بخدمة الدولة مدة اعوام طويلة بدون ان يحق لهم ادنى استراحة وحيث
انه يتعذر قانوناً تخويلهم التمتع بنظام التقاعد امكن لما ان نمنحهم جراحة عمرية
الامر الذي يعتبر تقدماً حميداً

(٣) الى ان وقع رسم منح عائلية بميزانية سنة ١٩٤٣ كانت ترسم سابقاً بفصل
جامع من الباب الاول وقدر تلك المنح ٥٧٠٠٠٠٠ فرنك فليس هناك حينئذ
مصاريف جديدة انما هو تغيير في ترسم المصاريف

(٤) الى ان الايالة النونسية شاركت في تكوين جريات للموظفين الملحقين
بالادارات النونسية والتابعين لهيئة متوظفي فرانس

وان المصاريف المتعلقة بادارة الاداءات غمر قارة وبقامة الضرائب واستخلاصها
وان ما يلزم لشراء المواد الاولية لصنع المنهوجات المنطبق عليها نظام الاختصاصات

وغيرها كل ذلك بلغ ٦٥٠٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٣ بعد ان كان مقداره ٥٢٠٠٠٠٠٠ فرنك في عام ١٩٤٠ فيما يخص المتوظفين ويشمل المقدار المذكور انما المصاريف الراجعة لمصلحة املاك الدولة التي كانت ملحقة بادارة الشؤون الاقتصادية ومقدار هاته المصاريف ١٥٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠

ومصاريف المنتوجات الراجعة لادارة الاختصاصات كانت تبلغ في عام ١٩٤٠ ٤١٠ ٠٠٠٠ فرنك فصارت ١٣٢٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ اي بزيادة ٤٠٠ في المائة غير انه في مقابلة هاته المصاريف يوجد في باب المداخل ما يكفي لتدبير تلك المصاريف وزيادة

ولا نتختم الكلام على الباب الاول المتعلق بالمالية بدون ان لاحظ لكم ان الاعتمادات الراجعة للمجهز التي كان قدره مليوناً في عام ١٩٤٠ بقيت كما كانت عليه وان عدد الموظفين الذين كان يبلغ ١٥٨٠ عوناً في عام ١٩٤٠ صار ١٥٨١ في عام ١٩٤٣ اي بزيادة عون واحد (ان لم نعتد الثمانية والثلاثين عوناً النابعين لمصلحة املاك الدولة الملحقة بادارة المال)

ولا يسعنا الا ان نعبر على عظيم سرورنا في هذا الصدد لم كرتري مدير ادارة المال الهام ونسنى ان شاهد في المصالح الاخرى اثر نفس هذا الاهتمام بالتقيص من المصاريف الادارية والاقتصاد في اموال الدولة

الباب الثاني - الكتابة العامة للحكومة

ان الكتابة العامة للحكومة التونسية صارت كما تشاهدون ذلك في نفس عنوان هذا الباب -- الكتابة العامة للحكومة فقط وان لم يكن في الحساب حذف كلمة « تونس » فمن الواجب علي ان اعترف بان ذلك الحذف ليس له ادنى تاثير على المتزايمة ولو لم يقع الا حذف كلمة من هذا الباب لما تعرض الى ذلك مقرركم العام

الميزانية لكن هذا الحذف مفهوم اذ كل ما كان له الصبغة التونسية بهانه الادارة صار مفقودا ناهيك على الاخص ان العدالة وادارة الشرطة وادارة الاعمال ووزراء الحضرة العلية دام عزها وعلاها صاروا غير تابعين للكتابة العامة ولكن في مقابلة ذلك الحق الى ان الكتابة العامة ادارة الاسطول التجاري ومصلحة الشبيبة ومصلحة التربية العامة والرياضة ومصلحة الصناعة والحرف .

هذا وقد قرر ارجاع ادارة الاسطول التجاري الى ادارة الاشغال العمومية بعنوان بسيط وهو قسم الملاحة والصيد كما قرر الحاق قسمي الشبيبة والرياضة بادارة العلوم والمعارف .

فبسبب التغييرات العظيمة التي ادخلت على ميزانية الكتابة العامة صارت المقارنة بين مصاريف عام ١٩٤٠ ومصاريف عام ١٩٤٣ صعبة جدا غير انه يمكننا ان نلاحظ ان هذا الباب زبادة في عدد الاعوان ٣٠٠ منهم ٩٥ لمصلحة الشبيبة و ٩١ لمصلحة الرياضات و ٣٤ لمصالحتي الصناعة والحرف فهناك حينئذ ثلاث مصالح كلها جديدة .

يسمح لي ان نلاحظ بدون تجاوز نطاق الميزانية ان معظم الدوايب المحدثه لم تكن مرغوبا فيها حيث ان الدولة تعول على حذفها ولنا الامل الوطيد في ان نرى لائحة ميزانية عام ١٩٤٤ يحنوي على تحوور هاته الحالة تحويرا كاملا حيث لا شيء يبررها الان الا ان اذا وقع ضم مؤسستي الشبيبة والرياضات الى هيئات اخرى مع اعطائها عناوين اخرى .

وادارة الاسطول التجاري التي كانت سابقا تسمى بمصلحة الصدد والملاحة الحقت بالكتابة العامة في عام ١٩٤١ وها هي ترجع الى ادارة الاشغال العمومية والحقيقة انها رجعت اليها زبادة عونين على جملة متوظفيها مع اعتبار مدير للاسطول التجاري .

سادتي : مهما كان الفخر الذي تكسبنا اياه هذه الادارة الجديدة ومهما كانت رغبتنا في ان نرى البواخر التونسية تجوب البحار النائية يجب علينا مع ذلك ان

نسلم بان مراكمتنا الشراعية القليلة والمركب المكلف بحراسة الصيد ومركبتنا العتيق اللطيف المسمى « اوجين رنزال » لا يمكن ان يبرر وجود تلك المراكب بذخ من هذا القبيل ونجد هناك صورة من الصور التي كان الاولى ان ينقص فيها من عدد الاداريين او على الاقل ان لا يزداد في عددهم بدون الحاق اي ضرر بالسكان وان الاسعاف العمومي الذي بلغ في عام ١٩٤٤ اربعين مليوناً صار في عام ١٩٤٣ ٥٢ مليوناً بزيادة ٢٩ عونا منهم ١١ طبياً وذلك بدون اعتبار ما وقع طلبه بملحق الميرانية الذي يتضمن ترفع الاعانات الممنوحة للمعاهد العمومية والمعاهد المعدة لقبول المرضى وقدره ثمانية ملايين كما يتضمن الملحق المذكور احدث ١٢٩ خطة جديدة منها على الاخص خطة طبيب اختصاصي في حمى المستنقعات و ١١٦ خطة مسعفة اجتماعية ولا يسع لجنسنا الا الموافقة على التحسينات الواقع انجازها في ميدان الاسعاف والصحة العموميتين وسبذكر لكم مقرر ميزانية الجهاز الاقتصادي ما تمنحه السكان التونسيون في هذا الصدد.

الباب الثالث - الامن العام

بلغت هذه الميزانية ٩٩ مليوناً في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت اعتماداتها في عام ١٩٤٠ ٤٣ مليوناً اي هناك زيادة على نسبة ١٣٠ في المائة وصار عدد منوظفها ٢٦٣٠ بعد ان كان ١٧٠٧ فكان قدر الزيادة في عدد الخطط ٩٠٠ خطة يرجع جلها للشرطة (٨١٠ خطة جديدة) .

فما هو الخطر الذي كان يهدد حياتنا في عام ١٩٤٠ وما هي الكوارث التي كنا هدفها ؟ فقد نجونا من ذلك بدون ان نشعر !! عونا زائدين كان يعتبر وجودهم شيئاً ضرورياً لراحتنا ! ٨١٠ جدد عونا يسهرون على اشخاصنا ومكاسبنا لكنهم كانوا حقاً يسهرون ايضاً على افكارنا !

ولا شك ان هذه الزيادة الفاحشة والتي لا مبرر لها يمكن ان تظهر اليوم لبعض

منها مفيدا نظرا لتكاثر عدد السكان العظيم الناشيء عن مجيء جنود الحلفاء او عن اتيان اللاجئين وضرورة مراقبة السوق الاسود الى غير ذلك . . . ولكن مهما كانت الاسباب التي من شأنها تؤيد ابقاء البعض من الاعوان المذكورين بصفة مؤقتة فانه يجب الرجوع في اقرب وقت الى العدد الذي كان موجودا في زمن السلم .

فان لاجئتنا نطلب ان يقدم لها ابتداء من ميزانية عام ١٩٤٤ اقتراحات ترمي الى التحصيل على اقتصاد عظيم جدا وان تعذر الرجوع حالا الى القديم لآولائك الاعوان فانه ينبغي ان لا يبقى بالادارة من زاد على العدد المذكور الا بصفة اعوان زائدين على العدد القانوني .

ان القانون الاساسي لهيات الموظفين بالايالة التونسية يتضمن خطي مراقب عام للشرطة والحال انه لا يوجد بالجزائر الا مراقب عام واحد للشرطة وان فرنسا بتمامها لم يكن بها الا سبعة من هؤلاء الموظفين والادارة التونسية الكريمة جادت علينا الان بخمسة منهم احدهم يشغل الان منصبا في ادارة غير ادارة الامن اني اعلم ان ما لزم اخذاه من ارجاع بعض الموظفين الى مناصبهم هو السبب في وجود خمسة مراقبين عامين للشرطة ولكننا نطلب من الحكومة ايجاد الدواء الناجع لهذه الحالة

ومصاريف القيام بشؤون المساحين في عام ١٩٤٣ قدرها ٨٤٠٠٠٠٠ بعد ان كانت في عام ١٩٤٠ ٢٨٠٠٠٠٠ لكن يرجع ذلك الى ارتفاع المصروف اليومي والى عدد المساحين

الباب الرابع - الامور الاقتصادية

كانت هذه الادارة تشتمل في عام ١٩٤٠ على مصلحة الشغل ومصلحة املاك الدولة وفصل هام لمصلحة القروض ومصلحة الاعانات ان مصلحة الشغل الحقت بالكتابة العامة كما انتقلت الاعتمادات الاخرى الى ادارة المال فاذا حذفنا جميع الاعتمادات

المرسومة لهااته الفصول في عام ١٩٤٠ راينا ان ميزانية الامور الاقتصادية تبلغ اذاك واحدا وعشرين مليونا والحال انها تتضمن الان واحدا وثلاثين مليونا يعني زيادة نسبتها اربعون في المائة وتسببت في هاته الزيادة العظيمة مصلحة المراقبة التجارية والاقتصاد .

ولا يخفى عليكم سادتي الدور المهم الذي قامت به ادارة الشؤون الاقتصادية في المدة الاخيرة لانها كانت تهتم على كامل اقتصاد البلاد التونسية وتجارتها .

فان الضرورة التي حملت على جمع الواردات والصادرات وتنظيمها وكذلك الواجبات المنجزة من اجراء عمليات الصرف وضرورة توزيع المواد التي كانت تقل شيئا فشيئا توزيعا محكما كل ذلك فرض على الحكومة القيام مقام جميع التجار تقريبا على الاقل بهاته البلاد كما سيفرض عليها ايضا فيما يتعلق جلب البضائع من وراء البحار وان تستمر على القيام بشراء البضائع من الخارج وسيقوم بهاته المهمة دوان التجارة مع الخارج .

ولكن بجانب ما كان جاريا وضروريا احدثت عدة مصالح وجمعت صناعة تؤيدها ادارة الشؤون الاقتصادية فقد احدثت هذه الجمعيات في البلاد فروعا كثيرة الى حد انه قاربت القضاء علينا عوض ان تقوم بحمايتنا .

فاتخذ امر سرورنا به في ١٢ اوت ١٩٤٣ قنضي تحريزنا من هذه الدواوين والغائها حالا .

ان الدور الذي ستضطر به ادارة الاقتصاد العام القيام به ريشما تاتي ظروف مساعدة اكثر من ذي قبل تسعيد فيها التجارة حريتها لصالح الجميع هو دور لم نزل عظيم الاهمية .

وسيالاحظ مقررهم العام ان النظر في هاته الميزانية ادانا الى ملاحظة ان كل ما يتعلق بالدواوين وباللجان او الصناديق لم يقع عرضه علينا كما اننا نجهل تماما سير بعض هاته الدواوين التي كانت تتصرف في مبالغ عظيمة من الاموال وعمليات هذه الدواوين تبلغ عشرات الملايين بل مئات الملايين وفي الحقيقة انه لم يمنع اي مدير

من مديري الإدارات من ابداء بيانات في شأن مقدرات ميزانية ادارته لما طلبت منه لجنّتكم ذلك بغاية الدقة .

ولكن مما لا شك فيه اننا نجهل تماماً جزئيات هاته العمليات وانه ليس لنا ان نبدي اي رأي في مثال الفواضل ونرى على كل حال ان للمجلس الكبير حق الاطلاع على جميع هاته الدواوين وانه يجب عرض ميزانياتها عليه ليتمكن له ابداء رايه في صلوحيّتها وفيما تزدده من المزايا او في الاربعاء التي تحصل عليها وكذلك في شأن وجه استعمالها .

هذا وان م. جامي ذلك الشاب المدير الجديد للاقتصاد العام اظهر كامل المقدرة والرصانة خلال جلسات طوال عند ما امدنا بجميع الارشادات التي راتها لجنّتكم مفيدة لها .

وقبل ان اتمم الكلام على هذا الباب فان لجنّتكم تقدم من جديد اقتراحا وهو يرمي الى ان يخصص لجميع اعضاء المجلس الكبير محل على الاقل يكون به كاتب وناسخة بآلة الكتابة ومكبسة وخزينة لجمع الوثائق ليتمكن الاعضاء المذكورون في غير اوان دورات اجتماع مجلسهم من التلاقي بعضهم مع بعض ومن مبادلة ارائهم ومن مراجعة الوثائق التي يحتاجون اليها وذلك ريثما يستقر المجلس الكبير بمحل يخصص له كامل العام .

الباب الخامس - ادارة العلوم والمعارف

تتضمن ميزانيتها مائة وثمانية عشر مليوناً في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت تسعين مليوناً في عام ١٩٤٠ هناك زيادة قدرها ثمانية وعشرون مليوناً ونسبتها ٢٥ في المائة وهاته النسبة في الزيادة هي اقل ما لاحظناه بعد اعتبار نسبة الزيادات لميزانية ادارة المال ولكن اذا سررنا بما شاهدناه في ميزانية ادارة المال فانه يجب علينا القول باننا

كنا نود ان نشاهد ميزانية ادارة التعليم العمومي مز دهره اكثر من ذي قبل محكمة التوزيع بالنسبة للاعتمادات وذلك ليمكن احداث كثير من المنشآت وتوسيع نطاق التعليم بكامل فروع النشاط الفكري والصناعي والرياضي وفيما يتعلق بعدد الاعوان المرسوم بهذه الباب فليس هالك فرق بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٣

سادتي :

اني اطلب منكم ان تفكروا في المقارنة بين ميزانية الشرطة وميزانية ادارة العلوم والمعارف فنلاحظ ان ميزانية الشرطة تتضمن زيادة نسبتها ١٣٠ في المائة راجعة الى المتوظفين وان ميزانية ادارة العلوم والمعارف لا تغير فيها بلا فائدة حينئذ في اظهار نتيجة ذلك لقد انضح الصبح لندي عنين

الباب السادس - ادارة الجيش التونسي

ان الزيادة في عدد ضباط الحرس الحضرة العلبة دام عزها وعلاها وترفع جراياتهم والاعتمادات اللازمة لتموين اعوان الحرس المذكور الذين لم يتغير عددهم كل ذلك يبين ويبرر الزيادة في هاته الميزانية التي صارت ٩ ملايين في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت خمسة ملايين و ٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٠

الباب السابع - ادارة الاشغال العمومية

بلغت ميزانية هاته الادارة ١٣٧٠٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٣ بعد ان كانت ١٠١٠٠٠٠٠٠ مليون في عام ١٩٤٠ فهناك زيادة نسبتها ٣٥ في المائة خصصت كلها تقريبا للموظفين ومواد الخدمة وكان م. قوسلان مسرورا لما اخبركم بانه منذ عام

١٩٤٠ الى يومنا هذا وقع النقص ٥٧ عونا من ادارته رغم العمليات الجديدة التي يجب على ادارته القيام بها

فمع شكرنا لم. قوسلان على النتيجة الحاصلة نرى من الواجب علينا ان نعترف بوجود شائسة في هذا الصدد لا تعزى الى مدير الاشغال العمومية ولا الى ادارته ولكن الى المجلس الكبير نفسه فيلومنا ان نعترف بخطئنا ولقد صرحت سنة ١٩٤٠ في تقريرى العام بها ياتي :

« يجب ان لا ننسى ان مسألة القيام بشئون الطرقات تطرح امامنا في كل سنة وفي غالب الاحيان لم نوافق على الاعتمادات التي كانت تراها ادارة الاشغال العمومية لازمة . وبما ان لنا راس مال عظيما يجب علينا ان لا نتركه هدفا للتلف ومن جملة الحجج الي بعثنا في عام ١٩٤٠ على رفض كامل الاعتماد المطلوب هو ما راينا من ان المرور على الطرقات سيقبل اثر التجنيد ومن جراء تسخير غالب السيارات والكميونات

فما اعظم الخطا الذي ارتكبناه في ذلك والحق يقال ولكن من الذي كان يفكر في احتلال البلاد التونسية ؟ ومن الذي كان ينصور حجيء مئات الالاف من السيارات المختلفة الانواع المانبة وطلايية اولا ثم بريطانية وامريكية التي كانت تنهال كالسيول الجارية على طرقاتنا وجسورنا وانكم ايها السادة على علم مما انجر من ذلك يجب اصلاح كل شيء يحب تحويل كل شيء فينتحتم بذل مئات من الملايين لذلك ولكن كما قلنا لجناب م. ماسيتلي المكلف بالشؤون الخارجية اثناء زيارته لتونس ومثلها ذكرناه لجناب الجنرال كاترو وكما لاحظناه مرارا لجناب المقيم العام فان هناك مصاريف وخسائر حرية لا يمكن للميزانية التونسية ولا يجب عليها ان تتحمل عباءها

وسنرى فيما بعد بمناسبة النظر في اضرار الحرب وفي قرض مليار من الفرنكات ماذا يكون التعديل عليه في شان هاته الاصلاحات ان ادارة شئون ديوان الموالي الذي حاول من يهتم الامر ان يسترهبونا به اسفر عن فواضل بالميزانية قل ما حصلنا عليها من شركة المراسي فهانه تجربة يجب ان يستثمرها ولم نعرف حتى

الان نتيجة للتصرف في ميزانية هذا الديوان في عام ١٩٤٣ ولكن من المحقق ان الميزانية المذكورة سيعتريها العجز من جراء الاضطرابات الحارقة للعادة التي أحدثتها الحرب في ميدان الملاحة واستقلال المراسي .

وفيما يتعلق بالسكك الحديدية فهناك كما بيته لكم عجز حقيقي قدره ستون مليوناً ويمكن ان ينقص مقدار هذا العجز اذا نسئ لنا ان نستخلص مالنا على جنود المحور من الدين الذي قدره خمسة وعشرون مليوناً والذي لم يزل مجال الريية والشك . ولقد راق لنا اثناء جلسات لجنتنا تلقي البسطة البينة التي القاها على مسامعنا جناب الكلو نيل اريفاتز في شأن مصلحة الطرقات وبين لنا كيف نقصت جملة حمولة السبارات المعدة للنقل حتى صارت الف طن نصفها غير صالح للاستعمال والى ست عربات يومياً فيما يخص السكك الحديدية كما بين كيف نمت تلك الحمولة كل شهر حتى بلغت ست مائة طن من الكميونات ومائة عربة كل يوم فيما يتعلق بالسكك الحديدية وهذه النتيجة لما يغبط عليها ان قارناها بالنتيجة التي حصلت عليها البلدان المجاورة لنا .

وان هذا التنظيم الذي يشكر عليه جناب الكلو نيل اريفاتز يبعث فينا الامل الوطيد والمشاط العظيم الا ان مسألة السكك الحديدية ما زالت ترمتها وسنعود الى المزاحمة بين السكك الحديدية والطرقات بعد الحرب .

الباب الثامن - العدالة التونسية

ان الزيادة التي تتضمنها ميزانية هاته الادارة على نسبة خمسين في المائة بالنظر لعام ١٩٤٠ والحال انه لم يزد في عدد الاعوان الا ثلاثة بلغت مقدرات الميزانية المذكورة اثنين وعشرين مليوناً في السنة الجارية بعد ان كان قدرها بخمسة عشر مليوناً في عام ١٩٤٠ والسبب في ذلك تحسين حالة الحكم الذي سرنا ان نلاحظ تسويتهم مع زملائهم الفرنسيين كما انتفع بهاته الزيادات جميع المتوظفين كبيرهم وصغيرهم وعند

ما تأملت لجتكم في الميزانية المذكورة سعت لتعرف هل بقي نهائيا التحوير المعول على انجازة والذي يرمي الى تمكين السلط الادارية اي العمال من اصدار الاحكام كما سالت هل لا يقع ابدا النباس بين سلط التنفيذ والسلط العدلية فاعطانا جميع التطمينات م. لاموت واكد لنا ان العدلية المونسية محتفظة بجميع امتيازاتها .

وفي الوقت الذي يفارق فيه م. لاموت منصب معتمد بالعدلية التونسية لبلوغه سن التقاعد فان لجتكم لا تتركه يبارح هذا المنصب بدون ان تعمر له عما يخالجه من عظيم الاسف افراقه .

الباب التاسع - البريد والتلغراف

ان المداخل التي تتضمنها هاته الميزانية كانت عندما اقل من المقدرات لا سيما فيما يتعلق بالتليفون بالخصوص وذلك ان تلك مداخل التليفون قدرها ٨ ملايين في مقابلة مقدرات مبلغها ثلاثون مليوناً وان جملة عجز ميزانية ادارة البريد تبلغ ٢٧ مليوناً على سبيل التقريب .

وان العجز المذكور يشمله عجز كامل الميزانية للإيالة لعام ١٩٤٣ متمم واقع تقديمه لنا ولذا قررنا رفض ما وقع عرضه علينا من الزيادة في المعاليم لتكون مساوية للمعاليم الجاري بها العمل بفرنسا وبالجزائر .

استعرضنا بسرعة في جميع ابواب لائحة الميزانية لعام ١٩٤٣ ونبغي الان ان نتامل تفصيلا من لائحة الملحق المعروف علينا مع لائحة الميزانية والمطلوب منا في الملحق هو زيادة في المصاريف قدرها ١٩٨٤٨٠٠٠٠ وزيادة في المداخل قدرها ٢٧٣ مليون .

وتتركب الزيادة في المصاريف كما يأتي :

وسائل عامة منخذة لفائدة الموظفين ولتقاعدى اعوان

٩٧٧.٠٠٠.٠٠٠

شركة السكك الحديدية

١١٧٥.٠٠٠.٠٠٠

تحويل النظام الاداري

٨٠٠٣.٠٠٠.٠٠٠

مصاريف اخرى

١٨٩٤٨.٠٠٠.٠٠٠

الجملة

ومصاريف التاج تشتمل على قسم يتعلق بما بقى على ذمة الملك السابق ولا

يتكرر ذلك بلائحة ميزانية عام ١٩٤٤

وفي القسم الثاني نجد مصاريف رابعة للموظفين منها فرنكات ٢٧٧.٠٠٠

جعلت لاحداث خطط بديوان البلاد التونسية بعاصمة الجزائر ومنها فرنكات

١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ استعملت لتسديد مصاريف مواد الخدمة

وفي القسم الثالث نجد مصاريف لاحداث خطط جديدة مبلغها فرنكات

١٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ومصاريف متعلقة بوسائل وقع اتخاذها لفائدة الموظفين يبلغ قدرها

فرنكات ١٣٤.٠٠٠.٠٠٠ وهذه المبالغ الثلاثة وقع صرفها من جراء الزيادة في اعوان

المراقبات المدببة تلك الزيادة التي ابدينا رأينا في شأنها

وتضخم الدين العمومي بما يجب على البلاد التونسية في المشاركة في مصاريف ميزانية اللجنة

الفرنسية للتحرير الوطني وعين مقدار تلك المشاركة الى خمسة في المائة من جملة المبلغ

الذي قدره ٥٠٠ مليون يشارك في تحمله كامل تراب شمال افريقيا وافريقيا

الفرنساوية الوطني وهذا المقدار المعين الى ٢٥ مليون يلتبس بالمقدار الذي وظفه

ام الوطن منذ غرة جويلية ١٩٣٩ بعنوان المشاركة في مصاريف الجهاز الدفاعي عن

تراب المملكة والذي كان يبلغ ١٥ مليون فلا نحتاج اذا الامر سم مبلغ عشرة ملايين

بالميزانية واما لسرورون بالمشاركة مع اللجنة للتحرير الوطني في القيام بمأموريتها

السامة ويزداد سرورنا عنه اضمحلال هاته المصاريف لان ذلك يكون دلالة على تحرير تراب فرنسا

ويقدر عجز شركة السكك الحديدية كما بسطه لكم آنفا ستين مليوناً وهناك قسم عظيم من هذا العجز بقدر خمسة وعشرين مليوناً بقي على ذمة جيوش المحور ويجب اعتباره في جملة المصاريف اللازمة لتلافي الاضرار الناجمة عن الحرب وتشمل مصاريف المواد اي المصاريف الادارية على اثني عشر مليوناً لمدة سنة اشهر بقصد تسديد المصاريف اللازمة للقيام بشؤون عدة اشخاص راجعين بالنظر الى دول المحور وشؤون المعتقلين المدنيين وكذلك للقيام بنموينهم ومراقبتهم وتطلب لجنتم ان لا تتحمل ميزانية الولاية هاته المصاريف الناشئة عن حاجات الحرب .

والمصاريف الراجعة للمصالح الاجتماعي ناتجة عن مقتضيات القانون الاساسي الجديد للمدارس القروانية التي توافق على الاعتمادات المتعلقة بها ولكننا نطلب ان لا يقع البت في وضع القانون الاساسي لهاته المدارس الا بعد ان تنظر فيه لجنة بها نائب عن المجلس الكبير .

وهناك من الاعتمادات الممنوحة للعاهدة العمومية المعدة لقبول المرضى ما يمرر ترفيعاً في الاعتمادات مبلغه ثمانية ملايين وان المصاريف الناشئة عن الوسائل المتخذة لفائدة جميع الموظفين والمستخدمين التونسيين تستغرق اوفر جانب من اللائحة المخصصة للميزانية حيث انها تبلغ فربكاً ٧٦٧٠٠٠٠٠ تضاف لها المبالغ المخصصة بنفس ذلك العنوان في الميزانيات الاخيرة كما تضاف لها الزيادة المرسومة باللائحة الاصلية لميزانية عام ١٩٤٣ ومقدارها ٧٧٢٠٠٠٠٠ وهاته المصاريف مهما كانت اهميتها يمررها ارفع اسعار المعاش المتزايد كل يوم بصفة مشقة وعلاوة على ذلك فانه يجب الاقدام في التصريح بان هاته المصاريف انما هي عبارة عن زيادة جزئية غير كافية .

وان اسفرت الميزانيات السابقة عن فواضل ذات بال من المداخل فالسبب في ذلك هو ان المصاريف المتعلقة بالموظفين والمواد لم ترتفع ارتفاعاً عظيماً والحال ان ارتفاع الاسعار قد نجا عنه وفرة غير حقيقية في المداخل وقد شاهدنا بعد الحرب

الماضية ميزانيات اسفرت عن فواصل عظيمة ولم تتضمن توفيعا في مرتبات الموظفين على نسبة وفرة المداخيل فلزم الوصول الى تلك الغاية تدريجيا ونشا عن ذلك ما شاهدناه من العجز في ميزانيات عام ١٩٣٥ وما بعدها فيجب علينا ان نسلك سياسة العدل والحذر فتحسين حالة اعوان الحكومة هو من باب الانصاف وحسن السياسة المالية في آن واحد .

وفي مقابل ذلك فانه يجب على الادارة والمجلس الكبير ان يراجعا بكل ايمان جميع الخطط لا ما احدث منها اخيرا فحسب بل الخطط التي احدثت في الماضي والتي ربما يمكن الاستغناء عنها .

ومن جملة التحسينات التي ادخلت على حالة الموظفين نسجل بكل استحسان سحب الزيادة التونسية التي قدرها ٢٨ في المائة على الموظفين التونسيين ذلك ما كنا نطالب به منذ سنين طويلة والمصاريف المترتبة عن هذه الزيادة تقدر بعشرين مليوناً ونطلب من الحكومة كلها عقدت النية على اجراء تقصّيات او تحسينات في مرتبات موظفي الدولة الا تسمح قط باحداث منحة يرتب عنها ارجاع الميزان الذي كان موجودا بين الموظفين الفرنسيين والتونسيين .

وهناك وسيلة اخرى وقع اتخاذها اخيرا للعائدة المتوظفين وذلك ان الحكومة تفكر في ان تسحب على الالة النوسية اثناء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ ما يقع منحه من الامتيازات في البلدان المجاورة للمملكة لتمكين المتوظفين الرسميين بالدولة التونسية من الانتفاع بنظام يماثل من حيث المرتبات النظام الجاري به العمل بالجزائر ولكن الحكومة قررت في مقابل ذلك حذف المنح الموجودة بالايالة التونسية والتي لا يوجد ما يقابلها بالجزائر كمنحة الإقامة وكلمنحة الوقتية التي قدرها هـ في المائة وترمي الوسائل التي عولت عليها الحكومة الى جلب النفع الى صغار المتوظفين اكثر من متوسطهم وكبارهم وتقتضي ترفيع الزيادة التونسية من ٢٨ في المائة الى ٣٣ في المائة التي تنطبق على اصل المرتب وعلى الزيادة التكميلية الوقتية وتقتضي ايضا ترفيع الزيادة التكميلية الوقتية وهذا الاصلاح يسندعي مصاريف تقدر بستة عشر مليوناً في العام

ومن الطبيعي ان يفكر اولا وبالذات في الظروف الراهنة في تحسين حالة
ابسط الاجراء ولكن اذا نظرنا بين الوسائل المتخذة لفائدة صغار المتوظفين والتي
استوجبت مصاريف عظيمة وبين ارتفاع لاسعار ارتفاعا مهولا وجب ان نلاحظ ان
هذه الوسائل لازالت غير كافية

فيجب حينئذ اجراء البحث عن وسائل اخرى لتلافي هاته الحالة ويجب على
السلط العمومية ان تعمل ما في وسعها لتحسين حالة التموين ولقاومة غلو المعاش

الاصلاحات الادارية

سادتي

كنا ننتهي من النظر في ميزانية المصاريف لو لم يقض علينا الواجب بالقات
انظاركم الى الاصلاحات الادارية والى ما يترتب عنها من المصاريف في الميزانية هذا
وقد كما لاحظنا قبل الحرب حدوث تغييرات في مختلف ابواب الميزانية ناتجة عما
وقع ادخاله من التحويرات كالحاق مصالح بباب من الابواب او عن اصلاحات ادارية
وهكذا قد كانت في عام ١٩٣٤ ادارة الداخلية تشمل على الادارة التونسية والمحافظة
وادارة الاسعاف والعدلية التونسية.

وفي عام ١٩٣٥ كانت الكتابة العامة فوق ادارة الداخلية وصار يعملان معا وفي
عام ١٩٣٦ اضيفت لهما الارادة التونسية وهاكذا ابتداء بمؤسسة واحدة فاصبحنا
امام ثلاثة مؤسسات ولكن وقع في عام ١٩٣٨ جمع هاته المؤسسات في واحدة سميت
الكتابة العامة للحكومة التونسية وفي عام ١٩٤١ تمخضت الكتابة العامة من جديد
عن كتابة عامة من جهة وعن ادارة مصالح الان من جهة اخرى واذا معنا النظر
في تفاصيل هاته المسائل شاهدنا بهاه المصالح تشعبا في انتقالها من ادارة الى ادارة.
ولنضرب لذلك مثل العدلية الفرنسية التي انتقلت في عام ١٩٤٢ كما ذكرناه اعلاه

من الكتلة العامة الى السفارة العامة ومثل مصلحة الاسطول التجاري التي انتقلت من ادارة الاشغال العامة الى الكتلة العامة ثم رجعت الى ادارة الاشغال العامة ومثل مصلحة النجاج الفلاحي ومصلحة الشغل ومصلحة الشباب والرياضة التي انتقلت بصفة منوالية من ادارة الى ادارة بدون أن يقر لها قرار وبدون أي مبرر لذلك .

ونسلم كل التسليم انه لا يمكن ان يبقى كل شيء جامدا ولكن هناك شوط بعد بين هذا الجمود وذلك الثقل المستمر .

ولا شك ان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ما قررت بنفسها ادخال تعوير اداري على الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية بمقتضى امرها المؤرخ في ٢١ جوان سنة ١٩٤٣ الا لتجعل نوعا ما من الاستقرار في جميع هاته الابواب .

وهذا النص يحدث خطة مستشار للايالة مكلفا بربط الصلة بين السفارة العامة من جهة والحضرة العلية دام عزها وعلاها والوزراء التونسيين من جهة اخرى وبعضه معتمد لدى الوزارة الكبرى ومعتمد لدى الوزارة العلية ومعتمد لدى وزارة الاوقاف .

وهذا النص نفسه اقتضى احداث ادارة للشؤون السياسية ترجع بالنظر راسا الى المقيم العام ومهمتها تسيير نشاط مصالح الادارة وتنسيقه في الميدان السياسي وجمع المراقبة الفرنسية في مركز واحد والسهر على الامن العام وترجع الى هاته الادارة مصالح المرافقات المدنية والامن العام والامور الاهلية .

وفي الوقت نفسه اصبح لقب الكاتب العام للحكومة التونسية مقصورا على كاتب عام للحكومة وهو مكلف بنعوض المقيم العام في صورة ما اذا كان غائبا او منعه مانع .

وفي صورة حضور المقيم العام تقتصر مهمة الكاتب العام على تسيير المصالح التونسية التابعة له وعلى نيابة المقيم العام في اجراء المراقبة الفرنسية على هذه المصالح والادارات لا غير .

وتقسم البلاد التونسية من الناحية السياسية والادارية الى جهات بتولى جناب

المقيم العام تعيين عددها وضبط نظامها وقد وقع ادخال جمبع هذه الاصلاحات بحسن نية تامة ولكنها لا تدل على معرفة تامة لحالة القطر .

فذلك الذي يبين ان الكاتب العام للحكومة الذي يكلف ببناء المقيم العام عند مغيبه لم يبق له من المملقات اذا كان المقيم حاضرا الا ما يقضي تسيير اعمال المديرين الفنيين كمدير المال ومدير الاشغال العمومية وغيرهم وعليه فان الكاتب العام للحكومة وقع ابعاده تماما عن الادارة العامة للايالة وعن مراقبة دواليها ولم يبق تحت انظاره الا ادارة الامن ولا ادارة العدلية كما انه لم تنق له علاقة مع الحضرة العلية دام عزها وعلاها ولا مع الوزراء التونسيين .

وان القسم التتسيي للمجلس الكبير انذي مثل لسكان الايالة الاصلين اولئك السكان الذين يعلقون تعلقا شديدا بتقاليد تتبقة خاصة بامكنة وعوائدها من القدم ما لنظام الحماية نفسه لمتائر من هذه التغييرات التي لم يفهم كنهها وفي نظرنا ان محل الادارة التونسية هو دار الباي التي يجب ان تضم على ما يظهر الدواليب المعدة لتسيير الادارة التونسية والدواليب المكلفة بمراقبة تلك الادارة باسم الحماية .

وهاته الصيغة العتيقة التي يرجع تاريخها الى عام ١٨٨٣ يحال مضمونها كما يأتي :

« ان فرنسا جعلت بجانب المقيم العام وعلى الاخص لدى الادارة الاهلية العليا »
« الكاتب العام للحكومة التونسية الذي احدث خطته بمقتضى الامر العلي المؤرخ »
« في ٧ فيفري ١٨٨٣ والذي يقوم فعلا بخطة وزير الداخلية وله حق المراقبة على »
« اعمال الوزير الاكر للحضرة العلية دام عزها وعلاها وصفة مسنشار لهذا الوزير »
« ويوجد على راس المصالح الفنية الكبيرة موظفون يمكن ان يصدروا كل فيما »
« يخصه قرارات لها الصيغة التنفيذية في كامل تراب الايالة والتالي جعلت لدى الادارة »
« نفسها مرافقين مدنيين مهمتهم بالنسبة للادارة المحلية بضاهي مهمة السفارة العامة »
« بالنسبة للدولة التونسية فهم يمثلون الحماية نفسها (انظر تونس : اليك تيوكور »
« وقدياني صفحة ١٨)

ويظهر ان الاصلاح الحالي يقضي الى عدم اعتبار الصيغة المذكورة التي هي

جوهر الحماية او اصل الحماية كما يظهر ان الادارة التونسية فقدت الوجود منذ الحين الذي لم يبق بيد الوزير الاكبر ولا بيد الكاتب العام اللذين كانا يتشاركان في العمل زمام الامور فيما كانت تتركب منه ادارة الداخلية للقطر مع جمع خاصياتها الطبيعية وهي العدالة والامن العام

كما ان الزيادة نفسها في الخطط المحدثة بالنسبة للمراقبات المدنية حملتها على الاعتقاد بان الدولاب التي تتسلط عليه المراقبة جرد من علاقته لفائدة الدولاب الكلف بتلك المراقبة

وزيادة على ذلك فان نظام الجهات استوجب انتقادات مثل الانتقادات السابقة ولكن جناب المقيم العام صرح لنا ان لائحة الاصلاح الذي اشار به في هذا الشأن معروض على موافقة حكومة عاصمة الجزائر ، اما ما يتعلق بالمراقبات المدنية فالمؤمل ان يقع في القرب العاجل اعتبار الاشارات التي ابدناها آنفا وان نحصل على التخفيف من عبء هذا النظام ومن شدة وطأته الامر الذي يتجر منه نقص في مصاريف الميزانية .

المداخل واعتدال الميزان

وتسديد عجز الميزانية الذي قدره ٣٨٩٤٨٠٠٠٠ والذي هو ناشيء عن مصاريف زائدة تبلغ مثلها ذكرته لكم آنفا
وناشي ايضا عن عجز في المداخل يقدر بـ

١٨٩٤٨٠٠٠

٢٠٠٠٠٠٠٠٠

٣٨٩٤٨٠٠٠٠

الجملة

فان الادارة عولت بعد موافقة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على الموارد الآتي بيانها والتي تبلغ ٢٧٣ مليوناً

اولا - زيادة متوسطة في سعر الدخان
بحساب فرنك واحد لربطة من السيقارات
ابتداء من غرة اكتوبر عام ١٩٤٣

المداخل المعول عليها التحصيل من
من ذلك تبلغ في العام ٦٨٠٠٠٠٠٠
وفي الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٤ تبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠
ثانما - اجراء العمل بالتعريفات
الجزائية ابتداء من التاريخ المذكور فيما
يتعلق بالتانبر النسبي والتامبر ذي الطول
والعرض بحث انه يزداد الثلثين تقريبا في
التعريفات الحالية

المداخل التي تحصل في السنة قدرها
٧٠٢٠٠٠٠٠ والتي يحصل عليها في الثلاثة
اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ ١٨٠٠٠٠٠

ثالثا - توحيد المعاليم الزائدة الوقفية
والخاصة الموظفة على المشروبات التي يقع
تناولها قبل الاكل بحساب عشرة فرنك على
كل لينرة ويعتبر في جملة تلك المشروبات عدة
انواع من الخمر مثل الشنباقي والكحول
وغير ذلك مبلغ المدخول الحاصل من ذلك
في السنة ١٢٨٠٠٠٠٠

ومما يحصل من المداخل في الثلاثة
اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ ٣٢٠٠٠٠٠

راجعا - معلوم زائد وقتي نسبته مائة

في المائة يوظف على معدن البلاتين والذهب
والفضة ويضاف الى معاليم الضمان (الطابع)
وذلك ابتداء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ .

المدخول الذي سيحصل من ذلك
في العام ٤٠٠٠٠٠٠

والمدخول الذي يحصل عليه في الثلاثة
اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ ١٠٠٠٠٠٠

خامسا - اجراء اقامة من مدخرات
خزينة الدولة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠

الجماعة

٢٧٣٠٠٠٠٠٠٠

١١٦٤٨٠٠٠٠

مقدار العجز الغير مضمون

فحينئذ بالرغم عن الموارد الجديدة المذكورة بقي عجز مضمون قدرة
فرنكات ١١٦٤٨٠٠٠٠ .

هذا وحيث ان حالة المداخيل صارت تتحسن كل يوم فالمثوول ان تحصل على
زيادة موارد تقدر - ٨٠ مليونا وباعتبار ما سيحصل عليه من التوفير في مصاريف
الميزانية ومن الاقتصاد اعدم صرف بعض الاعتمادات فاننا نظفر بموارد قدرها على
سبيل التقريب ٣٠ مليونا وبذلك يتم اعتدال الميزانية .

ولكن لا يخفى عليكم ايها السادة ان اعتدال الميزانية وقع التحصيل على معظمه
بفضل اجراء اقامة قدرها ٢٥٠ مليونا فرنكا من مدخرات خزينة الدولة والطريقة
التي وقع سلوكها في هذا الشأن لها فائدتان اولا سهولتها في التحصيل على ما يعوزنا
وثانيا مكتنتنا من اجتباب احداث ضرائب جديدة للتحصيل على المقدار اللازم ومن
البديهي ان هذه الطريقة لا يمكن ان يكون سلوكها في وسعنا كل عام وان مهمتنا
سنكون اصعب بالنسبة للميزانية المقبلة وقبل اتمام الكلام على باب المداخيل تلاحظ

لجنتكم انا التجانا في هذا العام الى الزيادة في الاداءات غير قارة فقط لتعديل الميزانية بصفة تامة (السجائر والتاير والكحول ومعالم الطابع) وان كان التحصيل على موارد هاته الاداءات سهلا ولا يتسبب في مصاريف باهضة فان الاداءات المذكورة تسهلط لا محالة على جميع الاشخاص بدون ميزين الاغناء وغيرهم ونود مبدئيا ان نوظف المعالم والاداءات الجديدة على الذين في وسعهم اكثر من غيرهم دفع الاداءات المذكورة هذا وقد نم النظر في مصاريف الميزانية ومداخلها واعتدالها ويمكن لنا القول ان موقف لجنتكم يعبر عنه باختصار كما يأتي :

اتنا وافقنا على مصاريف ولكننا لم نوافق على الخطط الراجعة لها تلك المصاريف ونكون قد انتهينا من الكلام على الميزانية لو لم بق لنا النظر في لائحة قرض قدره مليار عرضت علينا في ملحق الميزانية وكذلك في نص امر يتعلق بنمو الثروات معروض على موافقتنا .

القرض وقدره مليارا

سادتي

سبين لأن زميلنا الفاضل الحكيم السيد الشاذلي بن رمضان ما تكبدت الايالة التونسية من الخسائر من جراء احتلال ترابها من طرف جنود المحور . وسيمصف لكم حالة طرقاتنا وحسورنا ومراسينا وحالة جهاز المملكة بعمامة وما يمكن لكل منكم ان ينخيل ما هي جملة الخسائر المذكورة نظرا لما شاهدة بنفسه من التدمير وقد قدرت الادارة الخسائر الحربية التي لحقت البلاد التونسية بعشرة مليارات على سبيل التقريب باعتبار الاسعار التي كانت في نوفمبر ١٩٤٢ وتبلغ الخسائر التي اصابته الجهاز العمومي للابالة مليارين من جملة العشرة مليارات المفقار اليها . وترى ادارة الاشغال العمومية انه في وسعها القيام بالاشغال التي تسندعي مليارا من المصاريف من الان

الى اخر عام ١٩٤٤ وقد وقع صرف ما ينبغي على مائتين ملبون في هذا الغرض
وتسنى لخزينة الدولة ان تقوم بهاته المصاريف كما انه في وسعها ان تتحمل بالنفقات
الى انتهاء عام ١٩٤٤ ولكن من حيث المزانية يجب فصل مسألة الاعتمادات فالامر
ليس يتعلق باجراء اشغال جديدة ولكن باعادة ما كان موجودا ومن المحقق ان هاته
المصاريف لا يمكن تسديدها الا بعقد قرض ولذا فان الحكومة تطالب منكم الاذن
لعقد قرض قدره مليار مع الاتفاق في ان انجاز القرض المشار اليه لا يصير لازما الا
ابتداء من عام ١٩٤٥ وان المصاريف يقع تسديدها الى حد التاريخ المذكور
باستعمال اموال خزينة الدولة وان لجنيتكم باتفاق مع اللجنة المالية للقسم الفرنسي
وافقت على ما عرضه الحكومة مع الاحتراز من ان المصاريف لا يمكن ان
تتجاوز مقدار ٥٠٠ مليون بدون موافقة المجلس من جديد

هذا ومن جهة اخرى فان القسم التونسي سيمثله لدى ادارة الاشغال العمومية
لجنة مستمرة مهمتها تتبع سير الاشغال وابداء رايها فيما هو متأكد منها وفيما هو
اولى بالتقدم على الباقي وفي غير ذلك من الامور المفيدة.

امر يتعلق بتوظيف ضريبة على نمو الثروات

المحصل علم بالايلة التونسية مدة احتلال ترابها من طرف جنود العدو

سادتي :

ان لجنيتكم لم تفتح باب المناقشة في شان طرق تطبيق هذا الامر لانها قررت
رفض المبادي التي اسس عليها واني ساجتهد لاعرض عليكم بغاية الايجاز الاسباب
التي حملتنا على اتخاذ موقفنا .

صدر امر علي تونسي في ١٢ اوت ١٩٤٣ في تاسيس لجان مكلفة بالبحث عن
الثروات التي وقع التحصيل عليها مدة احتلال تراب المملكة من طرف الجنود الالمانية

والايطالية و باصدار عقوبات ضد من يبدع تلك الثروات ان ظهر ان اصل ثروتهم غير اعنيادي وهذا الامر الذي كان صدر بوافق عليه تمام الموافقة ولا تبدي احزرازا الا في كون الفصل الاول من الامر المذكور يسمح بتوظيف ضريبة على الارباح ولو كانت مباحة قانونا وان اللجنة المنصوص عليها بالفصل الثاني لا تمنح من يهتم الامر ضمانات كافية لكن بعد الاحزراز في هاتين النقطتين لا يسعنا الا ان نستحسن قانونا يمكن من تسبع الذين اقتنوا ثروات غر جائزة شرعا و اشروا الانجار مع العدو .

لكن الامر المعروض علينا اليوم هو شيء آخر فلقد قيل لنا ان الاصل في تحرير لائحة الامر المذكور هو مشاهدة كمية عظيمة جدا من اوراق البنك الفرنسي الغني بها للتعامل في الاسواق المحلية مدة احتلال جنود العدو للقطر التونسي .

غير ان الفصل الاول من الامر المذكور يقتضي احداث ضريبة على كل نمو في الثروة وقع التحصيل عليه بين ٨ نوفمبر ١٩٤٢ و ٨ ماي ١٩٤٣ بادخال الغاية وذلك بمنطقة تراب المملكة المحتلة من الجنود الالمانية والايطالية .

واذا وافقنا على جميع فصول هذا الامر شاهدنا ان مسألة الاوراق الفرنسية لم يقع التعرض لها بحال وان هذا النص يوظف في الحقيقة ضريبة على ما وقع التحصيل عليه من الثروة بصفة مباحة قانونا .

فان ارادت الدولة ان تحدث هذا الامر ضريبة على ارباح الحرب بدون ان تقع اليوم المناقشة في مناسبة للظروف فلنتمكن من القاء الاسئلة الاتية :

لماذا لا توظف هذه الضريبة الا على الارباح القانونية التي حصل عليها ما بين ٨ نوفمبر ١٩٤٢ و ٨ ماي ١٩٤٣ .

ولماذا لا تطبق هذه الضريبة على الارباح التي حصل عليها من تاريخ اشهار الحرب الى انبرام الصلح ؟

لماذا لا تسلط هذه الضريبة الا على التونسيين الذين كانوا قاطنين في المنطقة

المحتلة من طرف جنود المحور ولا على جميع التونسيين والجزائريين والمغاربة وباختصار على جميع من حصلوا على ارباح .

فان ارتفعت اسعار جميع الاشياء بالبلاد التونسية من جراء احمال الحياوش العادية لبلادنا او لم ترتفع هذه الاسعار بالجزائر والمغرب لما حلت بترابها جنود الحلفاء .

او لم يستمر التجار على اقتناء الارباح منذ حلول الحلفاء المبارك بكامل التراب التونسي وهل حدث تخفيض في الاسعار .

لماذا لا تتسلط هذه الضريبة الا على لارباح القانونية التي حصل عليها التونسيون المساكين والحال انهم نضروا من القنابل والتسخير والسرقة والنهب بيد ان غيرهم في مامن من هذه الضريبة .

ويمكن الادلاء بحجج كثيرة اخرى مستمدة من القانون ومن مبدأ الانصاف ولكن الحجج المذكورة اعلاها تكفي لبيان موقفنا ازاء هذا الامر الذي يرمي الى توظيف ضريبة بصفة نهائية على ارباح الحرب .

على ان هذه الضريبة لا تتسلط الا على قسم من التونسيين وفي زمن معين هذا وان لحسبكم تعرض عليكم ان نوافقوا على الموقف الذي اتخذته في هذا الشأن وان تعلنوا بان القسم التونسي بتمامه يرفض هذا النص المعروض عليه .

سادتي

لقد اتممت البحث في جميع ما عرض علينا من لائحة ميزانية ولائحة ملحقة وقرض مليار من الفرنكات وامر يتعلق بنمو الثروات واني اعتذر عما استلقت به انظاركم وحسن عنايتكم من الشرح الطويل الذي قمت به لديكم .

ومن واجب لجنسكم ان تلاحظ ما اظهره جميع مديري الادارات ورؤساء المصالح من حسن الاستعداد والتفهم واثني بالخصوص على م. ديبوي الذي كان ملازم الحزم والمثابرة ومسنعد لامدادنا بكل ما كنا نحتاج اليه من الياقات والاحوية في شان

جميع المسائل وكان يزودنا بالاحصائيات والوثائق التي كنا نطلبها منه وكذلك بما له من الخبرة ومن الدراية في ميدان الميزانية .

وان قسم الكنتة الذي على راسه م . شانال وقسم النرجمة الذي على راسه السيد محمد المازري المحجوب وادارة المال لمعاذدة م . ساردا فوان والسيدات الناسخات بئالات الكتابة كل هؤلاء بذلوا جهودهم في تسهيل مهمتنا وانهم لجديرون بشكرنا الجزيل .

واسمحو لي عند ختام هذا التقرير ان ابدي اقتراحين احدهما يرمى الى انه نجد بعد مضي شهر بلائحة ميزانية عام ١٩٤٤ نحقق النوفيرات التي نوق اليها والثاني يرمى الى ان الاملات التي سيعرضها الجنرال ماست جناب المقيم العام بفضل ما له من الحكمة والنصر على انظار اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني سنفضي بدون تاخير الى وضع نظام اداري يتلاءم اكثر من ذي قبل مع الحماية ومع ما لدينا من الموارد .

ثم قرا المترجم تعريب التقرير وائر ذلك تكلم م . قرومان فقال :

ان السيد المقرر العام للجنة المالية قد امكن له ان يهتدي في بسط ميزانيات الاعوام السالفة وميزانية عام ١٩٤٣ التي زاد في تشعبها الملحق الذي اضيف لها وان ه المجهود ليستحق الشكر وعلاوة على ذلك فان له مزية في افهامنا ذلك بصفة واضحة جليلة بل ساحرة حيث تخلص في بعض الاحيان من صلاية الموضوع ان قدر لنا ملاحظات لها في نظرنا فائدة لا يمكننا جردها فاشكره على ذلك اصالة عن نفسي ونيابة عنكم .

(تصفيق)

وفضت الجلسة على الساعة الثامنة عشرة وعشرة دقائق .

امضاء الكاتب

امضاء الرئيس

ا - كوهين

قرومان

الجلسة العامة الخامسة

في ٤ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي المجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشورى بنونس يوم الخميس في ٤ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة بعد الزوال تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمساعدة م. الفريد كوهين كاتب الجلسة.

وحضر هاته الجلسة السادة : البر بيسس - منصف العقبي - الصادق النلايلي - محمد الملوح - علي ابن الحاج - محمد بن رمضان - عمر العواني - الشاذلي بن رمضان - عبد الرحمان اللوز - سعد الحنوس - محمد ماجول - احمد بن مامي - مامو جبرار - محمد الاخضر بن عطية - الخطاب بوحجه - بوكري بن عمر ديش - ارنست ايزان - حامد عكاشة - شارل كوهين - نسيم نطاف - فكنور فز - الجليدي بن احمد العماري - عبد الرحمان الكلكش - عبد الجليل الباجي - الطاهر بن علي بن طاهر - مختار القرطبي - مبروك بن قروي .

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار وعبد العزيز الباجي وعلاله بن الاخضر العشي .

وحضر ايضا هاته الجلسة :

م.م. كرتري مدير المال ، قسطنون مدير ادارة العلوم والمعارف ، بريناش نائبا عن مدير الاشغال العامة ، سولمانيون نائبا عن مدير الاقتصاد العام ، بربرو نائبا عن المعتمد لدى العدالة التونسية ، بوني رئيس مصلحة بالكتابة العامة ، ديبوي رئيس مصلحة بادارة المال .

ففتح م. قرومان الجلسة واعطى الكلمة للحكم الشاذلي بن رمضان لينتولي قراءة تقريره العام بالجهاز الاقتصادي

تقرير الحكيم الشاذلي بن رمضان

مقرر لجنة الجهاز الاقتصادي بالقسم التونسي من المجلس الكبير

سيدي الرئيس

سادتي

زملائي الاعزاء

كان زميلنا الماسوف علمه المرحوم محمد الرصاع قد ذكر اثناء دورة المجلس الكبير الثامن عشرة الصعوبات التي لاقاها الجميع لجعل حالة البلاد التونسية الاقتصادية ملائمة لحاجيات الحرب تلکم الحاجيات القاسية والتي لا بد منها .

والبلاد التونسية تريد اليوم اكثر من الامس ان تكون جديرة بتحرير نراها وان ما اشارت به لجتكم ان لم يسمح بحل المشكلة الراهنة فهو دليل على ما لجميعها من العزم على المشاركة في تحويل نظام البلاد .

وان قسما من السكان التونسيين يعيشون اليوم عيشة ضنكة ولا يمكن ان يعمل على استئناف نشاط الامور استئنافا اعبادا الا بالنسبة للمستقبل والى ذلك المستقبل يجب ان ترمي جميع برامج الجهاز الاقتصادي .

واذا كانت للبلاد التونسية قبل الحرب الدرجة السابعة في الميدان العام لتجارة فرنسا بالنسبة للوسق فانها كانت تشتري من البضائع الفرنسية اكثر من بلاد المغرب وهولاندا واسبانيا وايطاليا وبذلك يبدو تحرير تراب فرنسا حيوسا بالنسبة للبلاد التونسية .

ولجتكم لم تسهو قط عن هذا الامر في اشغالها ولم تغفل عن تقدير مجهود الحكومة الفرنسية الجبار حق قدره لسلك قبل انتهاء الحرب سبيل النهوض واحياء ما تنتجه المجهودات الاقتصادية للبلاد التونسية احياء حقيقيا .

النخربات التي أحدثتها جيوش الاحتلال والخسائر الناتجة عن العمليات الحربية التي أصابت الجهاز العمومي اصابة فادحة قدرت في بادئ الامر بمليارين وهي الان تبلغ ما يقرب من اربعة مليارات بسبب ارتفاع اسعار البند العاملة والمواد وهذا يؤدي الى ان برنامج الجهاز الاقتصادي الذي وقع عرضه عليكم انما هو في ذاته مشروع لنشيد البناء من جديد .

وقد اطلعت لجنتم على البرنامج الذي سطرته الحكومة مشتملا على الضروريات الاكيدة لاقتصاد البلاد وعلى الحاجيات اللازمة للسير بالحرب حتى النصر واجتهدت اثناء كامل اشغالها في تقديم الحاجيات الاولى على الثانية على ان الحاجيات العسكرية والاقتصادية المربوطة بعضها ربطا متينا كثيرا ما تستوجب اشعالا منحددة في النوع والاهمية وفي هذا الصدد وافقت اللجنة على صبغة تأكيد بعض الاشغال من حيث جوهرها وصادقت على استعمال الاعتمادات المعول عليها للقيام بالاشغال الاكيدة جدا وقد كان لحد الان عجز بتجهيز البلاد التونسية وزاد الاحتلال الحالة تعكرا وتشيد صرم الاقتصاد التونسي ينذر من قلة ما له من وسائل النقل بواسطة الطرقات والسكك الحديدية فهكذا مثلا بعد تحرير تراب البلاد لم يكن على ذمة الصالح العام من مجموع وسائل النقل بالطرقات سوى ما يحمل فعلا الف طن بدل اربعة آلاف طن في غرة شهر نوفمبر سنة اثنى واربعين وتسع مائة والف وقد تمكنت الحكومة من المحصيل على اعانة نفيسة من لدن السلط العسكرية وتود لجنتم المعترفة بالجميل ان لو ترى هاهنا الاعانة تزداد شيئا فشيئا في كنف نظام معقول موزع على القائمين به .

ويبدو لنا من اللازم قبل النظر في تفصيل ما تحتم على بلادنا من اشغال اعادة البناء ان نضبط بسرعة دائرة الاضرار الواجب جبرها والوسائل العامة التي من شأنها تحقيق تلك الاصلاحات .

اضرار الحرب

ان البلاد التونسية قد اصبحت كما ذكرنا من جزاء العمليات الحربية باضرار فادحة ولم تقتصر بعد تقدير مبلغ الخسائر بالضبط على ان الادارة اجرت تقديرا اوليا يبلغ عشرة مليارات لا بالنسبة للاضرار المادية فحسب بل مع مقدار ما سخرته الجنود الالمانية الاطالبة من مختلف المصالح والنضائع اما ما يتعلق بالاضرار المادية فانه وقع تقديرها بمقتضى الاسعار الجارية بها العمل في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ وقد افاد ذلك ان مبلغ الخسائر يفوق بكثير رقم العشرة مليارات المشار اليها آنفا (وبزيد من الان على ضعف ذلك) عند ما يقع الشروع في اجراء الاصلاحات . هذا وان الخسائر التي نالت الجهاز العمومي وحده قد وقع تقديرها بما يقرب من مليار بن بالنسبة لاسعار شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢

وسطرت ادارة الاشغال العامة خلال شهر جوان الفارط برنامجا للاصلاحات اللازم انجازها بكل السرعة بعنوان الجهاز العمومي فبين بذلك ان مصاريف هذا البرنامج تبلغ ٤٥٤٠٠٠٠٠ بالنسبة لاسعار عام ١٩٤٢ واما على مقتضى الاسعار الجارية الان فتقدر بمليار تقريبا .

وقد طلبت لجنتنا من اللجنة المالية الموافقة على قرض خمسمائة مليون بعد ان امكن النظر في الكيفية التي يواجه بمقتضاها المصاريف الاقتصاد التونسي .

وقدما يتعلق باسعمال الاعتمادات المذكورة فان لجنتنا ترى باتفاق مع لجنة الجهاز للقسم الفرنسي انه لا يتيسر تقييد السلط العمومية ببرنامج نهائي وينبغي للادارة ان تسعمل تلك الاموال في اوكدمصالح البلاد حسبما يمكنها شراؤه من المواد .

وعليه نطلب تاسيس لجنة مستديمة تتركب من كاهيتي رئيسي القسمين ومن رئيسي اللجنتين المالبقين ورئيسي لجنتي الجهاز الاقتصادي ونسلفت انظار المجلس الى

ان الاموال السالفة الذكر التي يمكن ان نقول ان الدولة التونسية هي التي سبقتها لا
تهم الا الجهاز العمومي وان هاته الدولة ستطالب في الابان بترجيع ما قدسده بعنوان
خسائر الحرب .

هذا وان الاذن الاخير الذي اصدرته اللجنة الفرنسية للتحرير القومي جاء
صريحا بالاعتراف للهيئات العمومية بالحق في الاصلاح فعلينا اذا ان نتمنى تحرير
سريعا للتراب الفرنسي بممكن اللجنة المذكورة من انجاز وعدها ويجعل البلاد
التونسية في غنى عن الافتراض ونلاحظ ان القبضة على ما هي عليه الان يمكن لها
بالفعل ان تتحمل المصاريف المعول عليها الى بداية عام ١٩٤٥ ولا يمين انه لا مناص
من لزوم الافتراض الا ابتداء من شهر جويلية عام ١٩٤٥ . وها قد بسطنا لكم ما
تنوي الحكومة القيام به مع موافقتنا لجبر اضرار الحرب التي نالت جهازنا العمومي .
ولنكون قد اسنوعبنا مسالة ارجاع البلاد التونسية الى حالها بقي لنا ان نتكلم
عن الاضرار الخاصة فنقول ان لجنتم على علم من الوسائل التي اتخذتها في هذا
الصدد اللجنة الفرنسية للتحرير القومي ونرى من الواجب اختصارها لكم .

اولا : تعترف اللجنة الفرنسية للتحرير القومي بالحق في الاصلاح لكل متضرر
على ان مقدار الاصلاح المذكور لا يقع تعينه الا فيما بعد .

ثانيا : قررت اللجنة الفرنسية للتحرير القومي رشما يتم قرارها المذكور وحتى
لا يلحق استئناف نشاط البلاد خلال ان جميع المضررين يمكنهم التمتع باعانة مالية
من البنوك وهذه الاعانة خصصت لمن تضرر من المالكين بالمدن والمشاريع الفلاحية
فيمكن لهؤلاء ان ينصلوا من البنوك بتسبيقات ذات مقدار منخفض (٢ ونصف في
المائة) تساوي نصف مبلغ الاضرار الواقعة معاينتها وسيجري العمل بنظام مهائل
لهذا بالنسبة للمشاريع التجارية والصناعية يخول لها التحصيل من البنوك على اعانة
مالية من نوع الاولى وذلك بفضل اوراق ماذون بدفع ما فيها لحاملها لابتداء الاشغال
واخيرا تمنح قروض بدون فوائض لاعادة بناء المنازل العائلية .

وزيادة على ذلك ينص هذا الترتيب الذي سيصير العمل جاريا به في البلاد

التونسية على الكيفية التي بمقتضاها يجب ان يقع القيام بالاعلامات والمعائنات المتعلقة باضرار الحرب .

وانا نلقت انظار المجلس الى ان المنكوسين يكون لهم اجل قدره ثلاثة اشهر لتقديم اعلاماتهم وبممكن ان يكون ذلك الاجل قصرا في بعض الصور الخاصة سيما في صورة ما اذا منعت الان صعوبات مادية معاينة الاضرار غير ان الحكومة بنيت لنا في مثل صورة الحال انه يمكن الاعلام بصفة وقتية حفظا للحق ريثما يقع الاعلام بصفة نهائية .

اعادة بناء الجهاز الاقتصادي

اننا سنشرع الان ان سمحتم بذلك في التأمل من تفاصيل هذا التجديد باعتبار مسالتين : اولاهما انه لا يمكن تقييم السلط العمومية ببرنامج نهائي والثانية ان الادارة لا يمكن لها انتظار موافقتكم للشروع حالا في الاشغال اللازمة كي لا تتوقف تماما حياة البلاد ولارجاء المواصلات الى ما كانت عليه في اقرب وقت ممكن بواسطة السكك الحديدية والطرق وتزويد المدن ماء عذبا ولاصلاح قنوات القدرات ولانتاج اقل كمية ممكنة من التيار الكهربائي ولانجاز ما تاكد من الاشغال ولاصلاح الابنية العمومية المراجعة للدولة كالمستشفيات والمدارس وغيرها

وعلى كل حال فلنبين قبل النمادي على شرحنا هذا ان الادارة سطرت برنامجا اكيدا جدا يتطلب كما ذكرنا انفا ٤٥٤ مليون حسبما باقي :

٥٠٠٠٠٠٠٠	الطرق
١١٠٠٠٠٠٠٠	الجسور
١٦٠٠٠٠٠٠٠	اشغال السكك الحديدية
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	توزيع الماء العذب

٢٨٠٠٠٠٠٠	التبار الكهربائي
٣٧٠٠٠٠٠٠	الاشغال البلدية (خنادق)
٤٠٠٠٠٠٠	الامور الاقتصادية (مسنودعات الحبوب والزيوت)
٩٠٠٠٠٠٠	ديوان المراسي
٣٢٠٠٠٠٠٠	الانمية المدنية
١٠٠٠٠٠٠	المنارات والعلامات البحرية
٣٠٠٠٠٠٠	المواني

واليوم يقدر مصروف اتمام هذا البرنامج بمليار ويمكن تحقيقه مع موفي عام ١٩٤٤

وينت لكم لجنسكم انها تروم ان تطلب من المجلس موافقته على استعمال قسط اول من الاعتمادات قدرة ٥٠٠ مليون قصد تجديد الجهاز العام الذي تسببت حوادث الحرب في هدمه او تعطيله .

وليمكن انجاز هذه الاشغال فانه زيادة على مقدار اول يبلغ ١٢ مليوننا وقع تكوينه سابقا لاستعمال اعتمادات معدة لتسديد الضروريات الاولى بمجرد تحرير البلاد التونسية قد وقع منح ادارة الاشغال العمومية اعتمادا قدرة ١٥٠ مليون لانجاز القسم الاول من البرنامج المتعلق بالاشغال الاكيدة وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء في جلسنه المنعقدة في ٣ جويلية ١٩٤٣ وهذه الاعتمادات الممنوحة مشمولة في المبلغ الذي قدرة ٥٠٠ مليون المذكورة اعلاه .

وسيستعمل ايضا حالا قسطا ثان قدرة ١٤٠ مليون وما بقي من الاعتمادات على سبيل التكملة وقدرة ٢٠٠ مليون يقع استعماله على المظنون من الان الى اخر السنة وسنسمح هاهنا الاعتمادات بانجاز اهم الاشغال الاتي بيانها والواقعة مباشرة او التي ستجرى في القريب العاجل .

الطرق

انه يجب اصلاح الطرق واعادة تشييد عدة منشآت فنية سيما ما هدمته جيوش
المحور من الجسور .

وتتطلب اعادة بناء المنشآت الفنية اعنمادا جملها لسنة ١٩٤٣ قدره ٩٥ مليون
منها حصة تبلغ ثلاثين مليونا قد انفقت تقريرا تماما .

وتسندعي اشغال اصلاح الطرق ما يقرب من ٥٠ مليون العام ١٩٤٣ خصوصا
فيما يتعلق بالطرق غير (المزفنة) اذ ان الطرق (المزفنة) بقيت حالها حسنة
في الجملة .

وان لجنتم رات من واجبها في هاته المناسبة ان تلاحظ بصفة خاصة وتعترف
بما عادت به هاته الطرق العصرية التي كان احداثها محل انتقاد منكم من الفائدة
العظمى على نهوض البلاد الاقتصادي .

وقد لاحظت لجنتم ايضا بمز يد السورر الجهود المبذولة من طرف مصلحة
النقل لتحسين حالة حمولة السيارات التي كانت على ذمة البلاد التونسية عند تحرير
ترايبا وضار مقدار الحمولة بعد الحرب ١٠٧٧ طن بالنسبة لثلاثمائة وسبعة وخمسين
كميون بعد ان كان قبل الحرب اكثر من ثمانية آلاف طن وقد بلغت الان هاته
الحمولة اربعة آلاف طن ومن الممكن ان تبلغ في عام ١٩٤٤ سنة آلاف طن .

وقد تلقت لجنتم بكامل الاهتمام بيانات في شار الوسائل التي اتخذت الاستعمال
العربات الموجودة الان اسنعمالا معقولا تجري عليه مراقبة ضيقة مع اقصى ما يمكن
ان تجود به هاته الوسائل من الاتاج .

السكك الحديدية

لقد تضررت آلات السكك الحديدية من جراء الحركة العظيمة التي تسببت

فيها الحرب ثم من جراء استعمال وقود من نوع غير رفيع زمن الهدنة وخصوصا من جراء حوادث شهر نوفمبر عام ١٩٤٣ وزيادة على النقص الفادح الذي لحق العربات والمنزجيات وقع تهديم او تعطيب عدة منشآت فنية ومحطات وبنيات وسكك حديدية وهناك بصدد التحضير برنامج اشغال مناكدة جدا تبلغ مصاريفها ستين مليوناً وهو يتعلق خصوصا باصلاح الخطوط والمنشآت والالات .

توزيع الماء العذب

استلزمتم اصلاحات القنوات والبنات المدة لتوزيع الماء اعتمادا مناصدا جدا قدرة سبعة ملايين .

توليد التيار الكهربائي وتوزيعه

لقد هدمت المعامل المركزية لمولد التيار الكهربائي ببزرت وسوسة وصفاقس وقابس تهديما كلياً ولحقت بمعمل حلق الوادي اضرار فادحة وخصص اعتماد اول محمول على المصاريف الدولية قدرة عشرة ملايين لتكوين المحركات او اعادة تركيبها .

الابنية المدنية

ان الابنية المدنية التابعة للدولة تضررت بصفة فادحة لكن يتعذر اعادة بنائها عاجلا لعدم وجود المواد اللازمة وقد خصص لها من الاشغال اعتماد قدرة خمسة عشر مليوناً صرفت منها خمسة ملايين بعد وسيصرف الباقي من هنا الى آخر السنة على ما هو في حاجة اكيدة للاصلاح .

المواني

نشاهد هناك ايضا اضرار جسيمة تقدر بمئتين وتسعين مليون تقريرا على نسبة الاسعار الجارية في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ وشرعت الادارة قبل حوادث عام ١٩٤٢ في تطبيق برنامج يرمي الى تصير المواني على الصورة العصرية فوجدت نفسها اليوم امام مشاكل جديدة واقتضت الادارة على اصلاحات وقمة وعلى اعمال تنظيف المراسي مقيمة لوقت آخر درس برنامج اهم واوسع نطاق من ذي قبل لادخال تحسينات عصرية على المواني .

وقد لاحظت لجتكم بمزيد السرور عند ما تلقت بسطة فيما يتعلق بدوان المواني ان ادارته اسفرت خلافا لما كان متوقعا بعضهم من الحالسة الشنيعة عن نتيجة مرضية عدي فيما يتعلق بميزانية عام ١٩٤٣ التي سيظهر بها عجز من جراء الاضطرابات الناشئة عن الظروف .

رفع الالغام

ليس الامر يتعلق باجراء عملية ترمي الى احداث او اصلاح جهاز واسماهي عملية ضرورية لاستئناف النشاط الفلاحي الذي هو القاعدة الاساسية للازدهار الاقتصادي بلاديا فلندكر الارقام التي بينت للجتكم : وقع بث مليوني لغم رفع منها الى حد يومنا هذا مائة وثمانون الف اي بحساب ثلاثين الفا في الشهر تقريبا ونحن نتمنى ان تجري اشغال النقاط هاته الالغام بغاية السرعة الممكنة ليتسنى استئناف الاعمال الفلاحية بالاراضي التي بثت بها الغام .

ادارة البريد والتلغراف والتليفون

لاحظت لجننتكم بكل استنحسان النشاط الذي بذله ادارة البريد لتحقيق استئناف سير مصالحها بقدر الامكان بوسائل ومواد غير كافية مع اصلاح الخطوط العسكرية باعتماد قدره عشرة ملايين .

وان الاضرار الناتجة عن الحرب والتي لحقت هاته الادارة تقدر بما يقرب من مائة وخمسة وثلاثين مليوناً .

ويستوجب برنامج التجديد اجلا قدرة عام ونصف ومصاريف جملتها مائة وسبعون مليوناً باعتبار مبلغ قدرة خمسة وثلاثون مليوناً معد لادخال تحسينات عصرية على المنشآت ولكن يتوقف انجاز هذا البرنامج في الظروف الراهنة على امكانية شراء المواد الاولية والالات .

وتمنت لجننتكم ان تسمح اصلاح الخطوط البردية بادخال تحسينات عصرية عليها تكون تامة بقدر الامكان .

ادارة العلوم والمعارف

قد تضررت المكاتب من جراء الحرب تضرر فادحا حيث ان قسما عظيما من الجهاز وقع نهبه او حرقه او اصبحت عديم الاستعمال وتقدر الخسائر بعشرة ملايين على الاقل باعتبار اسعار شهر اكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد اصبحت الابنية ايضا باضرار جسيمة لم يقع تقديرها الى حد الان وبالرغم عن هذه الحالة السيئة فان جل المكاتب فتحت ابوابها للتلاميذ وبالفعل بقيت سبعة وعشرون مكتبا موصدة الابواب ما عدى المكاتب الموجودة بمدينتي بنزرت وسوسة النين بهما مناطق محجرة

ويلزم ان نسجل ما ابداه مديرو المكاتب ومن يباشرون بها التعليم ما ابداه من الانقطاع الذي سمح بالوصول الى هذه النسيجة رغم الصعوبات التي كانت تظهر صعبة التذليل والفضل في ذلك يرجع الى متوظفي الادارة الذين لم يظنوا بحزمهم وانقطاعهم واننا لمسورون من جهة اخرى بتنظيم دروس التعليم الاسلامي في المدارس الثانوية وبالتسهيلات التي منحتها المدارس القرآنية حتى يمكنها ان تقوم بشؤونها بدون صعوبات مادية وان تحقق الى عملها اجرا مناسباً .

وابدت لجننتكم في ميدان التعليم اقتراحاً هو ان استئناف الحياة الاقتصادية للبلاد بعد تحرير نواب فرانساً سينشأ عنه احداث عدة ميادين للشغل وتسوجب المهمات المقبلة عملة اختصاصيين وفنيين منضلعين فهل لا حان الوقت لنا لدعوة ذوي المقدرة من التونسيين الذين هم اهل للمشاركة في مهمة النهوض العام وكيف لا نشعر من سوء الحظ بانه لا يمكننا في هذه الناحية الصناعية البحتة ان نبذل نفس المساعدة التي يقوم بها العملة الذين يقع انتخابهم من العناصر الاجنبية عن البلاد . وبودنا ان لو ينتج الشعب التونسي معظم هذه اليد العاملة الاختصاصية ويسدد حاجيات الغد ان التونسيين لا يشغلون الان سواء في ميادين الدولة للشغل كالاشغال العامة وغيرها او في مشاريع الصناعة او الفلاحة المحلية الخاصة والمنعددة الا خططا قليلة جدا لا تناسب اهمية عددهم من بين سكان البلاد وفي هذا القطر الذي لم تسغل خيراته والذي هو قابل للانجازات نرى الادارات والفلاحين التونسيين يركنون الى الجاليات الاجنبية لانتخاب هذه اليد العاملة الاختصاصية التي هي مفقودة سواء لدى الجالية الفرنسية او لدى الشعب التونسي وهذه الحالة تفرض علينا الاستعداد للمستقبل باشاء مدارس فنية متعددة لتخريج نخبة من العملة والمعلمين والاختصاصيين في جميع فروع الفن العصري ازاء ما عندنا من المدارس الابتدائية والثانوية التي تؤهل ابناءنا لبلوغ مختلف درجات الثقافة العامة .

وبذلك يمكن لما ان نشارك في اقرب وقت ممكن وبصفة فعلية واوسع نطاق لا في النشاط الاداري والثقافي للبلاد فقط بل في حياة ثلاثة ملايين من السكان في الميدان الاقتصادي بجميع فروعه .

واتيقن بانني اعبر عن احساس جميع اعضاء قسمنا عندما الفت باسمكم نظر الحكومة الى المشكلة الحيوية التي ذكرتها اياها وانقضا واطلب منها ان تتفضل بدرس اصولها وبعرض برنامج انجاز علينا .

وقد تاسفت لجهتكم على احداث قسم خاص للبنات المسلمات بمدرسة مونفليري اذ نراه لا يجيب رغبات السكان التوسيين الذين يطالبون بان يكون التعليم واحدا وان تكون المعاملات واحدة بالنسبة لجميع تلميذات المدارس ولكنها سجلت باستحسان عظيم تاسيس تعليم اسلامي يقوم به مشائخ من الجامع الاعظم .

لاسعاف والصحة العمر ميان

ان اللجنة مع اعترافها باهمية الجهد الذي بذلته الحكومة لحد الان لفائدة الاسعاف العمومي والصحة لمتاسف اتفاهة الاعتمادات المخصصة لهما من منحة البر برنامج العام للجهاز الاقتصادي

ونقطع النظر عن الاعتمادات التي وقع طلبها لاعادة تشييد المستشفيات او اصلاحها نشاهد في عام ١٩٤٣ احداث ١٢٩ خطة منها طبيب واحد مختص بامراض حمى المستنقعات و ١١٦ مسعفة اجتماعية ونظرا لما تسببت فيه حمى المستنقعات من الفتك الفاحش وللزوم اجراء تطهير الجهات الوخيمة نظهرا منظميا وافقت لجهتكم على التدبير الحسن الذي ادى الى احداث خطة طبيب مختص بامراض حمى المستنقعات اما ما يتعلق بالمسعفات الاجتماعية فبان لجهتكم تلاحظ مع موافقتها على نفس مبدأ الاحداث المذكور انها ترى ان المسعفات الاجتماعية لا يقدر على القيام بامورهم بداخل البلاد سيما لدى سكان البادية وابتد اقتراحا تفضل فيه التعويل على احداث هبة من القنلات يقل عملها من همهم الامر بمزيد الاستحسان ويسدد ضرورة حتمية ان اعتبرنا النسبة الموهولة في عدد الموتى بين الامهات والاطفال خصوصا ببواديها وقد ظهر لكم من جهة اخرى ان عدد المسعفات الاجتماعية المنصوص عليه (١١٦)

قد رفع ارتفاعا محسوسا فوددت ان لو يسنايف ما ستعرضه الحكومة في
الدورة القابلة على النسبة الانية : هيئة القابلات والمسعفات الاجتماعيات :
١١٦ وحدة .

العدلية التونسية

لا تكلم على هذه الادارة الا بقصد اسداء شكرنا والتعير على عطفنا الحار
لمسيو لاموت الذي هو على وشك مغادرة منصبه السامي عما قام به من العمل لاكبر
قائدة المناضلين

ولندكر قبل ان نختم هذا البان الضافي ما وجهته لجتكم من الانتقادات
وابدته من الاقتراحات بمناسبة الحديث عن مصلحة تنظيم المدن

فلقد الحت لجتكم بصفة عامة اثناء اشغالها على الادارة بان يكون مجهود اعادة
المشيد الجبار الذي تحميه عليها الظروف سببا في ادخال تحسينات عصرية على
جهازنا ولما كانت اعادة البناء امرا لازما ينبغي ان يقع انتهاء هذه الفرصة للانتفاع
بجميع التحسينات التي يرغبنا فيها تقدم العلم وضروريات نهضة البلاد التونسية في
الميدان الاقتصادي

وقد طلبت لجتكم بصفة خاصة ان يكون هذا الاهتمام رائد تحرير الامثلة
المتعلقة بنظام المدن تلك الامثلة التي ستقع بمقتضاها اعادة تهيمه المراكز المحطمة
قتل مناطق متسعة وبناءات قوية تلائم مناخ البلاد وتحتوي على حجلات فسحة
دخلها الهواء والنور ويجب ان يكون شكلها ملائما للبلاد واقعة على البحر المتوسط
وان يحترم الذوق المحلي كما يلزم التبصر لاقامة اكثر ما يمكن من الصهاريج
وكذلك من الآبار مع مراعاة جميع ما نطلبه قواعد الصحة واخيرا يجب ان تكون
حاوية لما يستلزمه الدفاع السليبي هذا وان شبع استرجاع النهوض الذي نلحظه
خلال الايام المؤلمة التي نعيش فيها للسماح لنا بان نؤمل ان تمنح بلادنا ادوات ليس

من شأنها ان تضمن لها عودة الازدهار فيحسب بل ان تنميتها مع ذلك الى اقصى حد ممكن

وختاماً لا ينسى ان البلاد التونسية هي كما قال مقيمنا الجليل القائد ماست جديرة بمستقبل عظيم واهل لذلك ولكن تحقيق مرغوبها يحتاج في كل الاحوال الى الرجوع لحمايتها الاعتيادية رلاً بد لها ايضاً من استئناف عمليات تجارتها الخارجية ولا ينسى اي كان ان بلادنا انما هي اليوم اولاً وبالذات ميدان تحضير لجيوش الدول المتحالفة المتجهة نحو اروبا

ثم دخل جناب الجنرال ماست قاعة الجلسات وصرح للمجلس انه تعلق بغرضه ان ينتبع اعماله ليقيم الدليل هكذا على اهتمامه بمناقشة مطالب الحكومة .

ولما كان كاهمة الرئيس ونائبه غائبين قام السيد محمد بن رمضان ورحب نيابة عن القسم التونسي بجناب المقيم العام وشكره على العناية التي ما انفك يظهرها نحو القسم التونسي .

فاجاب الجنرال ماست عن ذلك قائلاً ان اعمال المجلس تهمة بصفة خاصة ثم اثنى على الحكيم الشاذلي بن رمضان ولاحظ انه اعجب بسداد الاراء التي بسطها في تقريره وبجراتها .

وزا قائلاً انه لا يخامرة شك في رغبة اعضاء المجلس في اعانة الحكومة في مشروعاتها الذي يرمي الى اعادة تشييد المدن والمواني والا في ارجاع الجهاز الاقتصادي الذي دمرته الحياوش المتحاربة الى نصابه

ثم شكر السيد الصادق اللاتلي بصفته اكبر اعضاء القسم التونسي سناً لمقررين العاملين م . البير بسيس والحكيم الشاذلي بن رمضان على ما قدماء من البيانات الشافية الوافية كما وجة شكره الى رئيسي اللجنتين الوجيهين

ثم تكلم م . البير بسيس اصالة عن نفسه ونيابة عن زملائه فشكر السيد الصادق اللاتلي على ما وجهه من الشكر ولاحظ انه لا يخصص نفسه بهذا الثناء بل نعممه على جميع اعضاء اللجنة المالبة الذين لم يكن الا توجانهم

ولا يخال الحكم الشاذلي بن رمضان الا مقنفا اثره في شان ما وجه له من الثناء وطبق ساقدر في جلسة الصباح فانه سيشرع في مناقشة المقرر بن العامين بابا بابا على ان الباب الاول المتعلق بمقدرات ميزانية الصلحة التابعة لادارة المال سيقع النظر فيه في النهايه مع المقابض

الباب الثاني - الكتابة العامة للحكومة

الفت السيد محمد الاخضر بن عطيه انظار الحكومة الى حالة مدرسي الجامع الاعظم دام عمرانه وطلب تسميتهم مثل اساتذة المعاهد الدولية ونسويهم بهم ، ثم ابدى استغرابه من عدم فصل قضيتهم على الوجه المرضي لحد الآن والسج في ذلك حتى لا تبقى مرتباتهم على كاهل جمعية الاوقاف

وتكلم السيد محمد بن رمضان على نفس هذا الموضوع قائلا ان اللجنة المالية تلقت وفدا من مدرسي الجامع الاعظم دام عمرانه بطلب تسمية المدرسين متوظفين رسميين راجبا ان تحظى رغائبهم بالقبول عند تحضير ميزانية عام ١٩٤٤ ثم لاحظ ان اعضاء الشرع العزيز ليس لهم حد السن يقطعون عن العمل وانه حينئذ لا كلام على القاعد فيما يخصهم

فاجاب م قرومان انه سبق نحسين حالتهم المادة بطلب من المولى الوزير الاكبر وانه منذ بضع اسابيع طرحت هاته المسألة من جديد على بساط الدرس وزاد قائلا انه سيرمق بعين العناية هذه الرغائب حتى تحضى بالقبول بقدر الامكان .

ثم لاحظ السيد علي بن الحاج ان المجلس الكبير طلب منذ عام ١٩٣٢ تشييه مترجمي المراقبات المدينه بمترجمي الادارات المركزية وانه من وقعت تسميتهم منهم قبل الحرب الاخيرة باشرؤا وظيفهم بمرتب يفوق مرتب المترجمين بالادارات المركزية الا انه وقع التقيص من مرتهم بعد الحرب فاصبحوا مشبهين بالمستكتين

لا يمكن ان يتجاوز اقصى مرتبهم فرنكات ٢٢٥٠ وزاد ملاحظا انه في عام ١٩٣٥ عدت الادارة باحداث هياكل لكتاب المراقبات التونسيين ولكن لم ينفذ هذا الوعد بينما اعطى من حجة اخرى لقب كاهية المراقب المدني للكتاب الفرنسيين فطلب من الحكومة ان تهتم بحالتهم ملاحظا بصفة خاصة ان كثيرا منهم بلغوا اقصى المرتب ولتم يعد لهم مطعم في ترقية اخرى مع كونهم ما زالوا بعيدين عن سن التقاعد.

فاجاب م. قرومان انه سيامر بالنظر في الوسائل التي يمكن معها التعويل على التشبيه المذكور بمراعاة التساوي في الشهاد العلمية وفي المقدرة

واشار السيد الحطاب بوحجة الى ما عليه الحارة الاسلامية من حالة برئى لها بسبب التهاون في التنظيم ملتصقا من جناب الكاتب العام التداخل في هذا الشأن حتى يقع تدارك الامر.

فاجاب م. قرومان انه يود معرفة المسالة بصفة صحيحة تامة حتى يلفت نظر بلدية الحاضرة الى تلك الحالة ولا حظ ان الاسر يتعلق في قضيه الحال بمسالة بلدية صرفة

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه يعتزم الفرصة التي سنحتها ندمرات السيد الحطاب بوحجة فيما يخص البلديات للاشارة الى عدم كفاية تدخلات المجالس البلدية من حيث درس وضبط المسائل المتعلقة بالادارة البلدية وقال فيما يخص ميزانيات البلديات وبالاخص ميزانية بلدية المهدية التي هو عضو بها ان تحضير الميزانية والتصويت عليها يقعان بسرعة متباهية فهذه الميزانية تعرض على اعضاء المجلس بمجرد تلاوة ويقع الاقتراع عليها بصفة عامة دون مناقشة لان الاعضاء لا يعلمون حق العلم ما هو مطلوب منهم. وزيادة على ذلك فان مصاريف الشؤون تبدو له باهظة حتى انه لا يمكن للبلدية القيام بانجاز اشغال جديدة ضرورية من شأنها تحسين المدينة وتوسيع نطاقها وهو يعتمد على جناب الكاتب العام ليقوف تيار هذا الحل.

فاجاب م. قرومان انه يرى ما يراه السيد محمد بن رمضان فيما يتعلق بالتقيص الى اقصى حد من مصاريف شؤون البلديات لانه بصرف النظر عن القروض لا يمكن انجاز الاشغال الجديدة الاكثر فائدة للبلديات الا بما يتحصل من الفرق بين

مصاريف الشؤون والمداخل ولاحظ انه يجب اعتبار ان هاته المصاريف لها اهميتها للقيام بامر المدن وانه يجب للحصول على قيام بالشؤون مناسب عدد كاف من الاعوان المقتردين .

وفيما يتعلق بالنظر في ميزانيات البلديات زاد ملاحظا انه ستعطى تعليمات حتى تحال لائحة الميزانية على الاعضاء البلديين قبل الدورة مع منحهم اجلا كافيا وحتى يقع على الاقل في البلديات المعبرة النظر في الميزانية بصفة مدققة بواسطة لجنة فرعية ومقرر .

وبرى السيد عبد الرحمن اللوز ان لمقرر العام للجنة المالية قد ارتكب سهوا بعدم التعرض لاقتراحات المجلس المتعلقة بتحسين حالة العمال وتشديد محلات مناسبة لادارة الاعمال .

فاجاب م. قرومان انه يعتبر هذا المطلب وسيحيط به علما الحكومة التي لها مثل اعضاء المجلس الكثير الاهتمام بايجاد مرافق مادية تلائم مقام ممثلي سلطة الحضرة العلية دام لها العز والبقاء .

ثم صرح السيد محمد ابن رمضان بانه يريد ان يعلم زملاءه والسيد عبد الرحمن اللوز بان اللجنة المالية اذا لم تكن قد درست هذه المسألة فما ذلك الا لان الميزانية قد اصيحت بعد امرا مقضيا .

وهو يشاطر بقية اعضاء الهيئة النيابية في نظريتهم من عدم كفاية المرتبات الاساسية للعمال والكواهي والخلفاوات ولاحظ بان مصاريف الاعمال لا تمثل الا نسبة ضئيلة من المصاريف المقررة في ميزانية الحكومة واعداد بطرق هذا الموضوع من جديد بمناسبة درس الميزانية المقبلة لتقع المداولة في شأنها بصورة شافية كافية .

وبعد ان اعطى م. ديبوي بعض بيانات عن الاميازات المخولة لموظفي الاعمال وعلى الاخص للكتاب صرح بان الحكومة فكرت دائما بانه من الواجب القيام بمجهود عظيم لتشييد بنايات للاعمال ولاحظ على كل حال بان تشييد البنائات الجديدة

في يومنا هذا هو امر من الصعوبة بمكان لكن يجب منح اولوية بالفعل للاعمال التي تحطمت مراكزها من جراء حوادث الحرب .

ولاحظ السيد عبد الرحمن اللوز بان انجاز برنامج تجديد البناء وحده يسندعني عاجالا طوبلة وعليه فان اعمالا كثيرة توشك ان تبقى في مراكزها الراهنة التي نوه من جديد ناقصها من جميع النواحي .

وقد عرض م . قرومان اعطاء مرتبة في الاولوية في برنامج تجديد البناء لفائدة هذه المراكز وذلك بتشديد بنايات مناسبة بحجة لحاجيات مصالح العمل والاهتمامات الواقع ابدائها ويرى انه ليس في الامكان سلوك طريقة اخرى في الظروف الراهنة . وقعت الموافقة بالاجماع على ميزانية الكتابة العامة .

الامن العام

ان ميزانية الامن العام التي لم تقم في شأنها اية قولولة قد وقعت الموافقة عليها بالاجماع ايضا .

ادارة الاقتصاد العام

اعرب السيد الخطاب بوحجة عن اسفه لكون الحكومة لم تعد ترسم اعنمادات مالية جديدة في الميزانية للتمادي على انجاز مشروع المادية الذي انى بنتائج مهمة خصوصا في جتي الجبسة وزغوان حيث غرست ٥٠٠٠٠٠ اصولا من الزيتون كما لاحظ عن النقص الموجود في الاعانة التي كان على الحكومة ان تمد بها صغار الملاحين من جهة الري الملاحي وعلى الاخض بناء سدود لحجز المياه المسالة .

وزاد على ذلك قائلا ان الفلاحين يلبون نداء الحكومة عندما تطلبهم في تسليم متوجانهم اذا مدت الحكومة في مقابل ذلك بكامل مساعدتها الفلاحة التونسية التي تلاقي جمع انواع الصعوبات ويرى ان من الواجب على الحكومة ان لا تنهالون باي شيء في سبيل اعانة الفلاح الصغير بجميع ما في الامكان ذلكم الفلاح يوافي افنصاد البلاد انصيب من المشاركة موفور وطلب من الكاتب العام ان يهتم بهذه المسالة بصورة خاصة .

فصرح م. قرومان قائلا ان المسالة التي استرعت اهتمامه اكثر من سواها عند ما جاء للبلاد التونسية في عام ١٩٣٩ هي مسالة البادية ولما رجع لهذه البلاد في عام ١٩٤٣ كان اول ما عن له استئناف البرنامج الذي سطره م. لابون المقيم العام السابق بالبلاد التونسية .

وزاد الكاتب العام على ذلك قائلا : لكن لا يخفى ان استئناف برنامج كهذا في الظروف الراهنة يتصادم مع صعوبات حقيقية وتؤمل التغلب على هذه المصاعب لا بصعوبة بل بسرعة .

ولاحظ الكاتب العام قائلا : وفيما يتعلق بالمواد الملتهبة وقع النضام بصعوبات كبرى في شهور جويلية واوت وسبتمبر والظاهر ان تلكم الصعوبات اخذت تتدرج في النقص الان .

ومن جهة اخرى فان توزيع المواد الملتهبة على الفلاحين قد اسند الى الغرفة الفلاحية التونسية للناحية الشمالية على نفس الشروط التي اسندت عليها للغرفة الفلاحية الفرنسية .

ثم اقترح م. قرومان على م. سولمانون نائب مدير الاقتصاد العام ان يعطي بيانات مدققة عن مسالة اعطاء قطع الابدال المعدة للماكينات الفلاحية فقال م. سولمانون ان الادارة تباشر الان توزيع ٦٠٠ طن من هذه القطع وقع طلب جلبها قبل شهر نوفمبر ١٩٤٢ وكل السرعة مبذولة في سبيل اعطاء القطع المذكورة للفلاحين .

وابى السيد علي بن الحاج الا ان يلفت انظار الحكومة الى مسالة الاراضي المشمولة في نظام الغابات فقال :

ان مسألة الغابات هي في مستوى واحد من التقادح مع المجلس الكبير وفي كل دورة تكون موضوع مناقشات حارة للغاية في غالب الاحيان لكن لحد الان لم يقع انجاز اي حل من الحلول المعروضة والمقبولة غالبا من طرف الادارة وعليه فاننا نطلب من الادارة ان تنفضل بالتصريح اذا كان من الواجب علينا التشطيب على هذه القضية من برنامج المجلس الكبير والامساك عن الخوض فيها بتاتا .

وان كان م . سولمانيون عندما سمي على راس ادارة المصالح الاقتصادية وعده بانه عازم عزما باتا على فصل هاته المسألة بالمعنى الانسب لمصالح النزلاء هانيكم الاراضي الملقبة باراضي الغابات اولئك النزلاء الذين هم المالكون الحقيقون لها ورسوم تملكهم بايدهم لكن عوضا عن حصول انفراج لم نشاهد من ذلك الوقت الا تشعبات جديدة منها نشر امر بلانشي الذي يمنع الان الملاكين للاراضي المسجلة من خدمة اراضيهم بدون اسبقية التحصل على رخصة في ذلك من طرف مصلحة الغابات .

ان هذا الامر لس هو امر شديد فقط بل يمكننا ان نعتبه بكونه مافاضا للنشر بع وذلك لانه قد وقع التاكيد دائما وابدا بان التسجيل نزيح كل العراقيل عن العقار المسجل ومع هذا فان م . بلانشي الذي املى هذا الامر هو حاكم ومشروع وانتي لا ادري كيف فاته هذه الجزئية وقد احدث هذا الامر اخطر ثلثة في القانون العقاري نفسه وعليه فاننا نطلب الرجوع فيه في اقرب وقت .

ومن جهة اخرى فاننا نطلب لاعراف حق الملكية الاهالي الذين بايدهم رسوم سواء كانت مطبوعة ام تشهد لحقوقهم وعندما يكون قد اثبت هذا الحق حوز طويل المدى .

ان هذا المطلب يكتسي صبغة التاكيد بقدر ما يكون علينا ان نواجهه ميزانية قد ادركت نسبات مخرجة ونوشاك ان لا نستطع مواجبة جباية هي دائمة في تناقل وعليه فقد صار من الواجب تمكيننا من خدمة الارض التي هي ثروة البلاد الوحيدة بصورة افسح محالا ولادراك هذه الغاية وجب الاسراع بازالة جميع العراقيل التي تتالم منها وليست مسألة الغابات وجفاف الخطايا المصاحبة لها بادنى هذه العراقيل .

وبالنسبة الى فان هذا النظام التعيس والذي يؤسف له ما دام موجودا فان قسما عظيما من الاراضي التونسية يبقى غير محروث ويبقى قسم عظيم من ثروتها راسبا الشيء المجحف بالاقتصاد العام للبلاد وسنستأنف المناقشة في هذه القضية اثناء الدورة المقبلة .

فاجاب م . سولمانيون بان هذه قضية قديمة يعرفها القسم التونسي معرفة جيدة لانه رسمت في برامج دوراته منذ خمسة عشرة سنة .

ان لهذه القضية صبغة مضاعفة صبغة تشريعية وصبغة اقتصادية .

فمن الوجهة الاقتصادية يكون من المناسب سعيها وراء حرث وزرع اوفر مساحة تمكن من الارض تمكن جميع العزائم الصادقة من الشغل .

ومن جهة اخرى فانه لا يمكن اخراج جميع الاراضي الخاضعة لنظام الغابات عن نظامها هذا بدون فرق ولا ميز لان البعض منها يجب ان يستبقى هذه الصبغة اي كونه من اراضي الغابات حتى لا يحدث سيلان المياه اضرارا فادحة في الجهات الكائنة في الناحية العليا بالنسبة للادغال المشجرة (الغابات) .

اما من الوجهة التشريعية فان الادارة قد اجتهدت لتخرج من بودقة الغابات مساحات ذات اهمية بقدر الطاقة لتعدها الى الحرث والازدراع وهناك لجنة متألقة من حكام من المجلس المختلط قد اسند اليها الحكم في هذه القضية الهامة وقد اذنت ماموريتها على احسن طريقة امكنها النوصل اليها واجتهدت لتسدي عملا منصفيا .

وسعيها وراء تطيب خواطر اعضاء هذه الهيئة فقد وقع النظر في رط الصلة بين رئيس تلك اللجنة الذي هو م . بلانشي وبعض اعضاء هذه الهيئة .

ولاحظ م . سولمانيون بان هناك ظروف طارئة منعت من انجاز هذه النظرية لكن هذا لا يمنع من استئنافها ثم زاد على ذلك قائلا : ومهما يكن من الامر فان الادارة منجازة تماما لاجراء الاراضي الغير مشتملة على ادخال واعادة هذه الاراضي الى المالكين لها الاصليين الذين يرجع امر تبين ذواتهم الى المجلس المختلط .

ثم طلب م . ابرنيس وزان مساعدة ادارة المسكامل والموازن على البحث ورا

المناسكين بصورة غير مشروعة لالات وزن اعتيادية وثقيلة (باسكولات) انجرت لهم من عمليات النهب التي وقع القيام بها بسوسة اثناء حوادث الحرب .

ولاحظ ايضا بان حالة النجار الالاجئين من سوسة الذين ينتمسون المعونة من طرف الحكومة ليمتسنى لهم استئناف نشاطهم التجاري وهؤلاء التجار هم الان يصدون تنظيم امورهم من جديد وهم في حاجة الى الادارة لتسهيل عليهم مهمتهم في جمع ماله مساس بهذا التجديد .

واسانفت م. فيكتور القز انظار ادارة الاقتصاد العام لحالة النجار بالتفصيل في المنسوجات بمدينة صفاقس فهؤلاء قد طلبوا في الابان اوراقهم الصناعية من لجنة المنسوجات فاجبوا بان الموزع وحده هو الذي يمكنه التحصيل على هذه الورقة وان نجار التفصيل الذين يشترون بضاعتهم من البلاد التونسية ليسوا في حاجة لهذه البطاقة وها قد رفض اليوم قبولهم في توزيع المنسوجات حيث ليست لهم الورقة الصناعية .

وعرض السيد شارل كوهين حالة الحلفاء التي تضررت بصفة خاصة من جراء العمليات الحربية بالابالة التونسية وطلب التنظيم الاكيد لمصلحة الحلفاء لان القصد من ذلك تسهيل مامورية الذين يباشرون صناعتهم بمادة الحلفاء تلك الصناعة المهمة التي يعيش بها ثلاثمائة وخمسون الف نسمة على سبيل التقريب وسيقوم النائب المذكور اقتراحا اثناء الدورة المقبلة للمجلس الكبير

فاجاب م. قرومان ان الحكومة لم تنس مسألة الحلفاء لكونها مادة من مواد التصدير ومادة تعويضية للوقود فوقد التفاوض في ثلاث مسائل تتعلق بهاته الصناعة وبعد النظر فيها حصل حلها بصفة مرضية .

اولا - مسألة الاعتمادات تقرر تخويل حق الاولوية لارباب صناعة الحلفاء فيما يخص تسبقات الاضرار الحربية .

ثانيا - مسألة المنسوجات : سيقع توزيع الاقمشة للفقراء من الاهالي الذين نواخذ منهم العملة .

ثالثا - مسألة تنظيم صناعة الحلفاء

ثم طلب السيد محمد بن رمضان ان تعول ادارة الاقتصاد العام على ان يكون بينها وبين الفلاحين التونسيين اتصالا اشد متانة من ذي قبل

وان يقع ضبط منعلقات كل من ادارة المال وادارة الاقتصاد العام وبينها وذلك انه يجب ان لا يكون من متعلقات ادارة المال حسبما يراه السيد بن رمضان توزيع سلفات البذر والمعاش والفلاحة فيما يرى ايضا هي من اصول رفاهية البلاد ولذلك فهي جديرة بان تكون محل عناية الحكومة كما يرى ان حجرة الوسط المختلطة التي تمثل في آن واحد مصالح التجار والفلاحة لا يمكنها حسب نظامها الحالي ان تكون في اتصال متين مع جميع الفلاحين التونسيين فيجب حينئذ ان يدخل عليها تحوير عظيم وصرح باستئناف الكلام في هذا الموضوع اثناء الدورة المقبلة مع بيان جميع الحجج اللازمة ثم استلقت بعد ذلك اطار الحكومة الى لزوم التعويل على توسيع نطاق المدرسة الفلاحية بضمنة وفي صورة ما اذا لم يتيسر توسيع نطاقها فلا تردد حينئذ في عقد العزم على جعلها عظيمة الاعتبار مثل مدرسة سيدي ثابت حيث يمكن تكوين فنيين وهاته المسألة التي يهتم المجلس بها اولا وبالذات يجب حلها

فاجاب م. قرومان ان الحكومة تشاطر السيد محمد بن رمضان في نظريته - والدليل على ذلك انه تقرر باتفاق مع الادارات التي لهما الامر ان يعين بمكتبه عون مختص بالمسائل المتعلقة بالصناعة التونسية بقصد تنسيق عمل المنظمات التي تشغل بالصناعات العرفية بصفة حسنة بقدر الامكان وبقصد جعل اتصال متين بين الادارات الفنية والفلاحين من الاهالي التونسيين .

ويرى م. قرومان انه يمكن له ان يخلص كما ياتي اهم نقط برنامج تغيير البادية المعول عليه من طرف الحكومة :

- استقرار صغار الفلاحين التونسيين بالاراضي .

- تحسين طرق الزراعة وادخال تحسينات على الجهاز الفلاحي .

— حل مسألة البذور وتنظيم اعتماد للزراعة الضيقة النطاق لا يكون حسب اعتبار الحالة المالية فقط بل على حسب اعتبار الحالة الاجتماعية ايضا .

واستلفت م. الفريد كوهين انظار الحكومة الى شروط توزيع المواد الغذائية بجزيرة جربة تلكم الشروط التي يراها العارض غير مرضية وان الاقساط ليست بممتدة بين جميع السكان وطلب من الادارة ان يقع توزيع هاته المواد باكثر عدالة من ذي قبل وفيما يتعلق بتوزيع الافمشة لاحظ م. الفريد كوهين ان بيع هاته البضاعة ايط بعهدة عدة تجار لم تكن لهم خسارة بهذا النوع من التجارة والحال ان التجار الآخرين الذين مارسوا هاته التجارة منذ سنين طوال لم يشملهم هذا التوزيع .

فطلب ان يكلف بهذا البع التجار العادون الذين يبيعون بالجملة او بالتفصيل وهم مسعدون للادلاء بارقام اعمالهم التجارية

فاجاب م. قرومان ان ادارة الاقتصاد العام ستخاطب بتحسين هاته الحالة ومبدئيا سيشارك جميع التجار في توزيع الافمشة .

فلاحظ الحكيم القرطبي انه علم من عدة جهات اخرى ان حالة توزيع المواد الكيماوية غير مرضية هناك وخصوصا فيما يتعلق بتوزيع السكر بجهة بلدة سليمان .

وطلب من الادارة ان لا تحدد عن المعدل في توزيع جميع المواد بين الاهالي وصرح انه يفضل ان يكون قسط السكر الذي يعطى لسكان المدن اقل من القسط الذي يسلم لسكان البوادي لان هؤلاء يندلون بمجودات بدنية اكثر من الاولين ثم استنكر الاضرار التي تنجر من شرب التاي وبرى ان توزيع الباي والسكر مسألة ذات اهمية كبرى تتطلب بحثا خاصا .

ووعدهم . قرومان انه سيجرى بحث في شان المخالفات التي اشار اليها م. الفريد كوهين والحكيم القرطبي .

وصرح م. قرومان فيما يتعلق بجربة انه سيوجه الى الجزيرة متفقد للتموين

ليصلح الغلطات التي من الممكن وقعت هناك وليراعى العدل في توزيع جميع المواد بين السكان .

ووعدهم . قرومان بالاذن في اجراء بحث في هذا موضوع .

وفيما يخص جربة فان متفقدا للتموين سيرسل الى الجزيرة لاصلاح الغلطات التي من الممكن ان ارتكبت هناك ،

وتعرض م البير بسس مصر حابما يلي الى ملاحظة ابدتها اللجنة المالية تتعلق بتخصيص محل بصفة مسنمرة للقسم التونسي للمجلس الكبير : « لقد بين زميلنا السيد عبد الرحمن اللوز الحالة الجديرة بالاهتمام التي نجد فيها بعض ادارات الاعمال التي ليست لها محلات والتي تستحق محلا جديرا بخطة رؤساء هاته الادارات وفيما يتعلق بالمجلس الكبير فان حالتنا تماثل تقريبا حالة اولئك العمال وان حجب التجارة لها محل وكذلك حجب الفلاحة الا المجلس الكبير فانه الوحيد الذي ليس له محل وبمجرد انتهاء الدورة نجد في الحين انفسنا مشتين عاجزين عن الاجتماع ببعضنا بعض فان اراد احدنا ان يعمل شيء تراه يجري من يبرو الى اخر وان رام احدنا ان يقدم مطلبنا كتابيا يلزمه ان يكتبه في محله الخاص وان اردنا ان نطلع على بعض المسائل يتحتم علينا اقتناؤها اما من احد زملائنا واما من بعض الادارات العامة .

نعم فاننا نطلب اليوم ان يخصص لنا قصر الامر الذي نحن جديرون به حيث اننا اول مجلس بالايلة التونسية واما مطلبنا على غاية من البساطة لاننا نريد ان يخصص لنا في كامل السنة محل يمكننا الاجتماع فيه وتكون به نسخة بالة الكتاة وخزنة للوثائق وتريد ان يخصص اعتماد بميزانية عام ١٩٤٤ لكراء محل واطلب بالالحاح ان يقع انجاز ذلك لانه ليس من المعقول ان يقع تشيبننا بمجرد انتهاء الدورة فاجاب م . قرومان انه موافق على هذا الاقتراح وانه مسعد لتبليغ ذلك الى الحكومة .

ولاحظ م . وزان ان بضائع تساوي عدة ملايين من الفرنكات قد انبطت بعهدة تاجر واحد بسوسة فاخذت هذا الامر تائرا عميقا في نفوس تجار المدينة .

فرأى م . سولمانون ان المسألة تتعلق بعمل راجع لانظار الدولة فصرح م .
قرومان انه سيطلب على كل حال بيانات في هذا الشئ من الادارة التي همها
لامر .

ولاحظ السيد محمد بن رمضان بدورة انه وقع حيف في توزيع البضائع خصوصا
بالمهديه ووضع ثقته في م . جامي لاجتناب ارتكاب مثل هاته الامور من جديد اقليم
بصرح مدير الاقتصاد العام اثناء هاته الدورة ان ذلك التوزيع صار الان في طي الماضي
وان التوزيع الجديد الذي سيجري بين المقابلات الصناعية يجب ان تجنب فيه المخالفات
المذكورة ولم تمدى اية ملاحظة اخرى فووقت الموافقة بالاجماع على ميزانية الاقتصاد
العام .

وفضت الجلسة على الساعة السابعة بعد الزوال .

الجلسة العامة السادسة

المنعقدة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ صباحاً

اجتمع القسم التونسي في جلسة عامة على الساعة العاشرة من صبيحة اليوم الخامس من شهر نوفمبر ١٩٤٣ تحت رئاسة جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة جمعية السيد عبد العزيز الباجي كاهية الرئيس النائب والمسيو الفريد كوهين الكاتب وقد حضر في هذه الجلسة :

السادة : المير كوهين والمنصف العقبي والصادق التلاتي ومحمد الملووح وعلي ابن الحاج ومحمد ابن رمضان وعمر العواني والشاذلي بن رمضان وعبد الرحمان اللوز وسعيد الحنوس ومحمد المحجوب واحمد ابن مامي ومامو جيرار ومحمد الاخضر ومحمد الاخضر ابن عطية والخطاب وحجة وابوبكر ابن عمر ديشش واسرنت وزان وحامد عكاشة وشارل كوهين ونسيم نطاف وفكتور القز والجليدي ابن احمد وحماي عبد الرحمان الكليش والطاهر ابن علي ابن الطاهر والمختار الق-رطي ومسروك ابن القري وعبد العزيز الباجي والفريد كوهين وصالح ابن قاسم الحنوس وتختلف :

السادة عبد الجليل الباجي والطاهر بن عمار وعلالة ابن الاخضر العشي . وقد حضر ايضا هذه الجلسة :

م.م. قوسلان مدير الاشغال العامة - وقاسطون مدير التعليم العام والفنون الجميلة وسكالدي نائبا عن مدير الاسعاف والصحة العموميين- وبرنابش كاهية مدير الاشغال العامة- ويمرود نائبا عن مدير العدلية التونسية. وديوي رئيس مصلحة بادرة المال - ومازيرال رئيس مصلحة بادرة التعليم العام والفنون الجميلة .

فتح م. قرومان الجلسة وطلب من المجلس ان يقدم ما عسى ان يكون لديه

من الملاحظات في شأن ميزانية التعليم العام واذن السيد الصادق النلاتي في الكلام
فعرض هذا الاخير ان من الواجب عليه ونحو السكان المسلمين ان يضرب بسهم في
شان المداولات المتعلقة بميزانية التعليم العمومي وصرح بانه لا يوجد ما هو اذق ولا
ما هو اخطر من المسائل ذات الصبغة الدينية فالقرءان العظيم هو مادة دينية اصلا ولم
يكن ابدا ضمن منعلقات ادارة التعليم وحتى متعلقات الدولة ما يسمح لهما بجعل
التعليم الديني تحت ادارة رئيس غير مسلم .

ولقد كان السيد الصادق النلاتي من الرؤساء الاول للمدارس القراءانية وابى
الا ان يتعرض لما كانت عليه هذه المدارس ولما هي عليه ولما ستصير اليه فبسط تاريخ
هذه المدارس وذكر في الشروط التي ساقه وظائفه للمشاركة في تنظيم تلك المدارس
على مقنضاتها فقبل عام ١٨٩٨ كانت المدارس القراءانية مستقلة وكان على راسها امام من
الجامع الاعظم لا يرجع امره لاية ادارة وكان اذ ذاك السيد الصادق النلاتي منشئا
بادارة التعليم العمومي فشرع م. ماشويل مدير تلك الادارة المستعرب المعنر بمسئس
الحاجة لاجراء مرافقة رسمية على التعليم في تلك المدارس ولادراك هذه العاية عرض
على الحكومة اقراحات صدر في شأنها امر « اساسي » في ١٢ نوفمبر ١٨٩٨ وكان
الحكم الاصيلي في ذلك النص هو انه لا يمكن لاي كان في المستقبل ان ينتج مدرسة
قراءانية بدون تحصيل على رخصة من طرف متفقد ملحق بادارة التعليم ثم ذكر
بالمصاعب التي اعرضت المتفقد الاول لاهتمام المدارس وبين الظروف التي حدثت بم.
ماشويل اولاً ثم م. شارلتي مبعا لمناذاته ليقوم مقامه .

وقد قضى ٢٣ سنة على راس المدارس القراءانية وامكنه ان ينتفع بهذه الصورة
نمو تلك المدارس خطوة بخطوة ويطبق الاصلاحات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة
باقتراح منه على تلك المؤسسات الدراسية .

ثم بين كامل الحصة من المشاركة التي كانت له في درس الامر العلي الصادر في
٢٨ جوان ١٩٣٨ الذي افرغ كامل التشريع الماضي المتعلق بالمدارس القراءانية في
قالب جديد وقرر على اساسات محكمة النظام الاساسي الجديد للمدارس الحرة الملقبة
« بالمدارس القراءانية العصرية » .

وقد جعل الفصل التاسع من ذلك النص وسط مجلس التعليم العمومي مجلس للتعليم بالمدارس القراءانية العصرية يشتمل على الاخص على نائب القسم التونسي بالمجلس الكبير في مجلس التعليم العمومي وقد بلغ السيد الصادق التلاني ان هناك امرا موحدا للنظام الاساسي للمدارس القراءانية العصرية قد عرض على الختم السعيد .

وخلافا لاحكام الفصل التاسع من الامر العلي الصادر في ٢٨ حوان ١٩٣٨ فان هذا النص لم يقع عرضه على مجلس التعليم للمدارس القراءانية العصرية واعرب عن اسفه حيث لم تقم مناداه لاختراجه في الموضوع بصفته المزدوجة كعمد للمجلس الكبير بمجلس التعليم العمومي ومتفقدا سابقا للمدارس القراءانية ويرى مع تحيته للصفات الحميدة التي تحلى بها مدير التعليم العمومي والفنون الجميلة ان هذا السهو وهذه الغلط يمكن تلافيهما .

طلب م . قرومان من م . قاسطون ان يجاب السيد الصادق التلاني وان يعطيه جميع البيانات عن الظروف التي وقع فيها درس النص الجديد المتضمن المراجعة للنظام الاساسي للمدارس القراءانية العصرية .

فاجاب م . قاسطون قائلا :

انه لفي اكناف الاحترام للمشروع الذي انجزه السيد الصادق التلاني بادارة التعليم العمومي كان قمامنا لعملا الذي باشرناه وتابى علي نفسي الا ان اصرح بذلك لانه هو الحقيقة .

ان النص الذي عرضناه على موافقة الحكومة هو نص مستمد من الذي صدر في عام ١٩٣٨ وهو النص الذي اجهد السيد الصادق التلاني نفسه في تحضيره وقد استقي من هذا الاخر الاصل والفكرة وقد شارك في درس مسودة النص الجديد متفقدا المدارس القراءانية العصرية وافقنا على جميع احكامه .

ثم بين م . قاسطون السبب الذي رات معه الادارة العليا من المناسب ادخال تغييرات على الامر العلي الصادر في عام ١٩٣٨ والذي تجري احكامه على المدارس القراءانية العصرية فلاحظ بانها ليس هناك شيء لا يستدعي توفيقات وليس هناك

مشروع لا يتطلب ازاء ماجربات لامور وازاء النطور الاجتماعي تنقيحات وهذا
ما ظهر في جلاء نام اثناء الاعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

وعليه فقد وجب ادخال بعض تنقيحات على الامر الصادر في عام ١٩٣٨ سيقع
شرح المادة الاصلية منها فيما بعد .

وقد انتقد السيد الصادق التلاتي على الادارة انها لم تشاور مجلس التعليم
للمدارس القرائية العصرية وجوابا عن هذه الملاحظة يجب علي ان ابين الحالة التي
وقع اثناءها درس واعداد الشروط الجديدة

ان تحضير مسودة الامر قد وقع الشروع فيه منذ عام اي في شهر سبتمبر
١٩٤٢ وقد باشرنا العمل مع متفقي المدارس القرائية طيلة السنة المدرسية بادارة
التعليم العمومي لنحضر هذا النص واذك كان اجلس الكبير لاينعقد وتشكيل اللجنة
التي تقرر عرض لا ئحضا عليها قد توقف في ذلك العهد ولو لم تتوقف اذاك لكننا
عولنا على نائب من المجلس الكبير .

ولقد كان من الواجب ان تجتمع هذه اللجنة في شهر مارس غير ان الحوادث
التي فاجأت لم تسمح باجتماعها وكانت اللجنة نشتمل على موظفين من ادارة التعليم
العام شاركوا في تحضير الامر وادخلوا التنقيحات التي ساءبها فيما بعد ونائب الحكومة
ونائب عن صاحب الدولة المولى الوزير الاكبر ونواب مديري المدارس القرائية
العصرية ومعلمين كواهي بتلك المدارس .

وقد اجتمعت تلك اللجنة بناخير عظيم ذلك انها اجتمعت لا في شهر مارس
بل في شهر اوت ومن الجائز ان يكون من الواجب اذاك تنقيح تشكيلها غير ان
ذلك يكون سببا في تاخير جديد

او لم يكن الاصل هو معرفة ما اردنا ان نقوم به جهاز لا خفمة ؟ وعليه فهاكم
بيان النقط الاصلية للاوامر الجديدة وقد بين مرة اخرى ان الصعقة الخاصة بالمدارس
القرائية العصرية قد وقع الاحتفاظ بها وقد اجاد السيد الصادق التلاتي فيما سلف
في بيان السبب الداعي لذلك وهو ان الامر يهم مدارس التعليم الديني فيها المقام

الاعظم لكن هناك سبب آخر لا يقل اهمية عن هذا في نظري وهو انه نظر الاهمية مشروع التثقيف الذي يجب القيام به بهذه البلاد فانه من اللازم الاستنجا بالابتكار الخاص ولا يمكننا ان ندع واحد من المدرسة الدولية والمكتاب الخاصة بعين الدولة على القيام بهذه المهمة العظمى وهي تثقيق مع حاجيات السكان ومن الواجب ان تتعدد مدارس الدولة بدانه يجب علينا ان نرخص للمدارس الخاصة لتقوم ايضا بمشروع التثقيف الى جانب مدارس الدولة .

ولهذا السبب وللذي لاحظ علمه السيد الصادق التلايلي ارى انه من المتحتم الذي لا بد منه الاحتفاظ للمدارس القراءية العصرية بما لها من صفة مؤسسة خاصة . وعلمه فانه لا ينبغي اجابة مطالب بعض الاوساط التي تريد الحاق هذه المدارس الافرنسية العربية واخذ الدولة لها على عاتقها بالتمام والكمال وانها في نظري لغلطة مزدوجة سواء من حيث السياسة الاسلامية او من حيث السياسة المدرسية فالصيغة الخاصة التي للمدارس القراءية يجب الاحتفاظ بها بتمامها وكما لها . والنقط الثلاثة الكبرى التي يرمي اليها الاصلاح هي الاتية :

تكلم السيد الصادق التلايلي عن مراقبة اضيق نطاقا فكلانا لست هناك مراقبة اضيق نطاقا ناهيك ان هذه المراقبة هي موجودة بعد وقد استبقينا ما كان اي اجزاء المراقبة على المدارس من طرف متفقدين للتعليم العربي وهؤلاء المتفقدون هم الذين يستمرون على اجراء التفقد على هاتيك المدارس وبراس لجان المراقبة التي لها في هذه المدارس مكان رئيسي ومع ذلك فاننا طلبنا من منفقدي النعيل الابتدائي الافرنسي اجراء تفقد على المعلم الافرنسي ومتفقدا المدارس القراءية هم الذين عرضوا ذلك بانفسهم لانهم راوا مثله رايانا ان هذه الطريقة هي لازمة اردنا ان تزدهر هذه المدارس وان تكون بنها وبمن المدارس الافرنسية العربية صلات ومن الواجب ان لا نكون منعزلة كل الانعزال ومن الواجب ان لا نكون لهذه البلاد شبيتان شبيهة متخرجة من المدارس القراءية العصرية وشبيهة متخرجة من المدارس الافرنسية العربية .

ان الوسيلة الوحيدة لربط الصلة بين المدرستين هي تمكين متفقي التعليم
الافرنسي من الذهاب والاطلاع على اسلوب تلقين اللغة الافرنسية مثلها يباشر منفقود
المدارس القراءية العصرية من اجراء التفقد على التلميذ العربي بالمدارس الافرنسية
العربية ومن هذه الصلة يجب ان يتولد الرقي وتعرف المدارس القراءية العصرية
احسن من ذي قبل وتقع اعانتها بما هو افيد واجدى .

اما النقطة الثانية من الاصلاح فانها ترمي الى احداث صندوق للمدرسة .
ان المدارس القراءية لم يكن لها صندوق واعانة الحكومة تعطى لمدير المدرسة
الذي يدفع للمعلمين وهو الذي يقض الاجور الشهرية .
ولقد كان من الممكن ترقية هذا الاسلوب .

لقد احداثا صندوقا مستقلا يديره مدير المدرسة بصفة رئيس ومعلم من
المدرسة القراءية بصفة كاتب امين مال واحد الاعيان وهؤلاء الاشخاص الثلاثة هم
الذين يديرون شؤون صندوق المدرسة الذي توضع فيه اعانة الحكومة والاجور
المدرسية وجميع مداخيل المدرسة ويواجه هذا الصندوق جميع المصاريف من دفع
اجور وكراء محل وقيام بشؤون المدرسة الخ . . .

اما قطه الاصلاح الثالثة فانها تتعلق بالاجور والاعانات .

لم يعين الامر المؤرخ في سنة ١٩٣٨ ادنى احر المعلمين فكانت نتيجة ذلك ان
ينقاض المعلمون اجور اطفيفة مع ان بعضهم كانوا من حملة شهادة النكالوريا او من
منخرحي الجامع الاعظم باعلى درجة فظهر لزما علينا من ذلك الحين ان ندخل
تنقيحا على هذه النقطة من القانون الاساسي المؤرخ سنة ١٩٣٨ وان نعين اجرا لا
يمكن النزول عن رفعه لكن نظرا لكون اسعار المعاش ترتفع باستمرار كان من
الواجب ان يقاس هذا الاجر على شيء فلزم اعتبار ادنى اجر بالنسبة لاجور اخرى
فكان من الاحسن تعيين ادنى اجر بالنسبة لاجر تدفعه ادارة المعارف لصنف من
اصناف المعلمين ذلك ما وقع العزم عليه .

ومن جهة اخرى تنقسم المدارس القراءية العصرية الى ثلاثة انواع :

- المدارس التي تتقاضى اعانة عن كامل اقسامها .

- المدارس التي تتقاضى اعانة عن جزء من اقسامها .

- المدارس التي لا تتقاضى اعانة .

وليس هذا التقسيم مبنيا على المكاتب الاجتماعية الذي يخطر منه التلازمة ونستخلص منه الاجور وانما على التاريخ الذي فتحت فيه المدارس ابوابها فكل مدرسة اسست بعد عام ١٩٣٩ لا تتقاضى الاعانة وكل مدرسة فتحت قسما بعد عام ١٩٣٩ لا تتقاضى الاعانة على ذلك القسم وقد سحبتنا ميزة الاعانة على جميع المدارس القرآنية العصرية وراينا ان كامل الاعانة التي تمنحها الدولة تمكن المدارس القرآنية العصرية من القيام بدفع ادنى مرتب المعلمين وستضاف لذلك الاعانة الموارد الاخرى للمدارس القرآنية واتمنى ان يمكن ذلك في كثير من الصور صندوق المدرسة من دفع اجور لمي بكثير ارفع من التي وقع دفعها الى حد الاف وذلك بحسب ما تسيطره لجنة الاشراف .

ثم اعتذر السيد الصادق التلايلي الى م . غسطون والى اعضاء المجلس من زيادة الناكيد في اللزوم المفروض حسبما يراه هو فيما يتعلق بعرض النظار في طلبات الادارة العليا المتعلقة بتمتيع القانون الاساسي للمدارس القرآنية العصرية وذلك طبق الاجراءات القانونية المنصوص عليها بالامر المؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٣٩

وشكر م . غسطون عما تلفظ به نحوه من العبارات اللطيفة ثم لاحظ بصفة خاصة اهمية المسالة وخطورتها بالنسبة على السواء لادارة المعارف وللساكن المسلمين باجمعهم .

ثم اعتذر السيد محمد بن رمضان من جهته عن التداخل في المناقشة واراد مع ذلك ان يذكر ما صرح به م . غسطون للجنة المالية فيما يتعلق باحداث اقسام للتعليم الفلاحي ببعض المعاهد الدراسية بالحاضرة وصفافس .

ولاحظ ايضا ان لجنة الجهاز الاقتصادي تعرضت الى اهتمام كامل المجلس بالتعليم الصناعي وتمنى ان يكون هنالك تماسق متين في هذا الموضوع بين ادارة

العلوم والمعارف وإدارة الاقتصاد العام ويرى انه ما كان من حق هذين الادارين ان تشغلا معا بالتعليم الفلاحي وانه من الممكن جعل التعليم الفلاحي بالبلاد التونسية تحت ادارة واحدة ويكون مسروا اذا يرى طلبه هذا وقع العمل به في الميزانية القابلة .

ومن جهة اخرى يرى السيد محمد بن رمضان انه كان من الواجب ان يقع التعليم بداخل البلاد التونسية تخفيفا عن المعاهد الدراسية بالحاضرة ولينمكن الاشخاص الذين لا يقدرّون على المكوث بالحاضرة من ان يعلّموا صناعة لائناهم . ولربما وقع التفكير في هذا الباب في احداث مدرسة صناعية بلهدية لكن يظهر ان الظروف لم تسمح بانجازها .

ثم ختم كلامه ملحاحا في لزوم توسيع مدرسة سمنجه الفلاحية التي ظهرت اليوم عدم كفايتها ظهورا جليا ثم صرح السيد اللوز بانه ينظم الى السيد محمد بن رمضان في جميع ما قاله .

ثم طلب م . نطاف ان يدفع لمعلمي مدارس الاتحاد الاسرائيلي نفس المرتب الذي يدفع لزملائهم التابعين للتعليم العمومي اذ المدارس الاسرائيلية تستحق بان يقع بها اهتمام واقعي فهي تسمح بالتخفيف من حمل المدارس العمومية ومعلوها يجب ان يعاملوا مثل المعلمين العموميين .

وتنمى ان تحقق لائحة ميزانية سنة ١٩٤٤ امنه تلك ثم طلب السيد علي بن الحاج ان تفتح ابواب مدرسة مجاز الباب الابتدائية وان تمنح الاولوية على غيرها من المدارس التي لا زالت مغلقة الابواب لان مجاز الباب لا تحتوي الا على مدرسة عربية فرنسية واحدة .

ثم قدم م . نطاف ان لو تقع تسوية القروض الشرفية واسعار المعيشة كي يتسنى لمن يتمتع بها من الطلبة ان يتابعوا تعليمهم في مامن من الصعوبات المالية وطلب ان تخصص زيادة محسوسة في الاعتماد لهذا الغرض بميزانيه عام

ثم طلب م. غز تحسين مرتبات معلمي مدارس الاتحاد الاسرائيلي ويود ان
لويقم تنسيق هذه المدارس والمدارس العمومية فعاخذ بذلك امانة زميله م. نطاف .
ثم اذن م. غرومان لـ م. غاسطون بالكلام طالبا منه ان يجيب عن مختلف
الملاحظات اعضاء المجلس .

م. غاسطون - ساجب عما وقع القاؤه من شتى الاسئلة الواحد بعد الآخر
واني لا ابدي اي ملاحظة قط في ان نجتمع لجنة جديدة وان تراجع عمل اللجنة
التي كانت ضبطت بعد القانون الاساسي للمدارس القراءية العصرية ذلك القانون
الذي سيعرض على الطابع السعد واما اقصر على الملاحظة لكم بان هذه المسألة طال
النظر فيها منذ امد بعد وان لم تشمل اللجنة التي حررت القانون المذكور احد من
اعضاء المجلس الكبير فذلك لانها تشكلت في وقت ضيق كان المجلس الكبير متوقفا عن
العمل وعليه كان من المستحيل تعيين عضو من المجلس المذكور وكان غرضنا الاسراع
في الانجاز نعم اربما ارتكبنا في ذلك خطأ ولكننا حصلنا على موافقة جميع من يهمهم
الامر .

ذلك اني اتصلت بموافقة مديري المدارس القراءية العصرية والمعلمين كما وردت
علي مكاتب كثيرة يطلب فيها محرروها الشروع بدون تاخير في تطبيق القانون
الاساسي الجديد ومن جهة اخرى فان الحكومة وافقت على ذلك وحصلنا
الاعتمادات اللازمة فلنكم ان تقرروا بانفسكم هل ينبغي زيادة تاخير ايجاز هذا
الاصلاح الذي ينتظره بفارغ صبر كثير من المعلمين الذين يناضون اجورا يسيرة
وفيما يخص التعليم الصناعي فاني منفق تمام مع السيد محمد بن رمضان في شان
وجوب جعل رابطة بين ادارة العلوم والمعارف وادارة الاقتصاد العام وبظهر لي من
المتحتم الاتحاد في العمل .

واما ما يتعلق بما لنا من البرامج في هذا الشأن فانه يطول بنا شرحها ولكن
مسألة التعليم الصناعي مرسومة في فاتحة اهتمامنا ويجب علينا اذن ان نبذل جهودا
جادة لتمكين عامة الناس من النهوض ومن التحصيل على ما يعوزهم من المعارف

والدراية وكذلك لتمكينهم من المشاركة في تجديد بناء البلاد وستعمل بكل نشاط
للتحصيل على نتائج في هذا الميدان .

هذا وان مسألة مدارس الاتحاد الاسرائيلي هي الان على بساط النظر وكان
عزمي منذ بضعة ايام ان اكلف غيري برئاسة اجتماع للنظر في هذه المسألة ولكن
هذا الاجتماع لم ينعقد حيث ان بعض اعضائه كانوا مجتمعين بالمجلس الكبير ولاشك
اننا سندرس هذه المسألة .

واني على علم من حالة مدارس الاتحاد الاسرائيلي ومن المزايا التي اسديتها
الى الدولة وانه يمكن لي ان اعيد لكم في شان هذه المدارس ما قلته منذ هنيئة عند
الكلام على المدارس القراءانية العصرية في شان ما يجب على الدولة من احترام التعليم
الخاص واعانه فيجب على الدولة ان تعين هذه المدارس وان تحرر عقدة تربطها مع
ادارة العلوم والمعارف ليتسنى فصل مسألة هاتى المدارس بصفة نهائية وعام الرجوع
الى بسطها كل عام .

وان مدرسة مجاز الباب فتحت ابوابها القذذت اخيرا الى هذه البلدة وشاهدت
ان المدرسة المذكورة كانت على حالة سيئة من حيث قلة المعلمين ووجهت التعليمات اللازمة
الى مصالح ادارة التعليم المعمومي للافى هاته الحالة في اقرب وقت ممكن .

واما ما يتعلق بالسلفات المخولة للطلبة فاننا ننوي طلب اعنمادات ارفع من التي
لدينا وذلك بالنسبة لسنة ١٩٤٤ الحسابة حتى تقع زيادة في القروض الشرفية المنموحة
للطلبة التونسيين الذين يقصدون عاصمة الجزائر اذ ان مبلغ ٨٠٠٠ فرنك المخصصة
لهم غير كافية .

م. قرومون :

سادتي

كنت قلت لكم بعد زوال الامس فيما يتعلق بالتعليم الصناعي وبالاخص بالتعليم
الفلاحي الذي تكلم عليه السيد محمد بن رمضان عندما كنا نتفاوض في شان
الاقتصاد العام ان الحكومة موافقة كل المرافقة على ما فاد به السيد محمد بن رمضان

وذكرت بايجاز الاجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها في الميدان الخاص للتعليم العمومي وفي ميدان الاقتصاد العام معا ليقع هذا التعليم الفلاحى على احسن حال .
اني انتهر فرصة الكلام على مدرسة الاتحاد الاسرائيلي لاعبر عن اعجابي باعمال هاهه المدارس والنقطة الثالثة التي كانت موضوع السؤال الذي وجه اولاهم المدارس القرائية العصرية فاني سألخص الحوار الذي دار في هذا الشأن وسأطلب من المجلس ان يتخذ موقفا ازاء المسألة التي وقع التفاوض فيها .

ان م . قاسطون قدم مراسم اعتبارا للعمل الجليل الذي قام به السيد الصادق السلاتي وشارك م . قاسطون في ذلك بصفتي رئيسا لهاته الجلسة وبصفتي كتابا عاما للحكومة .

ثم بين م . قاسطون الظروف التي تشكلت فيها هاهه اللجنة التي باشرت اعمالها منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ وكيف وقع استدعاء اعضاءها وكانت تقوم باشغالها في المجلس في مدة كثر الاضطراب فيها وعلى كل حال اتمت هذه اللجنة اعمالها مع انقضاء تلكم الاضطرابات وان هاته الظروف العصيبة هي التي حالت دون استدعاء نائب عن المجلس الكبير للحضور بالجلسات فلکم سادتي حينئذ الخبر في ان تقرر ان الان هل تريدون ان يجتمع هذا المجلس من جديد بمحضر نائب عن المجلس الكبير او بعكس ذلك ترون من المناسب عرض لائحة هذا الامر على الطابع السعيد حيث انه وقع استدعاء فنيين شاركوا فعلا في اعمال اللجنة المذكورة وان اراءهم كافية لمخويلكم جميع الضمانات .

فسال السيد عبد الرحمان اللوز هل ان من بين اعضاء المجلس نواب عن معلمي ومديري المدارس .

فاجاب م . قاسطون ان نائب المعلمين هو السيد الدريدي كاتب نقابة المعلمين وان السيد البكوش وقع انتخابه من بين مديري المدارس القرائية العصرية .

ويرى السيد محمد بن رمضان ان مسألة لا علاقة لها بالاعتمادات المطلوبة ولذا يقترح على زملائه الموافقة على الاعتمادات

وفبما يتعلق بالامر المذكور طلب السيد محمد بن رمضان ان يمكن السيد
الصادق التلاتي من الاطلاع عليه باكثر ما يمكن من السرعة لتسنى له عند الاقتضاء
ابداء ملاحظاته الى جناب الكاتب العام للحكومة

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه يضع ثقته في السيد الصادق التلاتي الذي
هو اكبر اعضاء المجلس سنا والذي يعترف له الجميع بطول الباع في مسائل التعليم
ويعتبر ان تاخير نشر الامر المذكور ببضعة ايام لا يمكن ان يلحق ضررا
بأي شخص كان وبرى ان لامانع من اطلاع السيد الصادق التلاتي من لائحة الامر
المذكور .

فتداخل السيد علي بن الحاج ملاحظا وجوب احترام متعلقات المجلس الكبير
انه يعترف بان المجلس الكبير ليس له حق ترتيب القوانين غير انه يرى ان الامر
المطلوب اصداره من الحكومة يجب النظر فيه حسب الطرق القانونية وانه ينبغي
من الان عرضه على انظار مجلس التعليم بالمدارس القرانية العصرية ان يبين ان
القانون الاساسي لهاته المدارس يقضي سلوك هاته الطريقة

ثم زاد السيد علي بن الحاج ملاحظا انه يوافق تمام الموافقة على ما صرح به
السيد محمد بن رمضان في هذا الشأن كما انه موافق مثله على جميع الاصلاحات المشار
اليها بالقانون الاساسي للمدارس القرآنية ولكنه يرى ايضا مثل السيد محمد بن
رمضان انه يجب النظر في لائحة الامر المشار اليه من طرف مجلس التعليم بالمدارس
القرآنية العصرية قبل عرضها على الطابع السعيد .

وبد ذلك لاحظ السيد محمد الاخضر بن عطية انه يجب احترام متعلقات
المجلس الكبير وذلك ان هاته المسألة مبدئية وعليه فانه لا يمكن اجتياز نطاقها وحدث
ان المجلس الكبير استأنف اعماله فانه يلزمه استرجاع كامل متعلقاته ولذا فانه يجب
عرض لائحة الامر المتعلقة بالمدارس القرآنية على اللجنة الراجعة لها النظر .

ثم صرح السيد الخطاب بوحججه ان يشاطر السادة محمد بن رمضان وعلي بن
الحاج والاخضر بن عطية في رأيهم ولا حظ ايضا ان مسألة التعليم بالمدارس القرآنية

لها اعتبار عظيم في اعين الامة التونسية وان المجلس الكبير الذي هو صوت هاته الامة تحب استشارته كلها اقضى القانون ذلك ولا يمكن للحكومة ان تحمل وحدها مسؤولية ما بدون ان تستشير سلفا المؤسسات الراجع لها النظر

وفي اثناء ذلك دخل الجنرال ماست قاعة الجلسات وصرح للمجلس انه انى لستم اشغاله الى اخر الضحى

ثم لاحظ السيد الصادق التلاني انه بعد تبادل الاراء الواقع بين اعضاء المجلس لا يمكن له ان ينظر وحدة في لائحة اصلاح القانون الاساسي للمدارس القرانية العصرية ولذا يطلب ان يقع ارجاع اللائحة المذكورة لمجلس التعليم بالمدارس القرآنية ليتولى النظر فيها.

فبين م. قرومان مرمى تداخله في هاته المفاوضات وكذلك الاسباب التي حالت بين نائب المجلس الكبير لمجلس التعليم المذكور وبين استدعائه للمشاركة في تحرير قانون اساسي جديد للمدارس القرآنية العصرية وصرح ان الحكومة لا ترى مانعا من عرض اللائحة المذكورة على انظار مجلس التعليم طبق مطلب المجلس لكبير.

وبمناسبة المفاوضات في شان المدارس الاسلامية صرح جناب المقيم العام ان الحكومة احدثت خطة مستشار في لدى ادارة العلوم والمعارف يقوم بها تونسي فمتحقق بذلك المجلس الكبير انه سيقع الذود بوجه خاص عن كل ما يتعلق بجميع المسائل التي تهم المجتمع الاسلامي وان الادارة ستبحث عن فصل تلك المسائل بصفة تلائم الظروف والمستشار الفني المذكور هو السيد العابد مزالي.

وزاد الجنرال ماست ملاحظا ان تعيين السيد مزالي الى هذا المنصب لدليل على السياسة الجديدة التي يسلكها منذ حلوله بالايالة التونسية والتي ترمي الى تشريك النخبة التونسية في ادارة شؤون البلاد.

فشكر السيد محمد بن رمضان نيابة عن زملائه جناب المقيم العام الذي احدث الخطة المذكورة وبؤمل ان تقع تسميات من هذا القليل سائر الادارات.

وبعد ان القى السيد علي ابن الحاج سؤالاً على الجندال ماست اجاب جناب المقيم العام انه وقع تكليف السيد محمد علي العنابي بخطة مستشار في ادارة تنظيم المدن .
ثم اعطى م . قرومون خلاصة المفاوضات المتعلقة القانون الاساسي للمدارس القرائية العصرية وصرح انه طبق اقتراح المجلس ستعرض لائحة لاصلاح القانون الاساسي المذكور على انظار مجلس التعليم وفي الختام وافق المجلس على ميزانية ادارة العلوم والمعارف .

ميزانية ادارة الاشغال العمومية

افتتح م . قرومون باب المفاوضات في شان ميزانية ادارة الاشغال العمومية وسمح بالكلام الى السيد محمد بن رمضان .

قال السيد محمد بن رمضان مخاطباً جناب المقيم العام ان ميزانية ادارة الاشغال العمومية لا يمكن ان تستدعي مناقشة طويلة كما وقع النصيص عليه بالتقرير العام والذي هم بالخصوص المجلس هو الاسعداد للمستقبل .

ان مسألة الري الفلاحي يجب ان ترسم في مقدمة ما تهتم به الحكومة ولا شك انه لا يوجد انهار عظيمة بالايالة التونسية ولكن المطر ينزل بصفة كافية في كثير من جهاتها والماء السائلة تضاع لا محالة في الاودية او في البحر ولذا يجب على ادارة الاشغال العمومية ان تحرر برنامجاً يتسنى بفضل المحافظة على هاته المياه بقدر الامكان ويقم انجاز هذا البرنامج شيئاً فشيئاً حسبما تسمح به الميزانية وان الآثار الرومانية التي نشاهدها عند كل خطوة نخطوها والابار المعطلة واثار القنوات الخ . . . كل ذلك دليل ساطع على ما كان انجزه القدماء في هذا الميدان .

هذا وان ادارة الاشغال العمومية كانت قررت وحضرت برنامجاً يرمي الى المحافظة على مياه المطر بواحي المرج بالساحل وكان القصد من ذلك سقي مساحة

تقدر بهكتارات ١٠٠٠ وكان وقع التعويل ايضا على تكوين جمعية لتحقيق استغلال هاه المياه لفائدة من يهمهم الامر من الفلاحين .

ولذا طلب السيد محمد بن رمضان من الحكومة ان تستأنف النظر في هذا البرنامج بمجرد ما نسمع بذلك الظروف .

ولاحظ ايضا ان ازدهار القطر التونسي ستنمو بقدر ما يتسع نطاق استغلال المياه المذكورة ويجب على ادارة الاشغال العمومية ان تشارك مع ادارة الاقتصاد العام في درس مسألة اشغال الري وبالحري الاشغال الفلاحية كما انه يجب تكوين جمعيات للفلاحين تحت اشراف الادارة وانظارها مباشرة لاستغلال المياه ولا شيء يمكن انجازة بدون نايد من الادارة لاسيما في جهتي الوسط والجنوب التين تعتبر فيهما مسألة المحافظة على المياه اعتبارا خاصا .

ومن اللازم حينئذ اعانة الفلاحين الذين لهم دور عظيم في ميدان الاقتصاد التونسي وذلك بسلوك سياسة رشيدة تقتضي تنمية انتاج اراضيهم وما للقطر من الثروة الفلاحية .

هذا وان المجلس سيهتم خاصة بهاته المسألة اثناء النظر في ميزانية عام ١٩٤٤ ثم الفت السيد محمد بن رمضان ايضا انظار الحكومة الى مسألة الطرقات وذلك ان الطرقات هي قاعدة الحياة الاقتصادية فمن الواجب تمكين الفلاح من التسهيلات لنقل صابنه وكذلك البضائع اللازمة لاشغاله الفلاحية وما يمكن تخويله من التسهيلات يكون له تاثير على اسعار المنتجات الفلاحية وعليه فمن المتحتم ان تكون بالايلة النونية طرقات كثيرة العدد وحسنة الحالة .

والفت م . شارل كوهين انظار مدير الاشغال العمومية الى ما وقع تقريره من الغاء مصلحة نقل المسافرين على خط السكة الحديدية الذاهبة من باجه الى مسطوطة .

ولاحظ ايضا ان شركة «التونيزيين اوتوموبيل» لا تقوم الا بنقل المسافرين يومين في الاسبوع وذلك غير كاف ومن جهة اخرى فان شركة السكك الحديدية

صارت غير مسئولة عن المضاعف والمفقات التي تكلف بنقلها فافضى ذلك الى نقص الكثير منها ولذا طلب م. شارل كوهين ان تعود الشركة المذكورة مسئولة على ما تتكلف بنقله كما كانت في الماضي .

ثم تكلم السيد عبد الرحمن كليش مذكرا وجوب رفع الالغام من تراب الايالة ويظهر حسب التصريحات التي فاه بها مدير الاشغال العمومية في الشأن ان المناطق العسكرية غير مشمولة في برنامج ازالة الالغام المذكورة والحال انه حدث حوادث انفجار تلك الالغام تسببت في موت عدة اشخاص وعليه فانه يطلب تكليف فرقة من العملة برفع الالغام بجهات الجنوب بدون تاخير .

فاجاب جناب المقيم بنفسه على مطلب السيد عبد الرحمن كليش مصرحا ان مشكلة ازالة الالغام امر عظيم ويمكن تقسيم الجهات المخرنية على الالغام الى ثلاث مناطق :

اولا - منطقة الشمال وهي التي تحوي على الميادين التي اصدم فيها القنال اثناء كامل حرب تونس على سبيل القريب .

ثانيا - منطقة الجنوب وهي تشمل على كمية عظيمة من الالغام وقع بها اثناء معركة مارت .

ثالثا - منطقة الوسط وهي التي تشمل جهة فايس بيشون وماحواليها وتقدر كمية الالغام المبثوثة بملبون وامكن لحد الان رفع عدد منها يراوح بين ١٦٠٠٠٠ و ١٨٠٠٠٠ لغما فحيثما بقي اجراؤه من الاشغال في هذ الميدان عظيم الاهمية . وزاد الجنرال ماست مبنا ان عملية ازالة الالغام وقع تقريرها حسما تقتضيه المصلحة العامة للايالة التونسية الا وهي استرجاع الاراضي الاوفر خصبها اي التي لها اعزم انتاج فبحسب اهمية هذا الاناج وقع رفع عمليات ازالة الالغام بعضها فوق بعض درجات ولذا فان الادارة ستبذل مجهودها على الاخص بجهة نهر مجردة التي هي اخصب الاراضي اعتمادا على آراء الخبراء الفلاحين وستسهر عمليات ازالة الغام منطقة بعد منطقة حسب البرنامج الواقع تحريرة في هذا الشأن .

واما ما يتعلق بالجنوب اشار الجنرال ماست الى ان الحكومة اهتمت بالخصوص
بارجاع الامن الى نصابه بالطرقات وذلك ان فرق الاعوان الذين يعملون في تلك
الجهة مكلفون بازالة الالغام من الطرقات والمسارب وسبق رفع الالغام بالحفات
المجاورة للجهة المذكورة وذلك بقدر الامكان .

حيث ان عدد الالغام المزالة والتي تصير غر مؤذية بقدر ٣٠٠٠٠ في الشهر
على سبيل التقريب فان الاعمال اللازمة لذلك تستدعي اجلا طويلا فليعلم سكان
الايالة انه يجب عليهم زيادة الاصطبار .

ثم لاحظ م . فيكتور قيز انه امر عملته برفع الالغام التي وضعت بمملكه .
والفت بعد ذلك انظار مدير الاشغال العمومية الى المواصلات بالسكة الحديدية
بين صفاقس وتونس وذلك انه يشاهد سير الارتال الى نابل والقيروان وغارديماو
والحال ان مدينة صفاقس التي هي من اعظم مدن الايالة صارت بسبب ذلك منعزلة
ولذا طلب م . قيز ارجاع مسير الارتال بين تونس وصفاقس الى نصابه

ثم الفت السيد احمد بن مامي انظار الحكومة الى معمل الباطان الذي تجري
فيه العمليات الاولية لصناعة الشواشي ولاحظ ان هاته الصناعة معتبرة جدا وهي
تسمح لالاف من الاشخاص بالقيام باود حياتهم . وان وسق الشاشية التونسية الى
مختلف اقطار افريقيا الشمالية وحنى الى مصر هو منع من المباع المهمة الراجعة
لاقتصاد الايالة التونسية .

ولكن العمل المذكور الحقت به الحرب اضرار جسيمة . وقد وقع ابداء بعض
الاصلاحات الا ان المعمل المذكور لم يتسنى له استئناف نشاطه لما وقع تنقيصه من
كمية المياه المعدة له .

ثم طلب السيد احمد بن مامي من الحكومة ان تتخذ جميع الاجراءات ليقع
بدارك هذه الحالة بسرعة ولاحظ بان معمل الشاشية الباطان لا يتقاضى اية اعانة من
طرف الحكومة .

ثم تداخل م . ارنيست وزان في شان موسم الزيت المقبل متبئاً لا عما اذا

كانت اشغال الاصلاحات للمنصبيات الكهربائية ستسمح لفلاحي الزيتون باستمداد القوة الكهربائية اللازمة لتسيير الدواليب الميكانيكية كي يتسنى لهم القيام باعمالهم .
وعندها اعلن جناب المقيم العام عن انتهاء المداولة وطلب من مدير الاشغال العامة ان يجيب عن الاسئلة التي القاها اعضاء اللجنة النيابية .

قام م . قوسلان وقال :

سادتي

لقد تكلم سيدي محمد بن رمضان عن مسالة الري الفلاحي وان القسم التونسي يعلم ما لادارة الاشغال العامة من العناية بهذه المسالة عناية خاصة ولا سيما باستعمال المياه السيالة وانني اعلى وفاق تام مع سيدي محمد ابن رمضان في الراي بان لهذه المسالة اهمية كبرى بالنسبة لتنمية الانتاج الفلاحي بالناحية الوسطى من التراب التونسي ومما لا ريب فيه انه بواسطة ابنية صغرى تكاد تكون لا اهمية لها يرمي مفعولها في ان واحد الى حجز المياه السيالة وتدعم الاراضي القابلة للحرث واقرارها بعد ان كانت نذهب بها المياه في سبلها الجارف في نقط شتى فباشغال من هذا القبيل يمكن بلا شك ولا ريب الوصول بالانتاج الفلاحي في هاتكم الجهات الى غايات كبرى من حيث النمو والازدهار ومن جهة اخرى فانه يكون لهذه الاشغال ، في الوقت نفسه مفعول في الطبقات التي هي تحت سطح الارض لا يمكن التهاون به ناهيك انها تسمح من هذه الوجهة بالظفر لموارد جديدة .

على ان المصالح ذات النظر بادارة الاشغال العامة قد باشرت درس هذه المسالة بعناية خاصة وحررت بعد لائحات ذات اهمية لاهياء بعض جهات الناحية الوسطى من التراب التونسي بواسطة هذه الطريقة بناحية مراقبة تالة والقصرين وسيطلة وكذلك جهة السواسي وقرمالية والساحل ولقد وقع الشروع بعد في تنفيذ هذه اللائحات وها نحن في جهة سيطة والقصرين حيث شرعت الادارة منذ عامين في اشغال ترمي الى اصلاح الاجهزة الرومانية العتيقة خصوصا فوق جانب جبل مغيلة وجبل شامبي وبالقصرين اجريت تجارب باصلاح الاساسات العتيقة وذلك بغرس

الزيتاين فيها وليست لهذه الاعمال من قيمة سوى القيمة التجريبية وان كانت تهم مساحة قدرها خمسون هكتارا من جانب وزهاء المائة هكتار من الجانب الآخر .

ان حوادث نوفمبر ١٩٤٢ قد قطعت هذه الاشغال ولم تسمح لنا بتقرير النتائج الا انه قد وقعت في بعض الجهات معاينة نتائج مشجعة .

وخلاصة القول فان الادارة اعدت برامج من جهة وشرعت في اشغال جهة اخرى وعليه فان لديها جميع العناصر لتوسيع نطاق هذه الاساليب عند سمح الظروف بذلك .

ثم اثار م. كوهين مسألة نقل المسافرين بين باجة والجزائر وتونس ملاحظا عن ابطال الرنل الذي كان مباشرا للربط بين مستوية وباجة .

وقعلا فان هذه المواصلات بالنسبة للمسافرين هي في البلاد التونسية بصورة عامة على غاية من الرداءة في الساعة الراهنة والحق يقال خصوصا في الخط الجزائري وهذا ناشيء عن المصاعب التي لاقتها خاصة والتي تلاقيها السكك الحديدية الان فيما يتعلق بالادوات لا سيما ادوات الجر اذ ليس للسكة الحديدية الان الا ما يقرب من ٤٠ في المائة من وسائل الجر التي كانت لديها في عام ١٩٤٢ وعليه فانه لا استغراب من الامر اذا اعتبرنا ان السكك الحديدية يجب عليها ان تواجه الاقبال العسكرية التي لها ايضا اهمية كبرى خصوصا في الخط الجزائري .

وعليه ونظرا لهذه الاسباب فانه ليس من الممكن الرجوع لجميع المواصلات الى النصاب الذي كانت عليها سابقا .

والقص في وسائل الجر هو السبب الوحيد الذي اضطرنا الان الى قطع المواصلات بين باجة ومستوية .

وعند ما تسمح وسائل الجر وينوفر عدد القطارات الواقع اصلاحها يكون من البدهي ارجاع هذه المواصلات من جديد ومع ذلك فانه لحد الان لم يقع التمكن من ربط المواصلات الحديدية في كبريات الخطوط وامكن اتمامها بمواصلات في الطرقات بقدر الامكان وهذا ايضا يجب ان لا ننسى ان شركات النقل قد اعتورها

النقص الى حد عظيم بشركة تونيزيان اوتومبيل التي كانت لديها ٤٦ مركبة من نوع الاونوكار لم تستطع ان تظفر في الساعة الراهنة سوى ٣٠ من هذه المركبات تقريبا .
وعليه فاذا لم يقع النمكن الا من ربط موصلات ثلاثة بين باجة وتونس في الاسبوع فان السبب الوحيد في ذلك هو ايضا فقدان الاوتوكار .

وبقدر ما يقع جمع شتات وسائل النقل بواسطة السكك الحديدية والطرق البرية واصلاحها من جديد فاننا نعيد حالا الموصلات ويمكنني ان اؤكد لم . كوهين انه لا يقع تضيق اي وقت في هذا الموضوع ولقد اعدنا حالا الموصلات بقدر ما وقت بذلك فواصل المعدات وعليه فاننا سنهتم بوسائل النقل بين باجة والجزائر عند ما يقع تجديد وسائلنا .

هذا وقد وقعت اثاره مسالة مسؤولية السكك الحديدية في مادة النقل ايضا وبالفعل فان الامر العلي الصادر في ٥ مارس ١٩٤٣ قد اعفى الانتقال الحديدية وشركات السكك الحديدية من كل مسؤولية اثناء الحرب ولم تكن هذه الوسيلة الا نتيجة امر مقضي وفعلا فان الناقل بطريق الخط الحديدية اثناء هذه المدة ليس بحر في استغلال الانتقال بل هو خاضع لنظام اولوية عسكرية تفرض عليه ان بضمن الانتقال ذات المصلحة العسكرية ومن وقتئذ لا يبقى منحكما في ارجال النقل ولا مستطعا لضمان الانتقال على مقتضى الشروط الاعتيادية لان قسما مهما من المعدات لذلك قد صار على حالة سيئة .

ومن جهة اخرى فان المحطات والتصيبات نفسها قد اهلك قسم منها والمخازن لم يعد لها وجود وصارت الارقال تقضي وقتا طويلا في الوقوف بالمحطات من جراء اسباب قد فرضتها ايضا الحاجيات العسكرية .

وبالتالي فان موظفي السكك الحديدية قد نقص عددهم .
فمن اجل هذه الاسباب كلها لم يعد في امكان السكك الحديدية قبول المسؤولية العادية التي يرجع امرها المباشر للنقل ولذا وجب اتخاذ اجراءات لاعفائها من هذه المسؤولية غير ان هذه الحالة هي مخالفة تمام المخالفة للاعتيادية وقد فرضتها الظروف .

ان الدولة مهتمة بالرجوع بأسرع ما يمكن وسائل النقل للحالة الاعتيادية
الا ان هناك عقبات شتى خصوصا فيما يتعلق باجال النقل وامكان طرؤ الحوادث
المنكررة وفيما يخص ايضا سوء حالة التنصيبات بجميع انواعها التي صارت غير
ضامنة للحماية الكافية للبضائع ولا لحراسة ناجعة ضد السرقة .

وهناك وسائل هي الان على بساط الدرس والمحيص وقد وقم عرضها على
مجلس التحرير القومي لارجاع معظم المسؤولية للسكك الحديدية سيما فيما يتعلق
بالسرقات وعليه فانه يجب انتظار القرار الذي سيصدر بعاصمة الجزائر والذي
سيكون ساعحا بقطع اول مرحلة من التحسين المهم في مسؤولية السكك الحديدية .
وقد طلب م. قز اعادة رتل اوتوراي من تونس الى صفاقس وفعلا فانه هذا
الرتل ينتهي الان الى سوسة واني لاجيبه بمثل ما اجبت به م. كوهين حيث ان
المسالة هي مسالة وحيدة مسالة ادوات .

فمركز الاوتوراي الذي كان مشتملا على ١٨ ادات للنقل من هذا النوع لم
بعد به الا ٨ صالحة للاستعمال وقد تولد من جراء ذلك حرج عظيم وهذا هو السبب
الوحيد الذي منع من اعادة الاوتوراي التي تنتهي الى صفاقس .

ولقد امكن اعادها في جهات ذات طرقات اقل طول وكونها تنتهي الان الى
صفاقس فان هذا من رابع المستحيلات .

ان لنا ارسال من نوع الاوتوراي في الاصلاح واصلاحها امر من الصعوبة
بمكان نظرا لفقد القطع الاسبندالية الصالحة لهوتورات التي هي من نوع «ديازال»
وعند ما يمكننا استعمال تلك الارتال فان جهة صفاقس سننال حظها منها بلا شك .

وقد لاحظ م. قز بان ارتال الاوتوراي قد احدثت لصفاقس وانه يريد اعادة
خط تونس صفاقس بطريق الاولوية .

فما وسع م. قوسلان الا تأيد التصريحات الواقعة في هذا الموضوع .
اما بالنسبة للباطان فان المسالة التي اثيرت قد استرعت كامل اهتمام الادارة وفعلا
فان لها اهمية كبرى فالتحطيمات التي لحقت سد الباطان هي التي تسببت في قطع الماء

عن المعمل والعناية متجهة لتجديد سد الباطان في اقرب وقت ممكن واظن انه سيصدر في هذه الايام في هذا الشأن ووجب ان تدرس على العين امكانية حجز ولو جانب من المياه .

وعليه فاتي اظن انه يمكن فصل المسالة الفنية في مستقبل قريب وبهذه الصورة فان الحالة التي عرضها السيد احمد ابن مامي والتي هي بحجفة بالفعل سر المعمل ستمتعي .

وفيما يتعلق بمواد البناء اللازمة لهذا المعمل فان هناك تعليمات قد اعطيت وبمكاني ان احقق للسيد احمد ابن مامي انه يمكنه من الان التحصل على المواد اللازمة لتجديد بناء هذا المعمل واعداده .

فقام السيد احمد ابن مامي وشكر م. قوسلان عن التحقيقات التي اعطاها له ثم قال م. قوسلان :

وبالنسبة الى فان م. وزان قد طلب بيانات في شان موسم الزيت بجهة سوسة والساحل فمنذ بضعة ايام وضعت مجموعة الهد بالقوة الكهربائية من نوع ايليكتروحين تبلغ قوتها ٥٠٠ من الخيل بسوسة وقد شرعت عد في تزويد المدينة وستزود الساحل اي جهة سوسة والمهدية في القريب العاجل وفي ظرف اربعة ايام ارسال التيار الكهربائي في جهة سوسة والمهدية وهناك مجموعة ثمانية تبلغ قوتها ٦٠٠ من الخيل يمكن حسب المقدرات ان تدخل في العمل حوالي يوم ٢٥ نوفمبر واذك يصير من الممكن تزويد معامل الزيت وسد حاجيات موسم الزيت .

وقد طلب م. الفربد كوهين هل في الامكان رשما تقع اعادة المسؤولية للشركة جمع الفاقونات وارقاقها ولو ادت الحاجة الى ترفع سعر النقل .

فاجاب م. قوسلان بان المقيم العام قد اعطى بعض تعليمات للمراقبين المدنيين لتنظيم هذا الارقاق للبضائع لكن قد اعترضتها من سوء الحظ جمع الفاقونات صعوبة كبرى من جراء الحاجيات العسكرية ذلك ان الفاقونات قد اصبحت من اجل ذلك

مشتتة الشيء الذي صر حراستها عسيرة جدا وعلى كل حال فان اوجه الحل قد وقع
الظفر بها واقيم حراس يراققون الارنال غمر ان عددهم لا يزال غير كاف
انه لمن الواجب اتخاذ وسائل بوليسية ذات اهمية كبرى وقوية للعاية اذا اريد
القيام بحراسة مستمرة وستتحسن هذه الحالة بقدر اعادة السكك الحديدية الى
نصابها ومع الرجوع الى الشروط الاعيادية سنشاهد اضمحلال هذه العقبات .
وبذلك انتهت المداولة .

ورفعت الموافقة بالاجماع على ميزانية الاشغال العامة .

ورفعت الجلسة على الساعة الثالثة عشر .

الكاتب :

الفريد كوهين

الرئيس :

قرومان

الجلسة العامة السابعة

يوم الجمعة في ٥ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم النونسي للجلس الكبر جلسة عامة يوم الجمعة في ٥ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة تحت رئاسة م. قرومان بمساعدة م. الفريد كوهين كاتب الجلسة .

وحضر هاته الجلسة :

م. م. المير بسمس - المنصف العقبي - الصادق الثلاثي - محمد الملوحي - علي بن الحاج - محمد بن رمضان - عمر العواني - الشاذلي بن رمضان - الطاهر بن علي بن الطاهر - عبد الرحمن اللوز - سعيد الحنوس - محمد ماجول - احمد بن مامي مامو حيرار - محمد الاخضر بن عطيه - الخطاب بوحجبه مختار القرطبي - ابو بكر بن عمر ديش - ارنست ايزان - حامد عكاشه - شارل كوهين - مبروك بن القروي - صالح بن قاسم حنوس - الفريد كوهين - نسم ناطاف - فيكتور قاز - الجليدي بن احمد العامري - عبد الرحمن كليش .

وكان غائبا :

السادة : الطاهر بن عمار - عبد العزيز الباجي - عبد الجليل الباجي وعلاله ابن الاخضر العشوي .

وحضر ايضا هاته الجلسة :

م. م. قوسلان - مدير الاشغال العامة

سيكالدي - نائبا عن مدير الاعانة والصحة العموميتين

بيرو - نائبا عن المعتمد لدى الوزارة العدلية

ديوي - نائبا عن مدير المال

بوني - رئيس مصلحة بالكتابة العامة

ميزانية العدالة التونسية

اعلان الرئيس بفتح المناقشة في ميزانية العدالة التونسية :

فصرح السيد المنصف العقبي انه ترجمان جميع الحكام التونسيين مشيرا الى ما حالج انفسهم من الثقة عند تسمية م. بونان بخطة معتمد لدى العدالة التونسية وشكر هذا الموظف السامي الذي شرع بمجرد مباشرته لوظيفه في الانجاز وذلك بمراجعة عدد عظيم من الملفات التي قد اجل النظر فيها منذ امد بعيد .

ثم زاد السيد المنصف العقبي مذكرا ان القسم التونسي للمجلس الكبير طلب بعض اصلاحات في منطقة الحماية وقال انه يثق ان م. بونان سيجهد في عرض اوائج هذه الاصلاحات في عام ١٩٤٤ وختم ملاحظا بكل استحسان ان جميع تدخلات م. قرومان تحمل في مطاويها العزم الحقيقي على الانجاز

فشكر الرئيس السيد المنصف العقبي على ما ابداه من الثقة في المعتمد الجديد وذكر انه علم معه عند ما كانا مزاولين للنعلم بكلية الحقوق بباريس ان النظام العدلي دون جميع الانظمة هو الذي نما ببطء كما نشاهد في التاريخ وصرح انه يتيقن امكانية ادخال تحسينات محسوسة على هذا النظام كما ينمهاه الشعب التونسي وذلك بمساعدة الظروف وبفضل ثقة المجلس والنفهم المتبادل .

ثم شكر السيد علي بن الحاج الحكومة نيابة عن الموظفين التونسيين على ما اتخذته نحوهم من الوسائل فيما يتعلق بالمرتبات وابدى رغبته في اجابة جميع مطالبهم ومن ذلك ان مرتبات حكام الوزارة تنقص بالنسبة لما كانوا يتقاضونه بصفقتهم رؤساء مجالس افاقية وفعلا فجل حكام الوزارة يقوم انتخابهم من بين قدماء رؤساء المجالس الافاقية الذين يتقاضون منحة ادارة قدرها فرنكات ١٠٠٠ بان اوقعت تسميتهم بالوزارة تنقطع عنهم هاته المنحة بينما ان هذه التسمية فيها روي لهم

ثم لاحظ السيد علي بن الحاج ان وكلاء الدولة لدى الوزارة ولدى مجلس
الدربة الذي مهمتهم اقل اهمية يتقاضون هذه المنحة وذكر انه سمعت المناقشة في هاته
المسالة ووقع الاتفاق على ان حكام مجلس الوزارة لا يمكن تشييعهم بزملائهم
الفرنسيين المستشارين لدى الاستئناف والذين يتقاضون منحة قدرها فرنكات ١٦٠٠٠
ثم الفت السيد علي بن الحاج نظر الحكومة الى قلة عدد هؤلاء الحكام
ومهمهم الشاقة والصعبة والح في اجابة رغائبهم .

ولاحظ ايضا انه ينبغي سعي وراء نفس مصلحة المتقاضين ان يقع تاسيس دائرة
بمجلس الوزارة ودائرة بمجلس الدربة حيث ان عدد النوازل المنشورة عظيم جدا .
فاجاب م . بيرو نائب المعتمد لدى العدلية التونسية ان مسالة اعضاء حكام
الوزارة منحة قد الفت نظر رئيس قلم الادعاء التونسي وانه وقعت احالة تقرير
حسن في الموضوع . ولاحظ من جهة اخرى انه لم يعرب عن فكرة الرئيس
مسالة وجوب الزيادة في عدد متوظفي العدلية التونسية وانه ستقع عما قريب
تسميات جديدة .

ثم وافق المجلس على ميزانية العدلية التونسية .

ميزانية ديوان البريد

سال الرئيس هل انه يوجد من بين اعضاء المجلس من له ملاحظات يريد
تقديمها فيما يخص ميزانية هذه الادارة .
فلم يطلب احد الكلمة
فوقعت المصادقة على الميزانية

ميزانية ادارة الجيش التونسي

وقعت الموافقة على هذه الميزانية ولم يبدأ اي عضو من اعضاء المجلس ملاحظة
من شأنها .

ميزانية ادارة المال

ذكر السيد علي ابن الحاج ان القسم التونسي للمجلس الكبير قد قدم اقترحات المرات المختلفة فيما يخص اعطاء حكام المجلس المختلط التونسيين صفة حكام وفيما يتعلق باحداث دائرة استئناف لدى هذا المجلس . وابدى تأسفه على عدم اجابة هذه الاقتراحات .

وفيما يتعلق بالمجلس المختلط طلب ان يقع انتخاب حكام من الوزارة بجانب المحكام الفرنسيين لا مدرسين ليست لهم المقدرة المطلوبة .
وبرى ايضا انه يجب ان تتركب دائرة الاستئناف المطلوب احداثها من حكام من مجلس الاستئناف ومن مجلس الوزارة على نسبة متساوية .

فاجاب م . البير بسيس ان للحكام الصناعيين مقدرة قانونية منسعة ولكن ليست لهم دائما المعلومات المطلوبة التي تخولهم النظر في الرسوم العربية وهذا هو السبب الذي يبرر وجود مدرسين بالمجلس المختلط وذكر من جهة اخرى ان مسألة احداث دائرة استئناف قد وقعت المناقشة فيها طويلا اثناء الدورات السالفة .

وان القسم التونسي قد وافق مبدئيا على هذا التأسيس ويرى انه ينبغي انتظار ما سنقره الحكومة لتقع المناقشة اذا اقتضى الحال في تركيب هذه الدائرة .

ثم لاحظ م . البير بسيس مدققا انه ممن يحبذ احداث دائرة استئناف لانه يرى انه ينبغي منح المقاضين الضمانات الكافية ويرى ايضا انه يجب ان يكون من الممكن جلب الاحكام الصادرة من المجلس المختلط امام محكمة استئناف .

ثم طلب السيد علي ابن الحاج من م . ديموي ان يدقق له هل انه معترف بصفة الحاكمية لحكام المجلس المختلط التونسيين فاجابه م . ديموي انه ليس هناك اي وجه شبه بين هذين الصنفين من الموظفين وزاد مدققا ان انتخاب حكام المجلس المختلط التونسيين يقع من بين مدرسي الجامع الاعظم لاجل معرفتهم الفقهية وانهم لا يتقاضون

الامتنحة لان لهم مراتب من جهة اخرى يتقاضونها في مقابل وظائفهم الاصلية .

فسجل السيد علي بن الحاج تصريحات ميتر بسيس وم . ديبوي واستنتج ان المجلس المختلط ليس في الحقيقة مختلطاً اذ انه مركب من حكام فرنسيين ومدرسين ثم لاحظ انه ان طلب تسمية حكام من الوزارة لدى المجلس المختلط فلان غالب هؤلاء الحكام الصناعيين مشائخ مطوعون ولهم حينئذ النظر القانوني والمعارف الدينية المطلوبة لاملة النظر في الرسوم .

ثم لاحظ ايضا من جهة اخرى ان التوجهات على العين تقع من طرف حاكم فرنساوي بمساعدة مترجم بينما انه يستحيل مادبا على مترجم مهما كانت صفته ان يترجم ويؤدي بدقة معنى الرسم العربي .

ثم رجع الى مسألة تأسيس دائرة الاستئناف لدى المجلس المختلط فلاحظ ان الحكم انما هم بشر يعثرهم الغلط وانه لا يوجد في اي بلاد مجلس يحكم نهائياً وان الاستئناف فيه ضمان لا يمكن حرمان المتقاضين منه

نعم هناك امتنحة تعطى في صورة وقوع غلطة عدلية ولكن هذه الامتنحة لا تعوض البتة ضياع الارض خصوصاً بالنسبة للفلاحة .

ثم خص السيد علي ابن الحاج ملاحظاته وطلب :

١ - ان يتمتع اعضاء المجلس المختلط التونسيين بنفس المميزات التي للحكام الفرنسيين لدى هاته المحكمة .

٢ - ان تقع في المستقبل التوجهات على العين لتطبيق الرسوم اذا كان الامر يتعلق بعقار بالبادية من طرف حاكم فرنساوي وحاكم تونسي .

٣ - ان يقع احداث دائرة استئناف لدى المجلس المختلط تكون مركبة من حكام من محكمة الاستئناف بونس ومن حكام من مجلس الوزارة على نسبة متساوية .

فرسم الرئيس في مذكرة الاقتراحات التي ابداهها السيد علي ابن الحاج وصرح ان اهتمام الحكومة يرمي الى منح اقصى ما يمكن من الضمانات في هذا الصدد باكثر سرعة ممكنة .

ولاحظ م. قرومان ان مسألة الاعوان تجعل الادارة في قلق عظيم حث
ان عددا كبيرا من اعوان مصلحة قيس الاراضي مجنون او مشغولون باشغال
تجديد البناء .

ثم ذكر السيد محمد بن رمضان المشروع العظيم الذي قام به صندوق القرض
والوثيق بمنحه تسبقات للفلاحة الذين هم في ضيق لتمكينهم من مواجهة مصاريف
تسجيل اراضيهم .

وطلب ان يواصل هذا الصندوق مجهوداته .

فلاحظ م. ديبوي ان الصندوق التونسي للقرض وتوثيق الديون قد قام
بمشروع جليل وان عدد الملفات المكونة تبلغ ١٢٦١ وانه يجب مواصلة العمل في
هذا المشروع غير ان المجلس المختلط الان في حالة حرجة نشأت عن تجديد الاعوان
الفنيين لمصلحة قيس الاراضي ولاحظ ايضا ان الحكومة قد قررت عوض احدث
دائرة استئناف ان تحرص على اعمال التسجيل ولهذا الغرض قد زادت في عدد
متوظفي المجلس المختلط نسبة عظيمة وفعلا فانه وقع رسم احدى واربعين خطة
جديدة ولكن يجب انتظار الرجوع الى ظروف اعتيادية لتواصل اعمال التسجيل
التي هي من الاهمية بمكان بالنسبة لافصاد البلاد بالنشاط التي تبغيه الحكومة .

ثم ذكر م. المير بسيس ان مرتبات المتوظفين قد زيد فيها كما زيد في المنحة
المعطاة لاعضاء المجلس الكبير وانه اثني بلا شك على الكتبة والمرجحين ولكنه يرى
انه يجب عقلا ان يسع هذا الاستحسان الادبي البحث بمنافع مادية ولذا فانه يطلب
من مدير المال ان يفكر في زيادة المنحة المعطاة لهؤلاء الاعوان

ثم لاحظ السيد محمد بن رمضان ان ادارة المال هي التي تدير الشركة
الاحتياطية التونسية الامر الذي ليس في نظره من علائقها

وهو لا يحدد العمل الهام الذي تقوم به هذه الشركة والاعانة الناجمة التي
امدت بها الفلاحة ولكن يرى انه لما كان تسيير هذه الشركة اداري صرف فهو
يعوزة مرونة وفكرة تجارية ولما كان صندوق هذه الشركة تشمل مداخيله الصانتيات

الاضافية التي بدفعها الفلاحة فهو يرى انه من الاولى ان يدير الذين يهمهم الامر
انفسهم هذه الشركة ولا يبقى لادارة المال الا حق الرقابة على العمليات

و يجب ادخال نظام سديد على الجمعية الاحتياطية يمكنها من اعانة الفلاحين
اعانة ناجعة حتى لا يبقوا في مخالب المرائين ويمكنوا من تحسين حالة اقتصاد البلاد
ولذا طلب السيد محمد بن رمضان تجوير القانون الاساسي للجمعية الاحتياطية
واجراء تفكيك اداري بكل عمل من الاعمال

ثم بعد ذلك صرح السيد محمد بن رمضان ان الصندوق العقاري منحه سلفات
في مقابلة ضمان والحال انه كان الاولى ان تقوم بهاته المهمة الجمعيات الاحتياطية
التونسية فاستغرب من وجود هاتين المؤسستين في آن واحد من كون منعلقاتهما
منشابة وطلب جعل حد لهما في المستقبل

ثم الفت النائب المذكور انظار الحكومة الى الفاض المشط الذي يطلبه الصندوق
العقاري وذكر ان القسم التونسي كان طلب التقبص من قيمة هذا الفاض في عام
١٩٣٨ وطلب في الختام من الحكومة ان تسلك سياسة الانجاز وان تبوأ الفلاحة
المقعد الذي هي جديرة به حتى تساهم في نهوض القطر ولصالح قرانسا نفسها . ثم
شاطر السيد الخطاب بوحججه زميله السيد محمد بن رمضان فيما لاحظوه وطلب تنقيح
القانون الاساسي للجمعيات الاحتياطية التونسية و اشار من جهة اخرى الى الصعوبات
التي اعترضت سبيل الفلاحين لنيل ما يلزمهم من مادة الوقود وذلك ان الحجر
الفلاحية وزعت عليهم تذاكر اشتراء تلك المادة ولكن في الوقت الذي ذهبوا فيه لتسلم
ذلك احيبوا بانه يلزمهم امضاء تلك التذاكر من طرف اللجنة الكائنة بالحاضرة

فاجاب الرئيس على الفور السيد الخطاب بوحججه قائلا ان الصعوبات المشار
اليها نشأت عما وقع تنقيحه في طرق النوزيع بواسطة التذاكر وعليه فان هاته
الصعوبات حدثت عرضا ولن تتجدد

ثم اجاب م. ديبوي عن ملاحظة السيد محمد بن رمضان في شان سير الجمعيات
الاحتياطية التونسية فقال ان ادارة المال تهتم ايضا بمد الفلاحين التونسيين بما يمكن

من الاعانة ولكنها ظن انه يمكن التحصيل على تحسن في هذا الميدان باجراء تفكيك في ادارة الجمعيات الاحتياطية وهناك نظامان النظام الاول مركّز على مبدأ التفكيك الذي هو جار به العمل في الجزائر غير انه لم يات بنتيجة مرضية والنظام الاخر مبني على مبدأ المركزية الذي هو مطبق بالبلاد التونسية وقد اتى بنتائجه .

ولاشك ان الجمعيات الاحتياطية قامت بمشروع عظيم ويرى م. ديبوي وجوب الزيادة في اعانة الفلاحين بخويلهم قروضا بمناسبة مواسم الفلاحة

وصرح انه كان وقع التعويل على انجاز برنامج في هذا الشأن ولكن تعذر ذلك الانجاز بسبب الحرب واما فيما يتعلق بلائحة النظام المالي على مبدء التفكيك الاداري الذي اشار اليه السيد محمد بن رمضان ذكر م. ديبوي ان الجمعيات الاحتياطية انتفعت باعانة الدولة وانه ان اقتصر على مواردها الخاصة التي هي ضعيفة جدا لا يمكن لها انجاز برنامج مغنر بالدوائر التي بها تلك الجمعيات و اشار بالخصوص الى وجوب اعادة بناء مطامر والى ان اللجان المحلية ليس في وسعها ايجاد الاموال الكافية للقيام بهاته الاشغال .

صرح الرئيس ان الادارة تنظر الان في كيفية سير الجمعيات الاحتياطية وانه يمكن اذخال تغييرات على هاته المؤسسات لتمكينها من القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الفلاحة الضيقة النطاق التي هي موضوع اعظم اهتمام الحكومة . وصرح السيد محمد بن رمضان ان التفكيك الاداري للجمعيات الاحتياطية امر واجب في نظره لتحصل مشاركة الفلاحين مشاركة فعلية ميسرة فهو يطلب حينئذ تنقيح القانون الاساسي لهذه المؤسسات .

فلاحظ جناب الرئيس للسيد محمد بن رمضان انه سبغى لاشك الى ابداء رايه بلجنة ستجمع قريبا لدرس التنقيحات الواجب ادخالها على النظام الحالي وسيحضر هذه اللجنة ممثلو الفلاحة التونسيين .

ثم طلب م. قرومان بعد ذلك عرض التقريرين العاملين التقرير المالي وتقرير الجهاز الاقتصادي على الاقتراع .

فطلب م. المير بسيس ان يبين بتقدم في تقرير الجلسة ان الموافقة على التقريرين وعلى الميزانية لا تصح الا بالنسبة للمصارف لا بالنسبة للمخطط المحدث .
فاجاب م. قرومان ان المصادقة التي سنقم لا تتعلق بالطبع الا بالميزانية المعروضة اعني ميزانية عام ١٩٤٣ .

ثم صوت على التقريرين فو قعت الموافقة عليهما بالاجماع .

ثم اعرب السيد محمد بن رمضان على اكمارة لما ابتدته اللجنتان اثناء اشغالهما من حسن فكرة النفهم والمشاركة وشكر من جديد جناب الجنرال ماست المقيم العام الذي افام الدليل بفضله برئاسة اشغالهما المرات المختلفة على الاهتمام الذي له بالمسائل التونسية وبنمني ان تستأنف البلاد العمل كالماضي وان يواصل العمل بنشاط في سبيل احيائهما لاعظم صالح سكانها وصالح فرنسا .

وانقض المجلس على الساعة الخامسة والرابع .

الرئيس :	الكتاب
قرومان	١. كوهين

الجلسة العامة الثامنة

المنعقدة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكثير في ٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ على الساعة العاشرة والنصف صباحا جلسة عامة تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاوضة السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية رئيس القسم المذكور وبمعاوضة م. الفرید کوهین كاتب مكتب القسم التونسي .

حضر الجلسة السادة

الصديق التلاتي وعبد الرحمان اللوز ومحمد بن رمضان والبير بسيس وعلي بن الحاج ومحمد ماجول واحمد بن مامي ومحمد الاخضر بن عطية وعبد الرحمان كليش والخطاب بوحجة وسعيد الخنوس وصالح الخنوس ومحمد بن محمد الملوح وحامد عكاشة والجليدي بن احمد العماري وشارل كوهين وارنيست وزان ونسيم ناطاف وجبرار مامو وفيكتور فييز .

وغاب عن الجلسة السادة :

المنصف العقبي وعبد الجليل الباجي والمختار القرطبي والشاذلي بن رمضان وابوبكر بن عمر ديش ومبروك بالقروي وعمر العواني والطاهر بن علي بن الطاهر وعلاله بن العشي .

وحضر الجلسة ايضا

م. كارتري مدير المالية

وم. كاستون مدير العلوم والمعارف

وم. دويوي رئيس قسم بادرة المال

افتتح الرئيس الجلسة وقالا بالنصريحات الاتية :

سادتي

حدث حادث جديد منذ اجتماعكم الاخير وذلك انه كان في نية الحكومة ان تعرض على انظاركم ميزانية عام ١٩٤٤ تحسينا معتبرا لحالة المتوظفين فوقعت معارضة ذلك بدعوى ان عدم المتوظفين مشط فلکم حينئذ ان تنظروا في هاته المسالة بمناسبة ميزانية عام ١٩٤٤ حيث انكم وافقتم على ما عرض عليكم بميزانية عام ١٩٤٣

ولم تكن للحكومة مندوحة عن الفات نظرهما بوجه خاص لما يتقاضاه المتوظفون من المرتبات في الحالة الراهنة وان احسن طريقة لانجاز التحسن الذي وقع التعويل عليه هي تحويل متوظفي الالة التونسية ما يتمتع به متوظفو الجزائر من المرافق حيث ان مرتبات المتوظفين بالالة التونسية اقل مما يتقاضاه ملاؤهم بالجزائر . واطن ان لا فائدة في الاحاح في شان هاته المسالة فبينما كنا لا نؤمل الحصول على الاذن من وكالة الشؤون المالية بلمجنة التحرير الوطني في ترفيع مرتبات المتوظفين الا ابتداء من غرة جانفي عام ١٩٤٤ علمنا امس انه يمكننا بفضل موافقكم الزيادة في مرتبات هؤلاء ابتداء من غرة اكتوبر عام ١٩٤٣ .

ايها السادة

اني لا اريد الاطناب في هذا الشأن ومحاولة استئفزازكم فيما يتعلق بحالة المتوظفين ماديا وادبيا فهم قسم من المجتمع التونسي لا يستهان به . على ان كثيرا منكم كانوا متوظفين وانكم تعلمون ما هو العمل لخدمه الدولة وما يخالجه المتوظفين من الشعور بالواجب في كل حين وزد على ذلك ان صعوبات الحياة صارت تتقادم باستمرار بالنسبة للذين يكدون وليس لهم موارد سوى مرتباتهم او اجورهم وعلمه لا اريد ان اخاطب ببنكم برنة الناصر العظيم ولكني اطلب منكم ايها السادة تفكروا في حالة اولئك الضعفاء في حالة تلك الطبقة الوسطى من الناس الذين تكون منهم احدى القواعد الصحيحة لحياة القطر والذين يمكنكم ان تعتمدوا عليهم جابة رغة

وما قصدي سطر هاته المسألة تفصيلا اثناء الجلسة العامة ولكنني اطلب منكم
احالتها الى اللجنة المالية التي ستتلقى البيانات الفنية من طرف ممثل ادارة المال ثم نحرر
ما نريد استنتاجه ونعرض اقتراحاتها على الجلسة العامة التي ستعقد بعد ذلك -الا اذا
لا ترون مانعا من ذلك .

ثم صرح السيد عبد الرحمان اللوز انه شخصيا لا يرى اي مانع من احواله هاته
المسألة الى اللجنة المالية غير انه يسال هل ان المجلس يمكن له ان يعد النظر من ميزانية
ما قد وافقت عليها .

ففي هاته الصورة يمكن فتح باب المناقشة من جديد في شان مسائل او فيما
يتعلق ممراتية بعض ادارات حصلت عليها الموافقة من طرف القسم .

فاجاب م . قرومان انه من الممكن تقديم كل ملاحظة مادامت دورة جلسات
المجلس مفتوحة

ثم لاحظ م . دوبوي انه حدث اثناء الدورات السابقة انصال المجلس بمطلب
من الحكومة بعد الموافقة على الميزانية وانه وقع في شان المطلب المذكور سلوك الطريقة
الاعتيادية بعد ان تاملت فيه اللجنة ذات النظر وبين ان ذلك حدث على الاخص اثناء
الدورة الاخيرة للمجلس الكبير .

فصرح م . قرومان ان القانون الذي يعين كيفية مفاوضات المجلس لا يمنع
من سلوك هاته الطريقة .

ولاحظ السيد عبد الرحمان اللوز ان يتذكر ان مسألة مثل هاته وقع سطرها
اثناء دورة عام ١٩٣٩ فكان جواب الرئيس للمجلس انه لا يمكن اعادة النظر في
امر حصلت الموافقة عليه .

فبين السيد محمد بن رمضان ان مطلب الحكومة ليس القصد منه تغيير ما
وقعت الموافقة عليه في شان الميزانية بل تلك الموافقة تبقى حاصلة ولكن المسألة تتعلق
في هاته الصورة الخاصة بملاحق عرض على المجلس في آخر وقت .

ثم سأل السيد عبد العزيز الباجي هل ان هاته الزيادة ستخول لجميع المتوظفين حسب مرتب كل منهم او بعكس ذلك تكون ذات مقدار معين ينتفع بها المتوظفون على السوية .

فاجاب م . قرومان مبينا ان ههنا شئئين مختلفين :

اولا - منحة تخول على نسبة ما

ثانيا - منح عائلية لا يعين مقدارها حسب مرتب المتوظف بل حسب التكاليف العائلية .

فطلب السيد عبد العزيز الباجي من م . دوبيوي ان يبين له مقدار ميزانية القطر الجزائري والمبلغ الراجع من تلك الميزانية الى المتوظفين اجاب م . دوبيوي انه يتعذر عليه اعطاء سي عبد العزيز الباجي هذا البيان حيث انه ليس لديه ميزانية القطر الجزائري الا انه يظهر من الصعب جدا جعل مقارنة بين المبلغ الراجع للمتوظفين من ميزانية الجزائر وبين المقدار المخصص للمتوظفين بميزانية الايالة وذلك انه يوجد بالجزائر زيادة على ميزانية الدولة ميزايات للمقاطعات والبلديات تدفع منها مرتبات الاعوان الراجعين لهاته المناطق وبخلاف ذلك فان متوظفي الايالة التونسية يتقاضون مرتباتهم من الميزانية العامة وذلك بدون اعتبار اعوان البلديات التي لا توجد الا في المدن والمراكز المعبرة .

ثم باتفاق مع اعضاء المجلس احال الرئيس هاته المسالة الى اللجنة المالية لمتولى النظر فيها وفض الجلسة على الساعة العاشرة وتسع واربعين دقيقة

امضاء الكاتب

ا . كوهين

امضاء الرئيس

قرومان

الجلسة التاسعة

المنعقدة في ٦ نوفمبر ١٩٤٣

عقد القسم التونسي للمجلس الكبير جلسة عامة بقصر الشورى بالحاضرة يوم السبت ٦ نوفمبر ١٩٤٣ على الساعة الثالثة وتسع واربعين دقيقة تحت رئاسة م. قرومان الكاتب العام للحكومة بمعاوضة السيد عبد العزيز الباجي النائب عن كاهية رئيس القسم التونسي ومعاوضة م. الفريد كوهين كاتب المكتب .

حضر الجلسة السادة :

البير بسمس والصادق التلاتي ومحمد الملوح وعبد العزيز الباجي وعلي ابن الحاج ومحمد بن رمضان وعمر العواني والشاذلي بن رمضان وعبد الرحمان اللوز وسعيد الحنتوس ومحمد ماجول واحمد بن مامي وجبرار مامو ومحمد الاخضر بن عطية والخطاب بوحجبه وابوبكر بن عمر ديش وايرنست وزان وحامد عكاشة وشارل كوهين وصالح بن قاسم الحنتوس والفريد كوهين ونسيم نطاف وفيكتور قيز والجليدي بن احمد بن العماري وعبد الرحمان كليش .

وغاب عن الجلسة السادة :

المنصف العقبي والطاهر بن عمار وعبد الجليل الباجي والطاهر بن علي بن الطاهر والمختار القرطي ومبروك بن القروي وعلا له بن العشي .

وحضر ايضا الجلسة السادة :

كار تري مدير المال وسكالدي ممثل ادارة الصحة والاعانة العموميتين ودوبوي رئيس قسم بادارة المال .

افتتح الرئيس الجلسة واذن بالكلام لم. الير بسمس المقرر العام .

فصرح م. بسمس ان اللجنة المالية عقدت جلسة بطلب قدمته الحكومة صباح هذا اليوم في شان تحسين حالة المتوظفين بالايلة التونسية ثم تلا باسم اللجنة المذكورة التقرير الاتي :

سادني :

لقد قبلنا بمناسبة ميزانية عام ١٩٤٣ وملحقها جميع الاجراءات التي وقع اتخاذها لفائدة الموظفين ووافقنا عليها مع اعتبار التحويل الذي يرمي :

(١) الى ترفيع مقدار الزيادة التوسمية من ٢٨ الى ٣٣ في المائة وذلك سواء بالنسبة لاصل المرتب او بالنسبة للزيادة الوقتية للمرتبات .

(٢) الى ترفيع مقدار الزيادة الوقتية فكان المبلغ الناشيء عن التحويل المذكور اربعة ملايين بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من سنة ١٩٤٣ .

والموم رات الحكومة تمكين موظفي الدولة التونسية من التمتع ابتداء من غرة اكتوبر ١٩٤٣ بنظام المرتبات الجاري به العمل لفائدة موظفي حكومة بلاد الجزائر وطلبت منا ان نوافق على وسيلتي وقع اتخاذهما اخرا ببلاد الجزائر وهما :

(١) ترفيع الزيادة الوقتية للمرتب على قاعدة ٤٥٠٠ فرنك .

(٢) التسوية بين النظامين التونسي والجزائري فيما يتعلق بالمنح ذات الصبغة العائلية ونقضي الوسيلة الاولى في ميزانية سنة واحدة ٩٠ مليون اي ٢٢٥٠٠٠٠٠٠ بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من عام ١٩٤٣ .

ونسمدعي الوسيلة الثانية في ميزانية سنة واحدة ٢٥ مليون اي ٦٢٥٠٠٠٠٠ فتصير الجملة ٢٨٧٥٠٠٠٠٠ فرنك بالنسبة للثلاثة اشهر الاخيرة من عام ١٩٤٣ و برقم اتم تصير الجملة ٢٩ مليون .

واضافت الحكومة الى ذلك انه ليس من اللزومي التعويل على موارد خصوصية لتسديد هذه الزيادة في المصاريف اذ يمكن للحكومة بفضل تحسين المداخيل اثنا الثلاثة اشهر الاخيرة من هذا العام ان تواجه الزيادة المذكورة بدون ترفيع مقدار ٢٥٠ مليون الماخوذة من مدخرات الخزينة الدولية والمنصوص عليها بالملحق .

وان لحبتكم بعد منشاقة طويلة :

(١) قررت قبول التحسينين المطلوبين منها وترسبم المبلغ اللازم لذلك بميزانية المصاريف لتسديدها طيلة الثلاثة اشهر الاخيرة لعام ١٩٤٣ اي ٢٩ مليون .

٢) وقالت ان تسديد هذا المصروف يقع بدون التجاء الى فرض ضريبة جديدة
٣) وقبلت على الاخص ان يتمتع الموظفون التونسيون بنظام المرتبات الجاري
العمل به من الجزائر لكنها تمتنع من اعتبار ان موافقتها على جميع التغييرات او
التحسينات الجزائرية واجبة عليها وتحفظ بحق المناقشة في كل مطلب يعرض عليها
وكذلك يحق رفضه او قبوله .

ولو كانت وقعت الموافقة عليه من طرف عاصمة الجزائر .

٤) وتذكر ان الاداءات ببلاد الجزائر ارفع مما هي عليه بالبلاد التونسية
وتصرح انه من المعقول اذا ان يعتبر الفرق بالنسبة للاداءات في حساب المرتبات
العمومية وذلك عند تحرير مقدرات الميزانية المقبلة حيث انه جعلت التسوية بين
الموظفين التونسيين والموظفين الجزائريين في ميدان المرتبات .

٥) تذكر كذلك رغبتها في ان ترى على الاخص وفي المقام الاول تحسينا في
حالة الاجور الطفيفة .

٦) تسلفت مرة اخرى اطار الحكومة الى التكاليف التي لا يطاق الناشئة عن
مصاريف الادارة وترغب في ان تدفع اجور الموظفين بحسب ما تقتضيه حالة المعيشة
الراهنة ونطلب ان يقع التعديل في عددهم بكامل الدقة وان تقع مواصلة الكفاح ضد
غلو المعاش بصفة جدية .

واذا وافقتم على مقترحات لجنتم المالية اعتبروا لما تتضمنه الميزانية ملحقها من
المصاريف الزائدة التي قدرها ١٨٩٤٨٠٠٠٠ والتي اضعفنا اليها الاربعة ملايين الناشئة
عما اتخذ اخيرا من الوسائل لفائدة الموظفين يلزم اضافة مبلغ اخر الى ذلك قدره
٢٩ مليون الامر الذي تصير به جملة المصاريف الزائدة ٢٢٢٤٨٠٠٠٠ يقع تسديدها
كما ذكرنا في تقريرنا العام بفضل الضرائب الجديدة وبما نأخذ من القباضة وبالتنقيص
من المصاريف وبتحسين المداخيل .

ثم وقعت الموافقة على التقرير المذكور بالاجماع من طرف اعضاء المجلس ما عدا
ثلاثة منهم كانوا معاوضين .

وبعد ذلك بينم . قرومان للمجلس انه كان قرر اثناء الجلسة السابعة تاخير عرض
لائحة الامر المتعلق باصلاح نظام المدارس القراءانية العصرية على الطابع السعيد ان
امكن ذلك ليقضى لمجلس التعليم الذي من اعضائه السيد الصادق التلاتي بصفة نائب
عن المجلس الكبر ان ينظر في نص لائحة الامر المذكور فقام جناب الكاتب العام
للحكومة بسعي في هذا الغرض لدى جناب الوزير الاكبر ولكن جناب الوزير اعلمه
بان الامر المشار اليه قد طبعه من طرف الحضرة العلية دام عزها وعلاها

ولذا يرى م . قرومان انه ينبغي احتراما للملك نشر الامر حسب العادة غير
انه طلب من مدير العلوم والمعارف ان يطالع على الامر المذكور السيد الصادق التلاتي
لينامل منه قبل نشره بالرائد الرسمي .

فلاحظ السيد الصادق التلاتي انه اطلم على الامر بفضل دماثة اخلاق م . فاسطون
مدير العلوم والمعارف وانه لا يمكنه ان يوافق عليه تماما اذ يرى وجوب ادخال
بعض التنقيحات على الامر المذكور الا انه لا يعارض في نشره حيث وقع طبعه من
طرف الحضرة العلية دام لها البر والبقاء

ولاحظ م . قرومان انه من الممكن دائما تنقيح الاوامر العلية وان الادارة
العلمية تسجل الملاحظات التي يبدئها السيد الصادق التلاتي التي فرضها بعد ذلك على
مجلس التعليم للمدارس القراءانية العصرية .

ثم صرح السيد محمد بن رمضان انه وضع ثقنه في السيد الصادق التلاتي الذي
سيعرض على الحكومة جميع الملاحظات التي ربما يبدئها بعد النظر في النص المذكور .
وبهاته المناسبة لاحظ السيد علي بن الحاج ان المجلس الكبير ليست له صفة تسن
القوانين ولكن السيد الصادق التلاتي ينوب زملائه بمجلس التعليم للمدارس القراءانية
العصرية وانه يشاطر تمام المشاطرة السيد محمد بن رمضان فيما صرح به .

كما لاحظ م . بسيس بدوره انه يتعذر الرجوع في امر علي تم ختمه وانه يرى
الاولى ان ينشر الامر المذكور ثم يمكن فيما بعد ادخال فيه التنقيحات المرغوبة حسبما
نشاهده كل يوم .

فوافق على ذلك السيد الصادق التلاتي بشرط ان يحاط مجلس التعليم للهدارس
القرءانية العصرية علما من ذلك النص .

فطمئن م . قرومان خاطر السيد الصادق التلاتي من تلك الناحية كامل الاطمئنان
ثم بعد ذلك شرع المجلس في تعيين نواب لدى المجلس الاعلى ولدى مختلف اللجان
الادارية .

واسفر التعيين الذي اجري علينا وبالاجماع على الصفة الاتية :

النواب لدى المجلس الاعلى

الاعضاء الذين لهم الحق مكنسب

السيد الطاهر بن عمار كاهية رئيس القسم التونسي

السيد محمد بن رمضان رئيس اللجنة المالية

السيد عبد الرحمان اللوز رئيس لجنة الجهاز الاقتصادي

الاعضاء المنتخبون

م . الير بسميس

السيد الشاذلي بن رمضان

السيد حامد عكاشه

السيد الصادق التلاتي

المجالس واللجان

لجنة مصالح الدخان

السيد الصادق التلاتي

السيد محمد ماجول

الضريبة الشخصية الدولية

م. نطاف نسيم والسيد عبد الجليل الباجي

لجنة صندوق التعاضد

السيد عبد الرحمان اللوز والسيد الطاهر بن عمار والسيد محمد بن رمضان

صندوق تجديد السواخر

م. وزان

لجنة رقي الفنون والصنائع

السيد احمد بن مامي

مجلس منازل السكنى الرخيصة

م. قيز وم. وزان

مجلس التعليم العمومي

السيد الصادق التلاني

اللجنة الاستشارية للسلفات المخولة للطلبة

الحكيم بن رمضان وم. نطاف

اللجنة العليا للرياضة البدنية

م. البير بسيس

لجنة التعاضد البحري

م. وزان والسيد ماجول وم. شارل كوهين

لجنة قبول التلامذة مجاناً بالمدارس بصفة مقيمين

السيد علي بن الحاج وم. نطاف والسيد محمد الملوحي

مجلس تحسين نظام مدرسة ايميل لوبي

م. مامو جيرار

مجلس تحسين نظام الليسي كارنو

السيد الصادق التلاتي

مجلس ادارة ترشيح المعلمين

السيد الصادق التلاتي

لجنة الاشراف على المدرسة العلوية

م. ارنيست وزان

لجنة الاشراف على مدرسة الصنائع المعدة لقبول التلامذة بصفة مقبضين

السيد عبد الجليل الباجي

لجنة مستشفى الامراض العقلية

الحكيم الشاذلي بن رمضان

لجنة مستشفى الصادقي

السيد محمد بن رمضان

الصندوق العقاري

م. البير بسيس

لجنة تحويل النظام القمريقي

م. نسيم نطاف والسيد محمد ماجول

مدرسة سوسة

م. ارنيست وزان

المجلس الاعلى واللجنة المستمرة للصحة العمومية

الحكيم بن رمضان وم. فيكنور قيز والسيد عبد الرحمان اللوز

لجنة محاجم الوطن

السيد الصادق التلاتي والسيد علي بن الحاج والسيد ابوبكر ديش

مجلس الاشراف على مدرسة سيدي الناصر بسمنجة

السيد علي بن الحاج

المجلس الاعلى لديوان سواقط الحرب

السيد الحنتوس

لجنة تحسين سير المدرسة التجارية

السيد احمد بن مامي

لجنة تحسين سير مدرسة بول كانبون

م . نسيم نطاف

المجلس الاعلى للنقل

م . فكتور قز

لجنة تحديد البناء

كاهية الرئيس

رئيس اللجنة المالية

رئيس لجنة الجهاز الاقتصادي

الاعضاء النائمون

نائب كاهية الرئيس

العضو المقرر العام للجنة المالية

العضو المقرر العام للجنة الجهاز الاقتصادي

فلاحظ م . شارل كوهين اثر هذا انه وقع تعيين بعض اعضاء هذا المجلس نوابنا

لدى عدة لجان بينما ير جد من بينهم ما لم يقع تعيينه باي لجنة بالمرّة وطالب في المستقبل

ان يعوض الانتخاب العلني بالانتخاب السري .

فاجاب السيد محمد بن رمضان بان طريقة الانتخاب العلني هي اسرع من غيرها وهو لا يرمي الى غاية اخرى عند ما اقترح .

فضم م . كوهين صوته الى صوت السيد محمد بن رمضان .

ونشأ اثر تعيين النواب لدى لجنة تجديد البناءات تبادل آراء بين غالب أعضاء المجلس .

ثم ذكر م . ديوي فيما يتعلق بهذا التعيين ان القسم التونسي قد طلب ان يكون له نائب بصفة مستمرة لدى اللجنة المشار اليها ليراقب كيفية استعمال الاموال المعدة لهذا الغرض فعين لذلك القسم الفرنسي نوابا عنه لدى اللجنة المذكورة وهم :

كاهية رئيس القسم

ورئيسا لجنتي المالية والجهاز الاقتصادي

والمقرران العامان

فلاحظ السيد الاخضر بن عطية ان القسم التونسي له الحرية المطلقة فيما يتخذ من القرارات وانه غير مجبور بان يسج على منوال القسم الفرنسي .

ثم ذكر السيد محمد بن رمضان قائلا انه قد حصلت الموافقة على القسط الاول من القرض ومقداره . . . مليون على شرط ان تشكل لجنة مستمرة متركبة من نواب من القسم التونسي للمجلس الكبير لدى اللجنة المذكورة سيشاركونها في تحضير برنامج اشغالها ويرى انه لا يوجد هناك مانع من موافقة زملائه على الكيفية التي وقع بها انجاز تشكيل اللجنة المذكورة من طرف القسم الفرنسي .

ويعني السيد عبد العزيز الباجي ان يكون لكل جهة من جهات الولاية نائب لدى لجنة تجديد البناءات المشار اليها .

فاجابه السيد محمد بن رمضان على هاته الملاحظة قائلا ان هذا التعيين الذي وقع اجراءه من طرف القسم التونسي يكون قاضيا الى حد حلول الدورة المقبلة للمجلس الكبير وبهاته المناسبة ينهز السيد عبد العزيز الباجي الفرصة لعرض مقترحاته على زملائه .

وطلب السيد الاخضر بن عطية من الحكومة ان توجه نسخة من الرائد الرسمي بصفة منتظمة الى كل عضو من اعضاء المجلس حتى يتسنى لهم الاطلاع على جميع النصوص المدرجة به .

فاجابه م. قرومان قائلا انه قد صدرت التعليمات اللازمة الى المصالح المسؤولة في هذا الشأن .

وصرح السيد الرئيس انه يرغب عند انتهاء هاته الجلسة وهي اخرة جلسة من دورة عام ١٩٤٣ ان يقدم تشكراته الى جميع اعضاء القسم التونسي عما اظهروه من الانقطاع لخدمة الصالح العام اثناء مباشرة شغالهم .

ثم تكلم السيد عبد العزيز الباجي نائب كاهية الرئيس حيث ان السيد الطاهر ابن عمار كان غائبا بعاصمة الجزائر للمشاركة في اعمال المجلس الشوري والقي خطابه الذي قام بترجمته رئيس مصلحة الترجمة للقسم التونسي وهذا نصه :

سيدي الرئيس

زملائي الاعزاء

سادتي

عند انتهاء هاته الدورة يملي علي واجبي بان القي عليكم كلمات اصالة عن قسمنا واصالة عن رئيسنا المحبوب السيد الطاهر بن عمار الذي هو الان غائب .

ذهب رئيسنا الى عاصمة الجزائر نائبا عن الولاية التونسية بالمجلس الشوري وهذه المرة الاولى سيسمع فيها صوت التونسيين بمؤسسة فرنسية تابعة لام الوطن وذلك دليل على عناية الحكومة الفرنسية بالقطر التونسي فاني اقدم عبارات الاحترام لحنايا الجنرال ماست المقيم العام الذي شرف قسمنا مرات عديدة بالحضور واظهر كامل عنايته لاشغالنا وخولنا اثناء زيارته كل التنظيمات في شان الميزانية بحيث ان الميزانيات تكون اقل وطاة وطمنا ايضا فيما يتعلق بالفلاحة ولا سيما في شان تسخير الدواب وفي شان الاتاج ولذا فاننا اقدم له اجمل عبارات ممنونيتنا كما اوجه

عبارات احترامنا الى رؤسنا جناب م. قرومان الكاتب العام للحكومة الذي قام بتسيير اشغالنا بمهارة فائقة وان ماضيه لما يبرر تماما الخطة السامية التي يشغلها بالايالة فهو ايضا مستشرق بارع لطيف بخمر الجميع يحفظ منزايد .

ونعير له عن كامل الاعتبار ونتمنى له نجاحا باهرا حيث انه كلف لأول مرة بتسيير اعمالنا .

زملائي الاعزاء :

وفيما يمس بالفلاحة واعني بذلك ايضا فلاحه الزيتون ايضا اريد ان ابين لكم مختلف الآلام والكوارث التي اصابتهاتين المنيعين لثروة الايالة التونسية .

اعني بذلك المحاعة والسينين المجدة وايضا التدمير الذي تسببت فيه الحوادث التي تعرفونها بكم الحوادث الحربية التي تسببت في اتلاف البناءات والآلات الفلاحية وفي الفتك بالحيوانات ايضا .

ان حالة الفلاح الان من الخطورة بمكان ولقد فضلت الحكومة على الحجرات الفلاحية بمليون من الفرنكات كي تسنى لها ان تقوم بالاصلاحات الحتمية لينمكن الفلاحون من استئناف اعمالهم اصالح الايالة التونسية الا ان هذا الاعتماد الذي قدره مليون فرنك غير كاف فكيف يمكن للحجيرة الفلاحية حينئذ ان تقوم بهاته الاصلاحات التي تهم المئات من الفلاحين .

فهناك بلا شك بعض الخلل ولاقت رغائب الفلاحين عقبات في طريقها لان جميع الاشياء تعوزهم من مواد بناء ووقود تلكم المواد الضرورية للقيام بالاعمال الفلاحية وان الجهاز الفلاحي للبلاد التونسية يكون عاجزا عن انتاج كمية القمح اللازمة للايالة وكذلك القمح للمعد للتصدير الى فرنسا فمن يستجه يا ترى ؟

ومن البديهي اني لا اطعن في ادارات الحماية ولا في الرؤساء المسيرين بالدوايب تلكم الادارات وانما اوجه انتقادي الى الجمعيات والمؤسسات التي احدثت بمقتضى نصوص قديمة صادرة من فيشي والتي لا زالت حجرة عثرة في طريق السير بالدوايب اللازمة لتحسين حالة الفلاحة بالبلاد التونسية .

وقد طلب منا منذ بضعة ايام جناب وزير الاقتصاد العام والح في الطلب ان نضاعف مجهودنا لتتمكن البلاد التونسية بفضل اعمالها الفلاحية ان تشارك بصفة فعلية ومعتبرة في تموين ام الوطن فرنسا نجيب هذا الطلب ؟ لانه اذا دامت هاته الحالة نكون مجبورين على عدم تلبية هذا الطلب نعم اني ارى ان كل من يعرقل السير اللازم للامور الفلاحية بالبلاد التونسية لا يضر بالفلاحية التونسية فيحسب بل بتموين فرنسا ايضا .

سادتي

لقد اطلع قسمكم على ميزانية عرضتها عليه الحكومة وان بهانه الميزانية زيادة بنسبة خمسة وتسعين في المائة وقد انجزت ايضا هاته الميزانية الى حدنسبة خمسة وثمانين في المائة وراينا من واجبا ان نوافق على مقترحات الحكومة تسهيلا في ماموريتنا ومامورية الحكومة ومامورية جناب الجنرال ماست .

وهناك مسألة اخرى من الاهمية بمكان الا وهي مسألة لائحة الامر التي عرضت على مجلسكم والتي نرمي الى جعل ضريبة على الثروات التي حصل عليها في المدة المنصرمة اخيرا وصرحت الادارة ان هناك نقودا جلبتها القوات المعادية وان هاته المعاليم من النقود تقدر بثلاثة مليارات من الاوراق الفرنسية الا ان الادارة اعترف ان تسعمائة مليون من الاوراق الافرنسية كانت بالبلاد التونسية قبل الاحتلال المحوري لهاته الديار فلم يبقى حينئذ الا ملياران ومائة مليون جلبت الى الايالة بصفة غير شرعية وهذه اللائحة نرمي كما نرون الى وجوب توظيف ضريبة على الثروات المحصل عليها بصفة شرعية او بصفة غير شرعية وهذا من شأنه ان يحدث ظلما وان تطبق هذا الامر يمس بلا شك اناسا حصلوا على ثرواتهم بصفة شرعية (معقوله) اعني اديه تلكم الاناس الذين مازالت جروحهم مفتوحة سيقع منهم فطلب حينئذ من الحكومة ان تعفينا من تطبيق هاته اللائحة حيث انا راينا من واجبا ان نوافق على جمع مقترحات الحكومة وان جناب الجنرال ماست سيتمفضل علينا بالموافقة على مطلبنا هذا

وفي الختام سادتي اوجه تشكراتي الى السادة المديرين والى رؤساء المصالح وكواھيم الذين امدونا باعاتهم النفيسة عند القيام باعمالنا

والترجمة وجميع معاضدهم بدون استثناء النسوة واشكر بالخصوص المترجم السيد محمد المازري المحجوب .

واطلب من الحكومة ان تمنح مترجما الترقية التي هو بها جدير للجهودات الجبارة التي بذلها مترجما بامانة ودقة عبارات اعضاء المجلس الكبير مع افكارهم ونمضى ان نراة بيننا في الدورة المقبلة في رتبة ارقى من التي هو فيها الان .

واشكر اعضاء الصحافة وممثل الاداعة واخيرا اطلب منكم يا جناب الرئيس ان تبلغوا مراسم احترامنا الى الجنرال ديقول والجنرال جيرو والى السادة اعضاء اللجنة الافرسية للتحرير القومي وبهانه المناسبة اطلب منكم ان تبلغوا احتراماتنا الى مديكنا المحترم الحاضرة العلية اعزها الله .

(تصفيق استحسان)

وفضت الجلسة على الساعة السادسة بعد الزوال .

الكتاب

الفريد كوهين

الرئيس

قرومان

اقتراحات المجلس الكبير

قدم السيد الجليدي اقتراحا يرمي :

اولا - الى اصلاح مدرسة مدنين التي اصابها - بسبب ارب ضرر
فيما بها مصنوع من الخشب ومن النحاس .

ثانيا - تجديد بناء مدرسة بني قداش ومدرسة ام تمر التين انهدمتا
تماما اثر الحوادث الحربية .

ثالثا - تخويل سكان المناطق العسكرية :

(ب) مواد البناء لتمكين السكان من اصلاح ما تضرر من محلات
السكنى .

(ت) كمية من القماش المعبر عنه « بالساتان » الذي هو لازم
لللباس نساء ملك المناطق .

ويلاحظ انه منذ ابتداء الحرب لم يقع توزيع اي كمية من القماش
الذي يعتبر شيئا ضروريا للباس النساء فتهت تب عن ذلك ان كثيرا من
النسوة لازم هنازلن لفقد اللباس .

ومن جهة اخرى يامل النائب المذكور ان تهتم الحكومة عاجلا
بمسالة ازالة الالغام وهذا الخطر الذي اودى بحياة كثير من الاشخاص
لم ينزل مهددا للناس حيث انه تعذر عليهم مباشرة اشغالهم الفلاحية باملاكهم

فهرست

الصحيفة

- ١٣ الجلسة العامة الاولى
- ١٤ خطاب م. قرومان
- ١٦ الجلسة العامة الثانية
- ١٧ تشكيل هيئة المكتب
- ١٧ تشكيل اللجان
- ١٨ خطاب السيد الطاهر ابن عمار
- ٢٣ خطاب م. الفريد كوهين
- ٢٤ خطاب م. قرومان
- ٢٦ الجلسة العامة الثالثة
- ٢٧ نائج الافراع على انتخاب نائب لدى الهيئة الشورية بعاصمة الجزائر
- ٢٧ خطاب السيد الطاهر ابن عمار
- ٢٧ خطاب م. قرومان
- ٢٨ جواب السيد الطاهر ابن عمار
- ٢٩ الجلسة العامة الرابعة
- ٣٠ التقرير العام لم. الير سيس في شان لائحة ميزانية ١٩٤٣
- ٦٢ خطاب م. قرومان
- ٦٣ الجلسة العامة الخامسة

الصحيفة

- ٦٤ تقرير السيد الشاذلي ابن رمضان عن الجهاز الاقتصادي
- ٧٨ ميزانية الكتابة العامة للحكومة
- ٧٨ تداخلات مختلفة
- ٨١ ميزانية الامن العام
- ٨١ ميزانية الاقتصاد العام
- ٨٢ تداخلات مختلفة
- ٨٣ تداخل السيد علي ابن الحاج في شان اراضي الغابات
- ٨٤ تداخلات مختلفة
- تداخل م. بسيس لتخصيص محل رسمي للقسم التونسي من
- ٨٨ المجلس الكبير
- ٩٠ الجلسة العامة السادسة
- ٩١ ميزانية التعليم العمومي
- ٩١ تداخل السيد الصادق النلاتي في شان المدارس القراءانية العصرية
- ٩٢ الشرح الذي القاه م. قاسطون
- ٩٠٣ ميزانية الاشغال العامة
- ٩٠٤ تداخلات مختلفة
- ١١٣ الجلسة العامة السابعة
- ١١٤ ميزانية العدلية التونسية
- ١١٤ تداخلات مختلفة
- ١١٥ ميزانية ادارة البريد

الصحيفة

- ١١٥ ميزانية الجيش التونسي
- ١١٦ ميزانية ادارة المالية
- ١١٦ تداخلات مختلفة
- ١٢٢ الجلسة العامة الثامنة
- ١٢٣ تحسين حالة الموظفين بالبلاد التونسية
- ١٢٣ الشرح الذي القاه الكاتب العام للحكومة
- ١٢٤ تداخلات مختلفه
- ١٢٦ الجلسة العامة التاسعة
- ١٢٧ تقرير م. البير بسيس في شان تحسين حالة الموظفين
- تصريح م. قرومان في شان نشر الامر العلي الصادر بشان النظام
- ١٢٩ الاساسي للمدارس القراءانية العصرية
- ١٢٩ تداخلات مختلفة
- ١٣٠ تعيينات في المجلس الاعلى وفي مختلف المجالس واللجان
- ١٣٤ تداخلات مختلفة
- ١٣٥ الخطاب النهائي للسيد عبد العزيز الباجي

336.611

T 926.6A



1943

تونس. المجلس الكبير للولاية التونسية
تقارير جلسات المجلس الكبير للولاية ١

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019515

336.611

T926tA

1943